
الكتاب الأبيض
فى محكمة التاريخ
الكتاب الأبيض
والرد عليه
بالوثائق
والصور
والوقائع
حسن شكرى
الخبير الاستراتيجى

حسن شكرى
الخبير الاستراتيجى

الكتاب الأبيض
فى
محكمة التاريخ

أكتوبر ١٩٩١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

إنّ الوقوع في الخطأ أسهل من التوصّل
إلى الحقيقة. فالأول يوجد على السطح ويرى بسهولة
بينما تقبع الحقيقة في الأعماق حيث لا يرغب في
البحث عنها إلّا قِلّة

غوته

دليل المحتويات

الملاحق والوثائق

مقدمـــة

فى حياة الأمم والشعوب هناك أحداث كبرى تظل لها أهمية خاصة على امتداد تاريخهـــا وانعكاسات جذرية عميقة على مستقبلها ومصيرها . وكانت أزمة الخليج من بين هذه الأحداث الخطيرة التى فرضت على مصر تحديات جسيمة تفوق أى تحديات أخرى واجهتها خلال الثمانينيات ، ويكاد لا يوجد دولة فى النظام الدولى المعاصر كمصر مرت بتطورات وخبرات ومعارك تاريخية جديدة من نوعها ، بحيث صبغت حياتنا المعاصرة بصفات وخصائص متميزة ، جعلت من مصر الدولة الإقليمية المركزية ، وهذا ليس لقباً فـحسب ، ولكنه مسئولية كبرى تجاه مصالح الإقليم ككل .

وقد تحملت مصر عبر التاريخ القديم والحديث هذه المسئولية التى تكمن فى محاولتها بناء كيان استراتيجى للوطن العربى ، حيث حاولت الدفع بعوامل الجذب والحد من عوامل التنافر ، وحاولت إضفاء الهوية القومية على النظام العربى كله ، كما دفعت بمعدلات وكثافة التفاعل السياسى والدبلوماسى داخل الوطن العربى إلى الأمام ، ومع ذلك فإن هذا الجانب الإيجابى لهذا الدور المركزى ، لا ينفى الجوانب الأخرى ، وكان ذلك لأن الأقطار العربية تضع السلوك المصرى والدور المصرى تحت الرقابة والاختبار . ومصر حريصة على الاحتفاظ بهذه المكانة بمؤسساتها وعلمائها وجيشها وتاريخها وحضارتها .

إذا كنا نشعر بالفخر والاعتزاز بانتمائنا إلى أرض الكنانة وهى القلب الاستراتيجى للوطن العربى ، ونشعر بالرضا لاستمرار أهميتها العربية والإقليمية ،

فإنه يحسن بنا وبأشقائنا أن نبحث فى أصول تلك الأهمية إقليمياً ودولياً حتى نعرف وزننا النسبى لدى الوطن العربى والعالم .

فالتاريخ هو الحكم على أدوار ومكانة الأمم والحكام ، ولذلك فإننى استشهد بالتاريخ على حقيقة الدور المصرى الشريف والمسئول تجاه أزمة الخليج مقارناً بالدور الأردنى الخادع .

وفى ردنا على ما جاء بالكتاب الأبيض الذى أصدرته حكومة المملكة الأردنية الهاشمية فى أول أغسطس (آب) ١٩٩١ تحت عنوان الأردن وأزمة الخليج ، رأينا أن يكون الحكم للجماهير العربية الشريفة صاحبة السيادة وصانعة التاريخ ، ولذلك ستكون القاضى العادل فى محكمة التاريخ ، ويصير من المهم أن نقدم لها الحقائق كاملة .

وقد دفعنى هذا الوضع إلى أن أتناول بالوثائق والأدلة ما فعلته مصر حكومة وشعباً لاحتواء أزمة الخليج وجعلها فى داخل إطار العائلة العربية ليتضح أمام الجماهير العربية زيف الادعاءات الأردنية والمزاعم التى حاولت طرحها من خلال الكتاب الأبيض للتشكيك فى دور مصر العظيم والجهد الخارق الشريف الذى تحمله الرئيس حسنى مبارك تجاه الأزمة علماً بأن الكتاب نفسه يكشف الحقيقة بين سطوره .

وفى هذا الإطار فإن كتابنا هذا يأتى فى فصلين بخلاف المقدمة والملاحق .

الفصل الأول : "الزلزال العربى" .

ويتناول نشأة الأزمة وتطورها وتصاعدها إلى أن وصلت إلى الصراع المسلح وأدوار القادة العرب قبل وأثناء وبعد الأزمة .

الفصل الثانى : " الكتاب الأبيض : الافتراءات والحقائق " .

ويتناول هذا الفصل أهم ما جاء فى الكتاب الأبيض الذى أصدرته حكومة المملكة الأردنية الهاشمية فى أول أغسطس (آب) ١٩٩١ تحت عنوان " الأردن وأزمة الخليج " . مع توضيح دور الملك حسين مقارناً بدور مصر والرئيس حسنى مبارك الشريف حتى نستجلى الحقيقة للقارىء .

" الملاحق والوثائق "

وتعتبر كتاباً مستقلاً يمكن أن يقرأ بذاته ويقدر على رواية الحقيقة . ودحر الباطل والبطلان .

وإيماناً منا بأن الوثائق هى الأقدر على الإقناع والاقتناع . خصوصاً إذا جاءت هذه الوثائق موصولة بتسلسل الأحداث نفسها ومستهدفة وساعية على تصوير وتجسيد واستعادة روح اللحظة والحدث بكل ما فى ذلك جميعاً من حس إنسانى ونبض .

الفصل الأول

الزلزال العربى

" إن الأمم يجب أن تتعلم كيف تعيش
معاً فى ظل الشرعية والعدل والسلام " !

١ ــ ١ ــ لقد حان وقت المحاكمة

إنه فى عنفوان الموجة الهمجية العراقية على الكويت وعلى الأمة العربية كلها ، اختلطت ببعضها أشياء كثيرة ، الخاص مع العام ، والذاتى مع الموضوعى، والحق مع الباطل ، وأصول القضايا مع فروعها ، بل امتد الخلط إلى حد ضاعت منه الحدود بين الصديق والعدو ، وبين الشرعية والاعتداء .

ومما يثير العجب فعلاً أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية قد جنحت عن الحق وادعت بالباطل ما يقلل من حجم ودور مصر العظيم تجاه أزمة الخليج .

إن كثيرين ممن تكلموا جنحوا ، فهناك من أرادوا الإساءة لمصالح أو أغراض ، ثم أن هناك من أرادوا الإحسان بصدق نيه ، والمشكلة أن القضايا الكبرى أعقد من سوء المقاصد أو حسن النوايا .

وربما كان من هنا أننى شئت أن تتحدث الوثائق والمستندات والشهادات ،

اعتقاداً منى بأن حديثها سوف يكون له قوة التصديق ما يفوق قوة أى حديث آخر ، فهنا القول الفصل الذى يحسم القضية أمام الجماهير العربية .

ولقد أثرت منهجاً خاصاً فى اختيار ما أورده هنا من وثائق ، وكانت المشكلة التى واجهتنى مشكلة المعيار الذى اعتمده فى الاختيار ، وكان المعيار الذى فرض نفسه على لاختيار هذه الوثيقة أو تلك من بين الكم الهائل المتاح هو معيار الأهمية وأن يكون معياره لأهمية أى وثيقة هو قدرتها على تصوير أو تجسيد أو استعادة روح اللحظة والحدث بكل ما فى ذلك جميعاً من حس إنسانى ونبض ، وكان رأى أن كل كلمة خرساء أو صماء إلا إذا كان بها نبض حسى إنسانى .

إن الادعاءات والمزاعم التى جاءت فى الكتاب الأبيض لا تعدو أن تكون مجرد كلمات خرساء صماء مكانها رفوف الأرشيف ، لأن الوثائق هى الأقدر على الاقناع والالقتناع .

وهكذا اخترت أن آخذ الوثائق مستقلة عن بعضها ، موصولة بتسلسل الأحداث نفسها بدلاً من تجميعها إلى مصدرها وحده ، واعتقد أن هذا المنهج يجعل الجزء الوثائقى فى هذا العمل كتاباً مستقلاً يمكن أن يقرأ بذاته ، ويقدر على رواية الحقيقة .

ولقد حاولت الحكومة الأردنية أن تكتب ولكنها كتبت كثيرا ولم تقل شيئاً ، لأن ما كتبته لم يكن سوى شطحات فكر أو عثرات قلم .

ولذلك فإن الرد على المزاعم الأردنية بالوثائق والشهادات أصبح أمراً لا مفر منه إذا أردنا إظهار الحقيقة ودحر الباطل والبطلان .

وفى النهاية فإننى أعرف مقدماً أننى أرهق قارىء هذا الكتاب بكل هذا الفيض من الوثائق والشهادات ، ولكن عذرى أمامه ، أننى أريد أن تكون القضية

واضحـــة ، والحقيقة جليه ، والقصة كاملة ، وأن تنتفى عنها كل موجبات اللبس وسوء الفهم ، خصوصا وأن هناك بعضاً يرضيهم أن نصدق ما يقولونه عنا اليوم ، ويسيئهم كثيراً أن نستجلى ما جرى فى المنطقة ، وما قامت به مصر والعرب تجاه أزمة الخليج لاحتوائها وإنقاذ العراق من الدمار ، والشعب العراقى من الهلاك ، وأيضاً يسىء البعض أن ندقق فى دور مصر المسئول وأن نزيح عـنه غبار البطلان ، وأن نكتشف من جديد أن صورة مصْر الحقيقية كانت تختلف كثيراً عما يحاول الأردنيون تصويره اليوم ، فى ظروف استبيح فيها كل شىء فى العالم العربى ، حتى التاريخ والحقيقة .

****

١ ـــ ٢ ـــ السحب تتكاثف

منذ اللحظة التى بيت فيها العراق النية على احتلال أرض دولة شقيقة هى الكويت واحتلت قواته فى فجر الثانى من أغسطس ١٩٩٠ الكويت المسالم وحتى نهاية الحرب وتدمير العراق وتهديد الأمن القومى العربى تعيش الجماهير العربية الأحداث العراقية لحظة بلحظة وتعرف من هو المتهم ومن هو البرىء لقد نسى جلالة الملك أن الجماهير العربية على يقين بأن الأزمة كلها كانت فكره مبيته فى عقل صدام حسين وبإيعاز من جلالته انتظاراً للمليارات التى سيوزعها الرئيس صدام حسين على فقراء العرب بعد أن يحتل الكويت ثم يتحول على السعودية ليضع يده على منابع النفط ومفاتيح الثروة .

وللحقيقة والتاريخ فإن إرهاصات الأزمة والتى تثبت الاتهام ضد العراق والأردن وتكشف عن الخطة العراقية المدبرة لاحتلال الكويت والإمساك بالثروة النفطية قد بدأت وتطورت كالآتى :

ـ اتهم العراق فى رسالة طارق حنا عزيز وزير خارجية العراق إلى السيد الشاذلى القليبى الأمين العام لجامعة الدول العربية فى ١٥ يوليه ١٩٩٠ الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة بتجاوز حصصهما من إنتاج النفط ، مما أدى إلى إغراق السوق البترولية بما يزيد عن احتياجاتها ، وبالتالى انخفاض أسعار النفط بدرجة أثرت بشدة على اقتصاديات العراق .

ـ حذر الرئيس العراقى صدام حسين فى خطابه يوم ١٧ يوليه ١٩٩٠ فى ذكرى الثورة العراقية بعض دول الخليج من الاستمرار فى إنتاج البترول ، بما يزيد على الحصة المقررة ، وهدد بأنه فى حالة عدم الالتزام بذلك فإن بلاده ستقوم بعمل فعال لإعادة الحقوق المغتصبه إلـى أصحابها .

ـ عقد المجلس الوطنى الكويتى جلسة سرية فى ١٨ يوليه ١٩٩٠ ، استغرقت سبع ساعات ، أصدر فى ختامها بياناً استنكر فيه ما جاء فى رسالة العراق إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية .

ـ بعثت الحكومة الكويتية فى نفس اليوم ١٨ يوليه ١٩٩٠ رسالة من الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى السيد الشاذلى القليبى الأمين العام لجامعة الدول العربية رداً على رسالة العراق ، ورد فيها على الاتهامات العراقية ، وأكدت فيها التزامها بحصص الإنتاج المقررة لها .

ـ سلم مندوب الكويت لدى الأمم المتحدة رسالة من وزير الخارجية الكويتى إلى الأمين العام للمنظمة الدولية فى ٢٠ يوليه ١٩٩٠ تتعلق بالموقف المستجد بين الكويت والعراق .

ـ دعت مصر فى ٢٠ يوليه ١٩٩٠ فى بيان أصدرته رئاسة الجمهورية إلى تسوية الخلافات العربية بالحوار الأخوى ، باعتباره الأسلوب الوحيد الذى يحقق مصالح

الأمة العربية .

- بدأت مصر فى ٢١ يوليه ١٩٩٠ اتصالاتها العربية بهدف احتواء الأزمة ، حيث جرى اتصال هاتفى بين الرئيس مبارك والرئيس صدام حسين .

- فى نفس اليوم ٢١ يوليه ١٩٩٠ أرسل السيد طارق حنا عزيز وزير الخارجية العراقى رسالة إلى السيد الشاذلى القليبى الأمين العام لجامعة الدول العربية متضمنه التعقيب العراقى على رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت والتى يواصل فيها العراق اتهاماته للكويت .

- وفى ذات اليوم رد الكويت على التعقيب العراقى ممثلاً فى رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتى إلى الشاذلى القليبى الأمين العام لجامعة الدول العربية بتفنيد الادعاءات العراقية .

- استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد طارق حنا عزيز وزير خارجية العراق يوم ٢٢ يوليه ١٩٩٠ .

- شهدت مدينة الإسكندرية فى يوم ٢٣ يوليه ١٩٩٠ لقاء قمة ثنائية بين الرئيس حسنى مبارك وجلالة الملك حسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية .

- توجه الرئيس حسنى مبارك فجر يوم ٢٤ يوليه ١٩٩٠ إلى كل من العراق والكويت والسعودية فى إطار جهود سيادته لاحتواء الأزمة ، وحصل على وعد قاطع من الرئيس صدام حسين بعدم اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية فى تحقيق مطالبه ضد الكويت .

- توقفت الحملات الإعلامية بين العراق والكويت فى يو م ٢٦ يوليه ١٩٩٠ نتيجة لمساعى الرئيس حسنى مبارك ، وكخطوة أولى من بين الخطوات التى اتفق

عليها لتصفية الخلافات بين البلدين .

ـ الرئيس حسنى مبارك يقترح بعد مشاورات مع جلالة الملك فهد بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين فى يوم ٢٦ ولية ١٩٩٠ عقد اجتماع مباشر بين الكويت والعراق ، وقد وافقت الدولتين على عقد هذا الاجتماع فى جده .

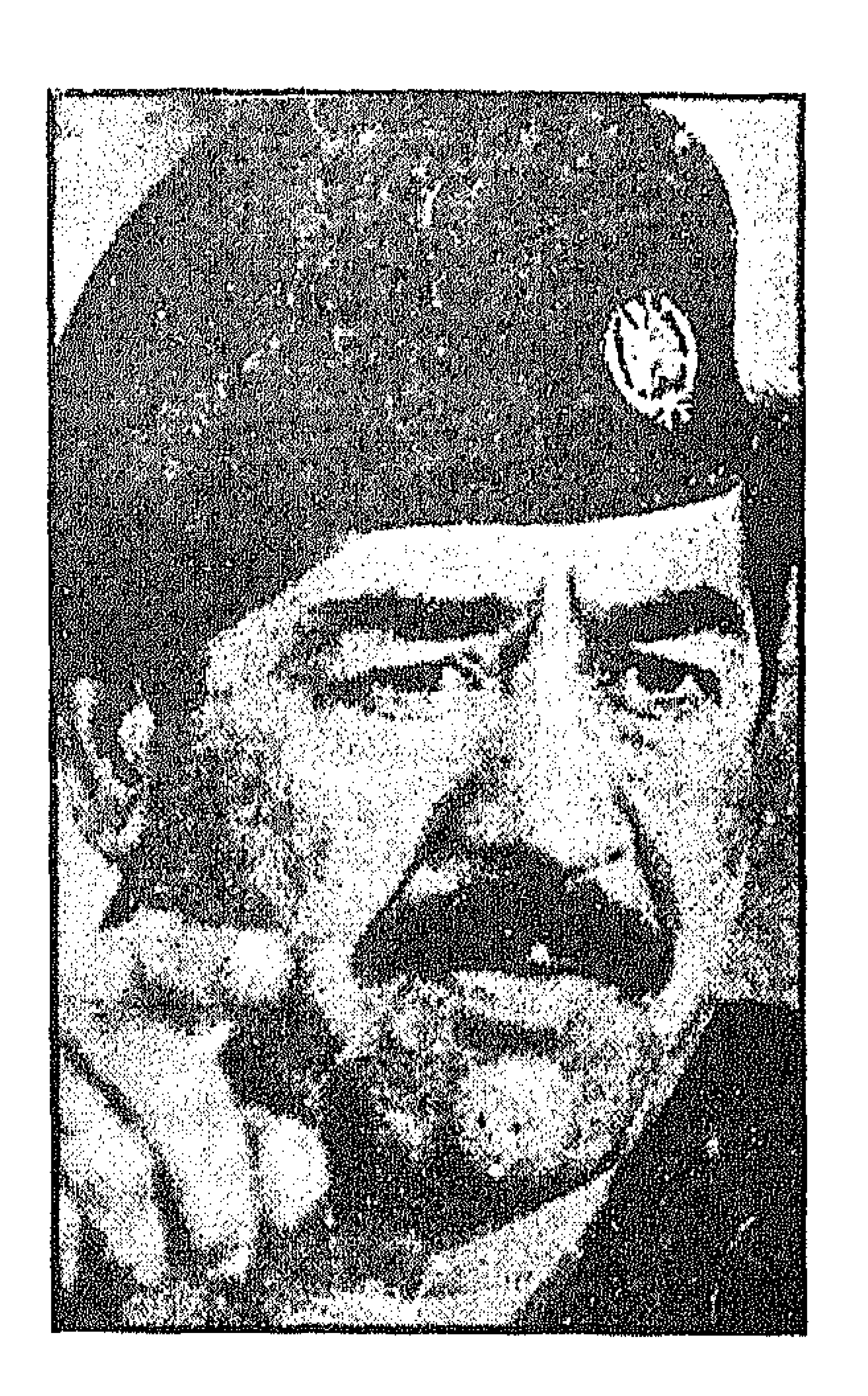
ـ قام الدكتور أسامه الباز وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب السيد الرئيس للشئون السياسية فى نفس اليوم ٢٦ يوليه ١٩٩٠ بزيارتين خاطفتين لكل من بغداد والكويت ، سلم خلالهما رسالتين من الرئيس مبارك إلى الرئيس صدام حسين وأمير الكويت تتعلق بوضع الترتيبات النهائية لإجتماع جده .

ـ اجتماع جده يوم الثلاثاء ٣١ يولية ١٩٩٠ وقد رأس الوفد الكويتى سمو الشيخ سعد العبد الله الصباح ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء ورأس الوفد العراقى السيد عزه ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ، وقد واجه اجتماع جده صعوبات ، حيث فشلت فى تسويه خلافاتهما بشأن الحدود والبترول ، وقد أعلن السيد سعدون حمادى نائب رئيس الوزراء العراقى والذى شارك فى وفد المباحثات العراقى " أن اللقاءات سوف تستمر بين البلدين لمواصلة البحث فى بغداد .

ـ جمدت المباحثات بين وفدى العراق والكويت مساء الأربعاء الأول من أغسطس ١٩٩٠.

ـ فى فجر الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ومن خلال عملية عسكرية مفاجئة دخل أكثر من ١٠٠ ألف جندى عراقى تدعمهم الدبابات والعربات الثقيلة والطائرات لبسط السيطرة والهيمنة على الكويت .

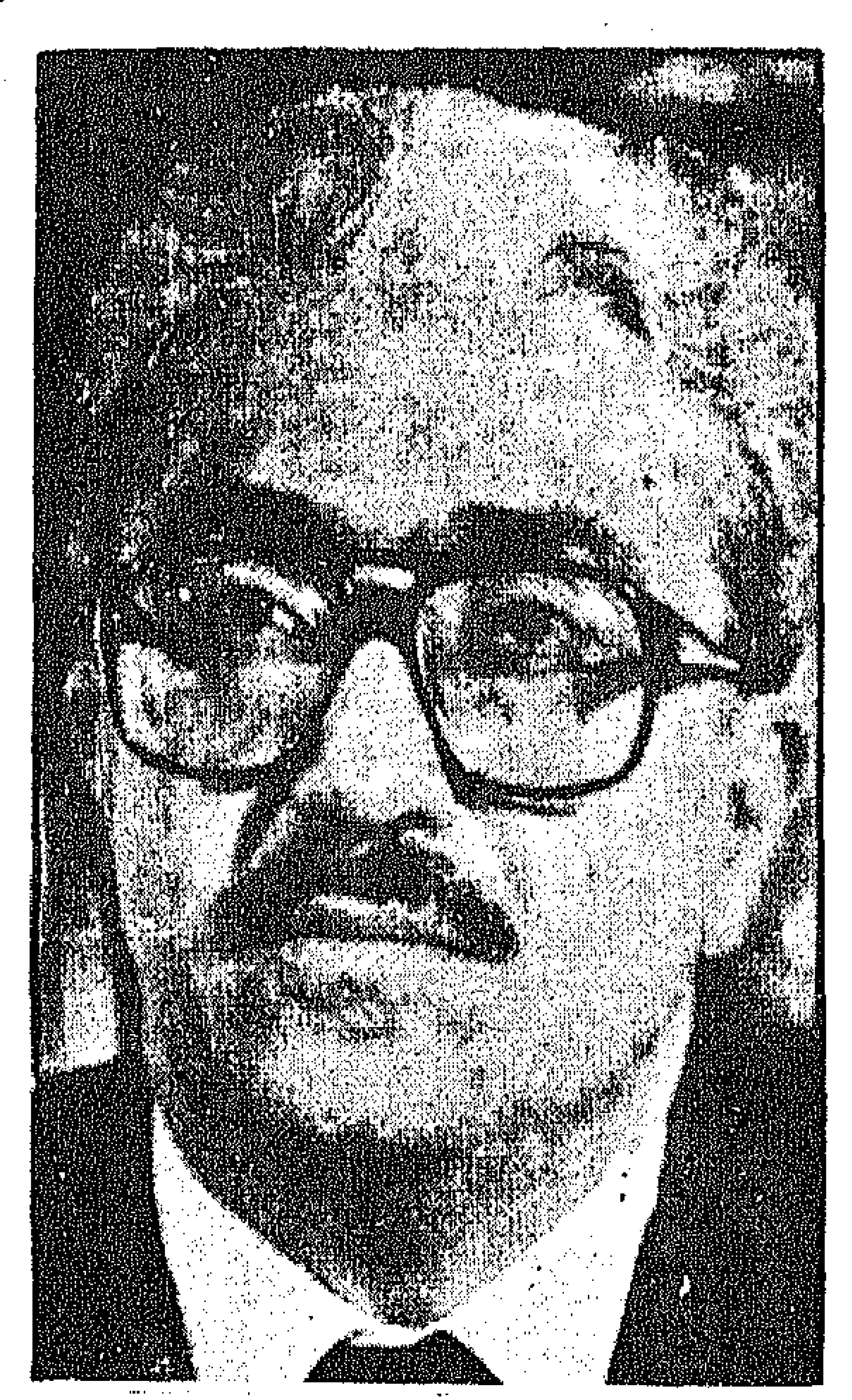
* * * * * * * *



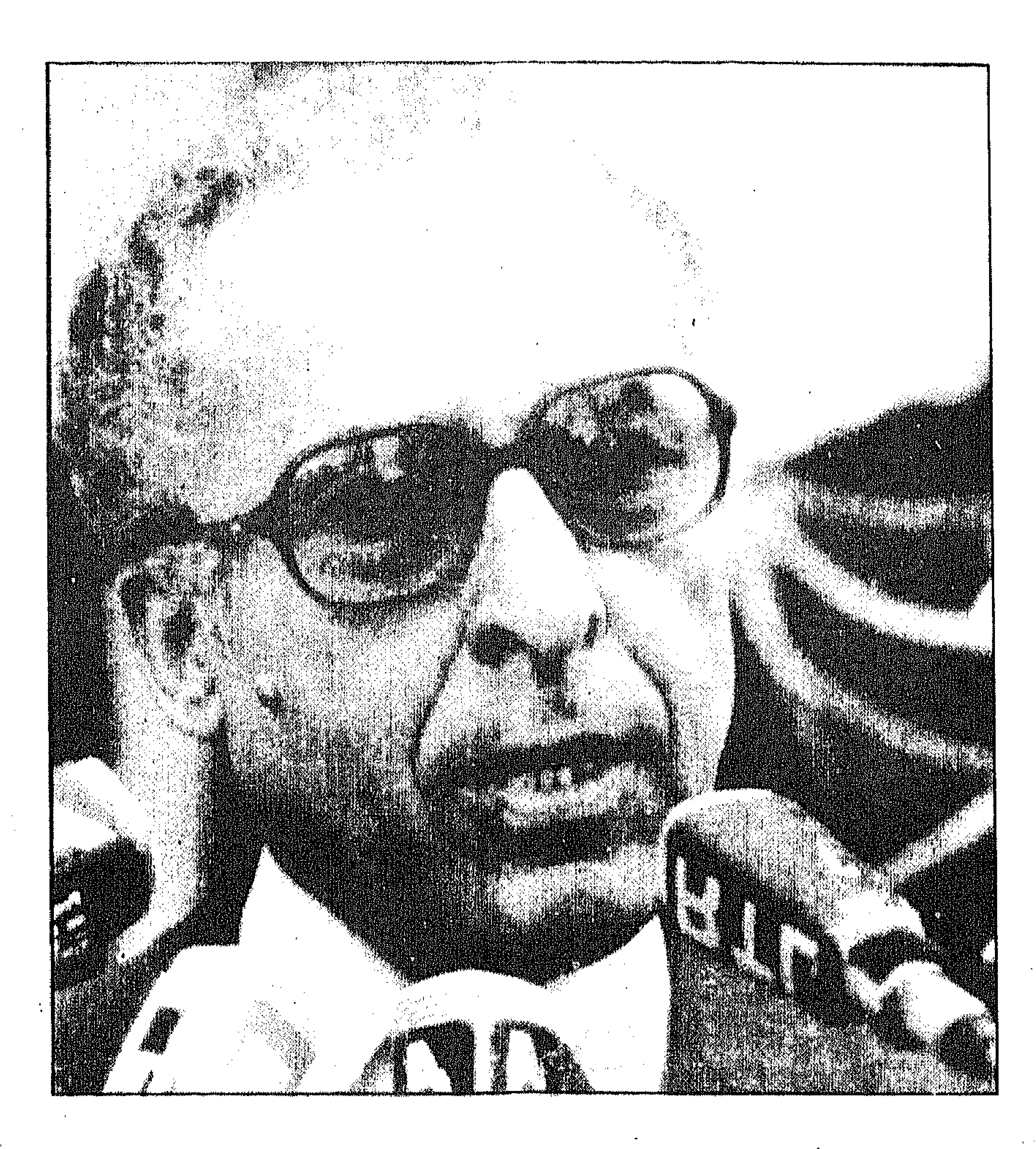
صدام حسين وعد الرئيس مبارك
بعدم استخدام القوة



الملك حسين : فضحه الكتاب الأبيض
بعكس ما تمنى



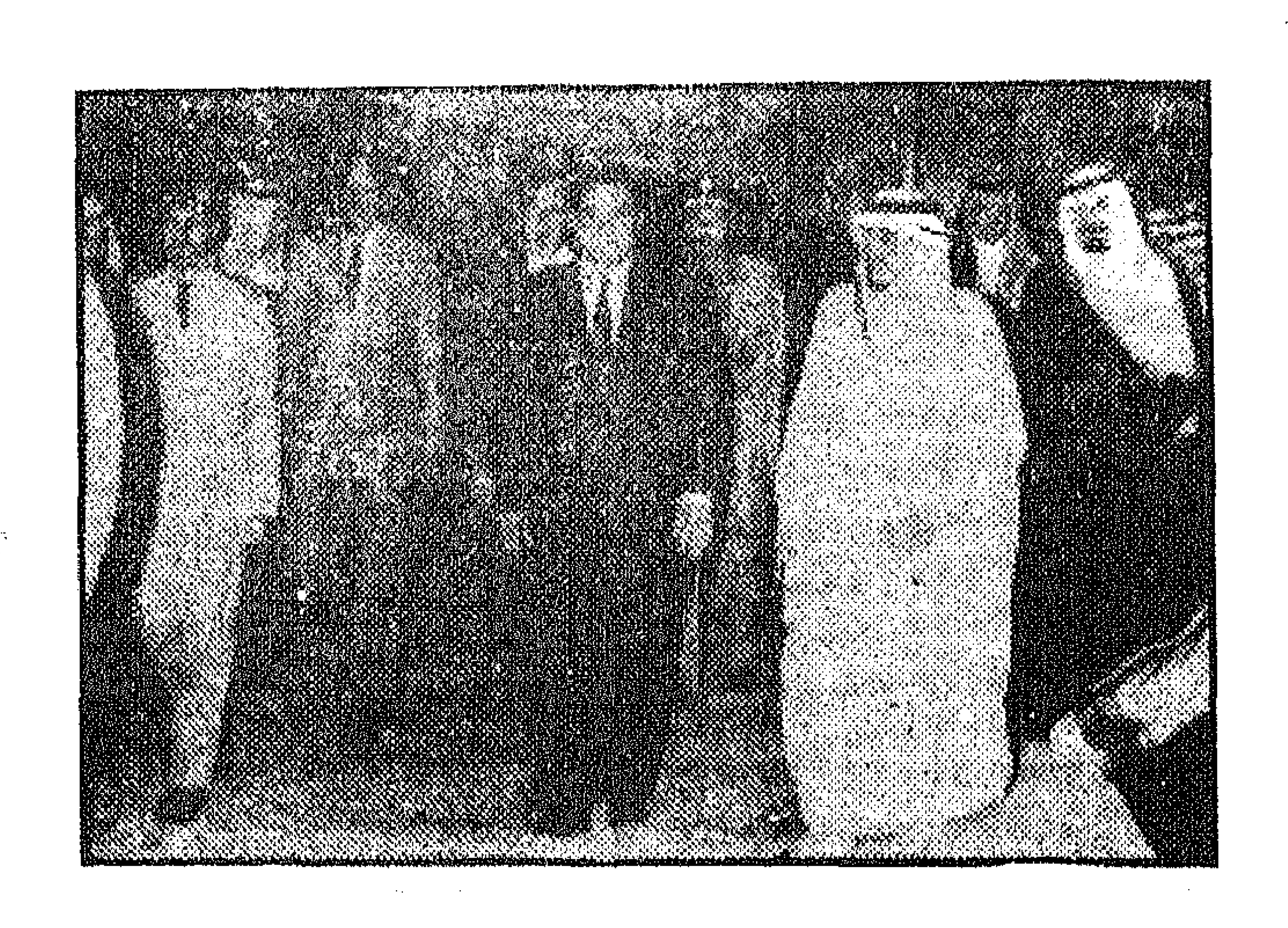
طارق حنا عزيز - وزير الخارجية العراقى
فجر الأزمة برسالته الأولى إلى أمين عام
جامعة الدول العربية



أمين عام جامعة الدول العربية ـ وقت الأزمة استلم رسائل العراق والكويت



سيادة الرئيس مبارك مع سمو الشيخ جابر الصباح فى الكويت
الجهد المصرى الشريف من أجل احتواء الأزمة قبل بدايتها



الرئيس مبارك والملك فهد فى آخر لقاء لهما بمطار جدة قبل الغزو العراقى للكويت

١ ـــ ٣ ـــ فجر يوم الإعصار

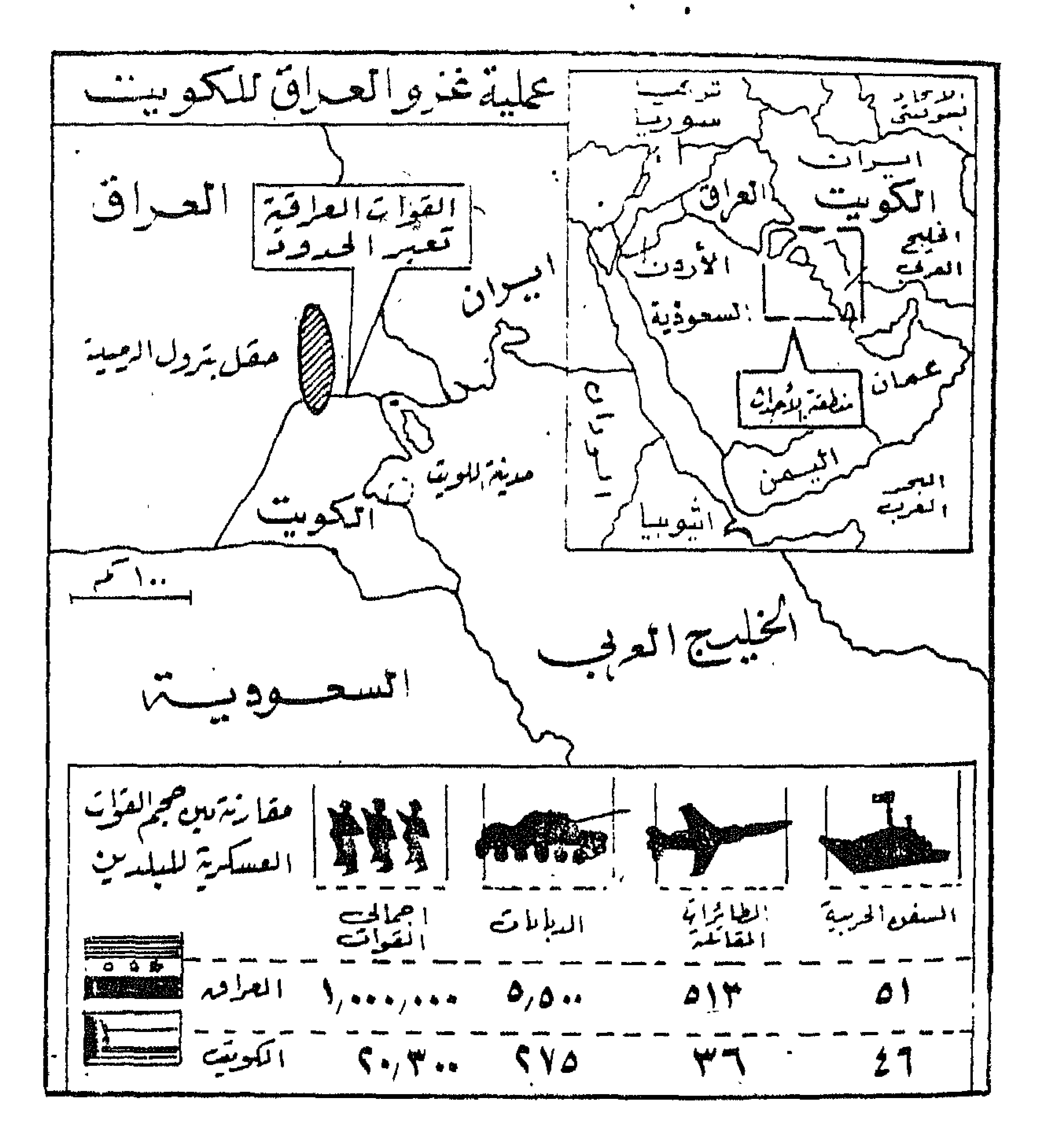
ووسط اعتقاد عربى عام بأن الأزمة العراقية الكويتية سحابة صيف أوشكت على المرور فى السماء العربية بعد مساعى الوساطة المصرية والرحلة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك يوم ٢٤ يوليه ١٩٩٠ وزار خلالها كلا من العراق والكويت والسعودية لاحتواء الأزمة فى مهدها ، وحصل على وعد من الرئيس العراقى صدام حسين بحل الأزمة داخل العائلة العربية ، وأكد على الرئيس مبارك بإستبعاد فكرة أى عمل عسكرى تجاه الكويت الشقيق ووسط هذا الاعتقاد العربى بدأت مقدمة الإعصار وتم رفع الستار عن الفصل الثانى فى مسرحية الخليج العربى والذى لعب فيه الأردن دوراً حفياً خطيراً فى مساعدة العراق على تحقيق أهدافه التوسعية أنتظاراً لتوزيع الغنائم والأموال وإن كان هذا الدور ظهر أمام البعض بأنه دور الوسيط الذى يسعى لحل الأزمة ؛ وهو موضوع الفصل الثانى .

وكان يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ هو فجر يوم الإعصار الرهيب فى المنطقة العربية ، الذى بدأ ينبأ بإهدار الإمكانية العربية ، وتصدع بناء النظام العربى كله .

(والأشكال أرقام ١ ، ٢ ، ٣ توضح اجتياح القوات العراقية للأراضى الكويتية) .

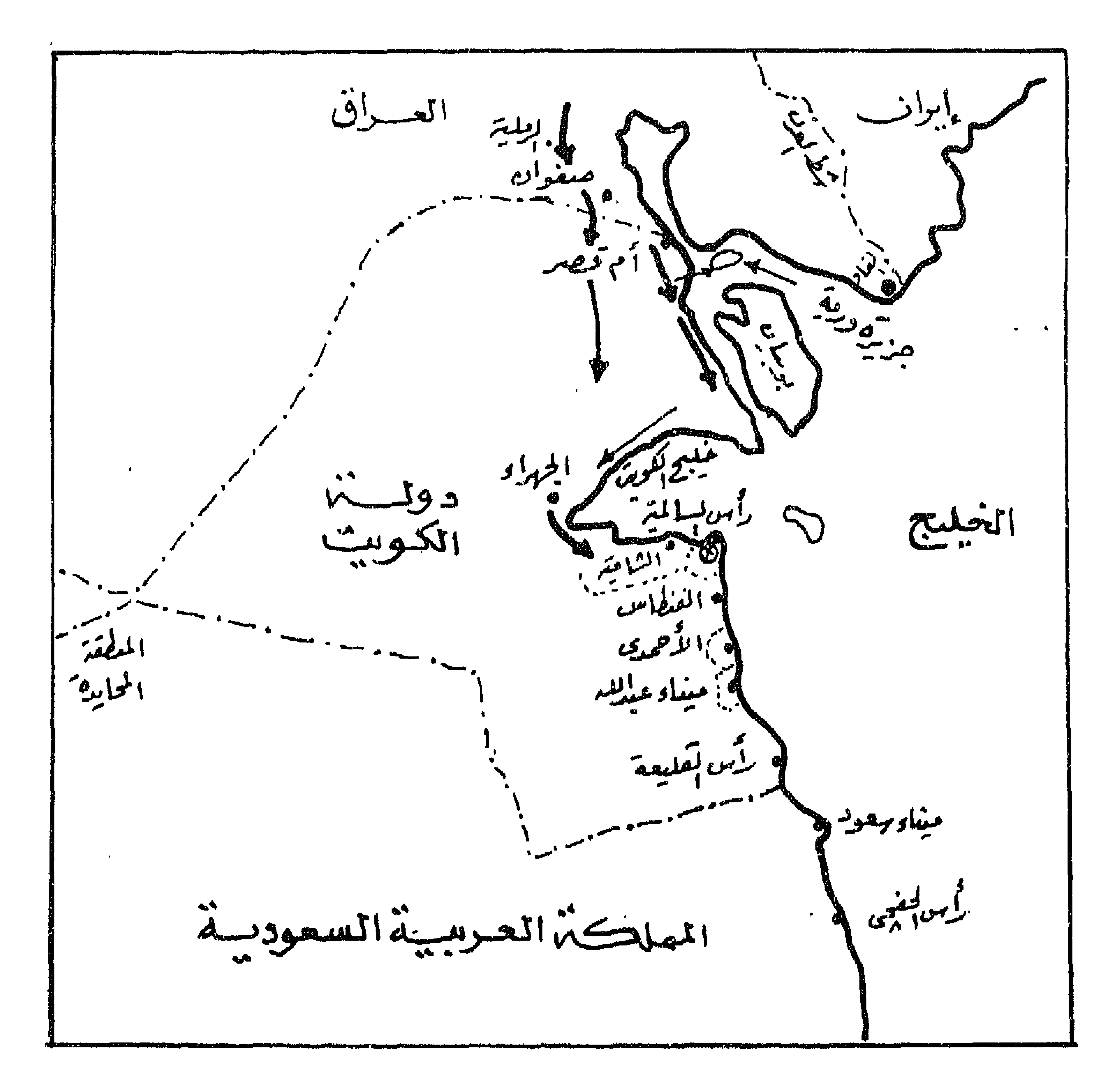
وبدأت كل الأنظار تحاول أن تجد تفسيراً لما يجرى من أحداث وتستكشف ماوراء الأفق . أما فى الكويت الشقيق حيث ١٠٠ ألف جندى عراقى مدججين بأحدث الأسلحة ، لم يكن هناك من يريد أن يتخيل المنطقة الخليجية إذا ما أصابتها أسلحة الدمار الطائرة ، من قنابل وصواريخ . لتتحول معالمها الكبرى وثرواتها إلى حفائر وأطلال . ولم تكن هذه الأزمة وهذا الصراع سوى بؤر ساخنة ملتهبة فى هذه المنطقة التي لم يتوقف تصاعدها .

شكل رقم (٩)
عملية غزو العراق للكويت

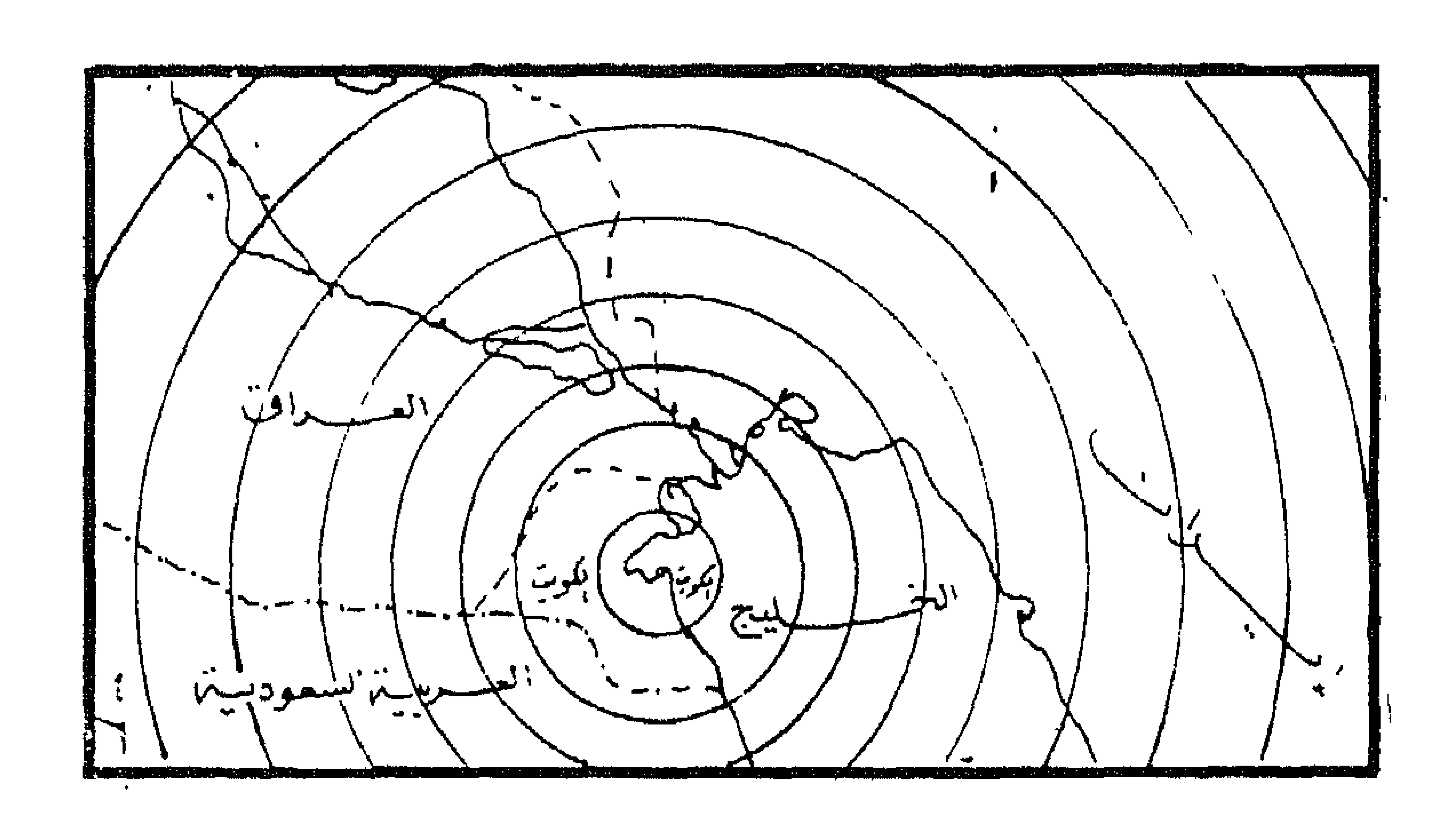


	اجمالي القوات	الدبابات	الطائرات المقاتلة	السفن الحربية
العراق	١,٠٠٠,٠٠٠	٥,٥٠٠	٥١٣	٥١
الكويت	٢٠,٣٠٠	٢٧٥	٣٦	٤٦

تحرك القوات العراقية في اتجاه الحدود السعودية



شكل رقم (٢)
تحرك القوات العراقية في اتجاه الحدود السعودية



شكل رقم (٣)
الغزو العراقى للكويت ـ الأبعاد والإنعكسات

فهناك سياق عام ما بين الحوادث والتطورات ، وما بين المطامح والمطامع ، وما بين المبادىء والانحرافات فى المنطقة العربيةوعليها لا تقف فى مجرى التاريخ وحيدة فريدة وإنما هى جزء من كل ، حلقة فى سلسلة ، مشهد فى قصة ، فصل فى مسرحية درامية تجرى على المسرح اللامعقول العربى ، وهى واحدة من بؤر الصراع الساخنة ، ولكنها بؤرة واحدة لها ما قبلها وما بعدها فى حياة أمة تبحث عن نفسها ، وعن دورها وعن مستقبلها .

وللحقيقة والتاريخ فإنه فى الأيام الأولى للغزو العراقى للكويت ، التزم الموقف السعودى بالهدوء المشوب بالحذر . ولم تصدر السعودية أيه إدانه منفردة ضد العراق ، واكتفت بالبيان الصادر عن الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة . وفور اختراق القوات العراقية للحدود السعودية مع الكويت فى بعض النقاط اضطرت المملكة السعودية إلى اتخاذ قرار بطلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية وأيضاً من الدول العربية والإسلامية مستندة إلى أن الرئيس العراقى لم يلتزم بتعهداته للسعودية ومصر بعدم غزو الكويت ، وبعد اجتياحه للكويت لا يمكن للسعودية أن تثق فى تعهداته .

وتطورت الأحداث ودخلت المملكة السعودية فى ساحة المواجهة بدءاً من ١٤ أغسطس ١٩٩٠ بعد أن أغلقت أنابيب النفط العراقى الممتد عبر الأراضى السعودية إلى البحر الأحمر ، حيث منعت تحميل ناقلة نفط عراقية أى كمية من النفط .

وعلى الجانب الكويتى ، أكدت حكومة الشيخ جابر الصباح على الطبيعة العدوانية الشريرة والتوسعية للنظام العراقى والتى باتت تهدد المنطقة كلها ، وأن الأزمة لم تكن بسبب تحقيق العدالة بين أقطار العالم العربى ، ويقصد هنا الدول

النفطية الغنية ، وبقية الدول العربية الفقيرة . ولم تكن أيضاً بسبب نزاع حدودى أو أزمة اقتصادية ، وإنما كان السبب هو محاولة الرئيس صدام ابتلاع الكويت ثم بقية الدول الخليجية إلى أن يهيمن بعد ذلك على العالم العربى كله ، لأن النزعة التوسعية والعدوانية تسيطر على عقل وفكر الرئيس العراقى . وقد رفعت الكويت شعار الكفاح المسلح لتحرير الأرض ، ورفضت كل المبادرات والأطروحات التى تقدمت بها حكومة بغداد .

وفى هذا الإطار ، أعلن كبار المسئولين الكويتيين أنهم مع أى وسيلة أو صياغة تجبر صدام حسين على الانسحاب . وصرح صباح الأحمد فى خلال زيارته لواشنطن بعد الغزو " إن كل ما يهم حكومتى هو العمل على تحرير بلدى ولو كان من جانب الشيطان ولكن باستثناء واحد هو اسرائيل " .

واتسم النظام العربى فى بداية الغزو العراقى للكويت بالتوحد بالنسبة لعدم القبول بهذه الواقعة ، رغم اختلاف وجهات النظر بشأن كيفية التعبير عن هذا الموقف .

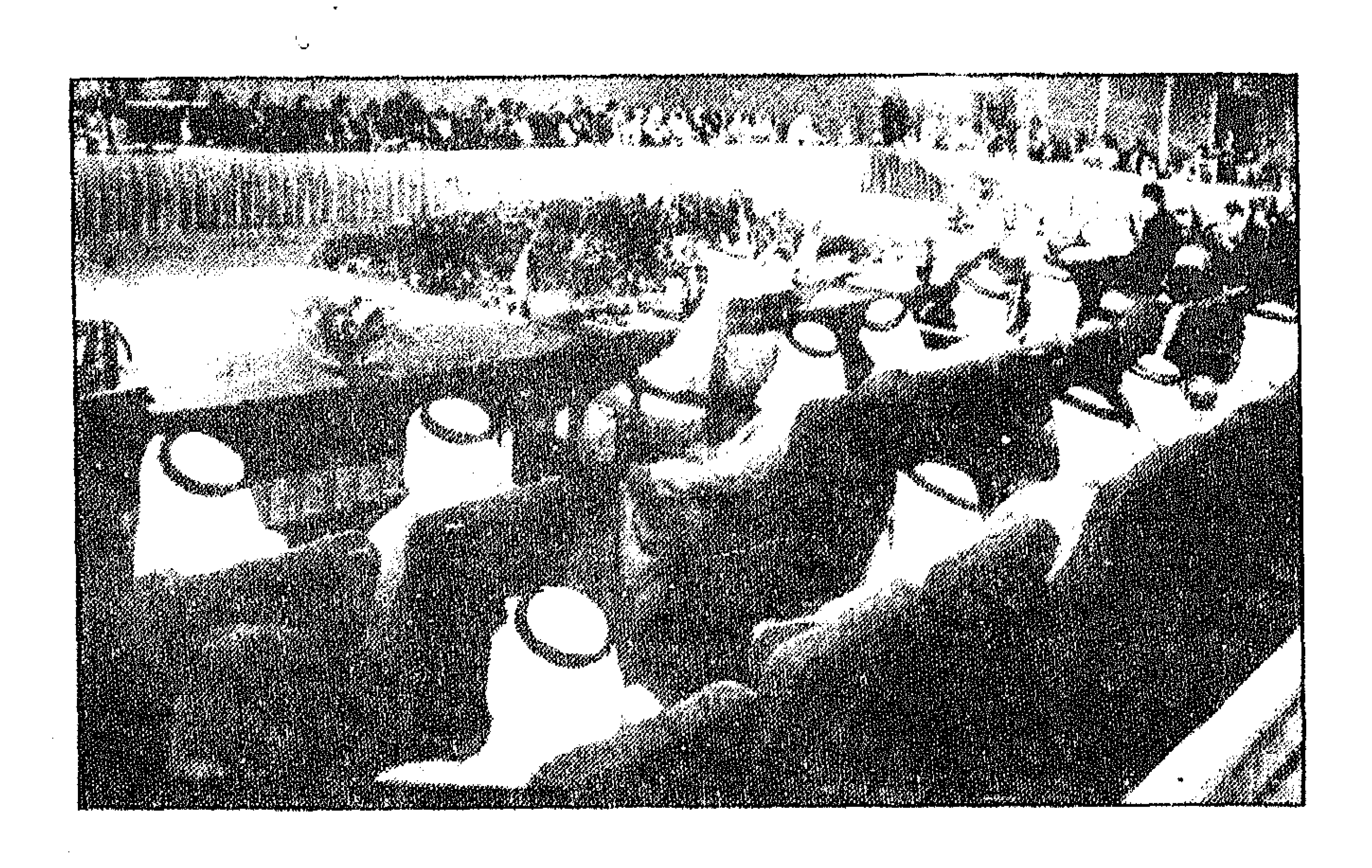
وفى الوقت الذى رأت غالبية الدول العربية ضرورة إدانة الغزو واتخاذ موقف حاسم إزاء الواقعة ، فضلت أقلية منها إعطاء فرصة أخرى للاتصالات مع العراق قبل إعلان موقف حاسم .

وظهر هذا الاختلاف خلال الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب يوم ٣ أغسطس بالقاهرة فقد جاء مشروع القرار الذى قدم للتصويت بالحسم فى إدانة العدوان العراقى على الكويت . ورفض أى اثار مترتبة عليه ، وعدم الاعتراف بتبعاته ، مع مطالبة العراق بالانسحاب الفورى وغير المشروط لقواته إلى مواقعها فى الأول من أغسطس ١٩٩٠ . لكنه أكد فى الوقت نفسه على ضرورة الحل

السلمى بعد المطالبة بعقد اجتماع قمة عربى طارىء للبحث فى سبيل التوصل إلى حل تفاوضى دائم ومقبول من الطرفين المعنيين ، ورفض أى تدخل أو محاولة تدخل أجنبى فى الشئون العربية .

وتمت الموافقة على مشروع القرار بأغلبية ١٤ دولة ورفض القرار خمس دول هى الأردن ـ السودان ـ فلسطين ـ موريتانيا ـ اليمن .

لكن هذا الاختلاف فى أسلوب تعامل الدول العربية مع الأزمة أخذ يتسع ويتصاعد مع تصاعد الأزمة . وشعرت السعودية بالتهديد وبدأت تفكر فى أساليب سريعة لحماية أمنها من التهديد الذى أحست به بعد أن دفع العراق بأعداد كبيرة من قواته بالقرب من الحدود الكويتية ـ السعودية وأخذت الأزمة تزداد حدة وشدت أطرافاً عديدة إلى بؤرة التوتر فى المنطقة ، وإزاء التشقق العربى وتبلور الانقسام بشكل واضح خلال القمة الطارئ التى انعقدت فى القاهرة يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ . ثم بدأت مرحلة جديدة فى الصراع والتوتر نسى فيها الرئيس صدام حسين كل معانى القوة العربية واللياقة والحكمة باعتباره حاكماً عربياً مسلماً ، له واجبات قبل العائلة العربية ولم يلتفت إلى النداءات العديدة التى وجهتها إليه مصر والسعودية والولايات المتحدة والمجتمع الدولى بأن يحترم القوانين والأعراف الدولية التى تحكم العلاقات بين الدول داخل النظام الدولى ، القائم على فلسفة توازن المصالح وليس توازن القوى فى العلاقات بين الدول ، إلا أنه ركب رأسه وانفرد باتخاذ القرار ولم يعر الرأى العام العراقى والعربى وأيضاً الرأى العام الدولى أى اهتمام ، ومشى فى ركابه بعض القادة العرب فى مقدمتهم جلالة الملك حسين والرئيس السودانى وياسر عرفات ، وسلكوا جميعا نفس الأسلوب فى التعامل مع الأزمة وعدم احترام الرأى العام للجماهير العربية وبالرغم من أن الرأي العام فى أى دولة هو أحد المحددات الرئيسية التى تشكل القرارات السياسية والاقتصادية



** أكد الكتاب الأبيض أن الملك حسين فوجىء بقرار الإدانة الذى أصدره مؤتمر القمة على الرغم من أنه حصل من صدام حسين على موافقته بالانسحاب من الكويت .. فلماذا لم يعلن جلالة الملك ذلك فى المؤتمر ؟ ولماذا ظل صامتاً واكتفى بالاعتراض على قرار إدانة العراق ؟! **



طلائع الجيش المصرى .. درع الأمة العربية
يحمى الأرض العربية فى السعودية

والعسكرية ، خاصة إذا كانت هذه القرارات مصيرية ترتبط بإعلان الحرب أو الطوارىء ، لأنها تمس جوهر وجود الدولة وأمنها القومى ـ فالشعب له رأيه العام نحو الحرب ، ونحو إسهاماته العسكرية وتكلفته الاقتصادية والاجتماعية وتحمله للمخاطر المتوقعة وإلى أى مدى يستطيع أن يتحملها .

* * * * * * * * *

١ ـ ٤ ـ المؤامرة

لم يكن لدى أحد من المتابعين للحوادث على مسرح الخليج أى شك أن معركة النفط لاحتلال الكويت سوف تبدأ فور انتهاء معركة الرسائل المتبادلة بين الحكومتين العراقية والكويتية . وفى الحقيقة أن معركة الاحتلال لم تنتظر إنهاء المفاوضات بين الطرفين فى جده يوم الأول من أغسطس ١٩٩٠ ، لكى تدخل العراق بطلائعها إلى أرض الكويت فجر ٢ أغسطس ١٩٩٠ .

وإزاء تطور الأحداث سعت القيادة العراقية إلى تحديد الأهداف العامه للتحرك والسلوك فى :

أ ـ الإسراع فى ضم الكويت فعلياً ، بعد عملية الغزو العسكرى للأراضى الكويتية ، عن طريق إنهاء الطابع الدولى والديموجرافى بل والهوية الوطنية لدولة الكويت . وقد تم تخريب وحرق كل الوثائق الخاصة ببيانات الهوية .

ب ـ طرح قضايا قديمة على المجتمع العربى والدولى لصرف الانتباه عن القضية الأساسية وهى قضية الاحتلال .

جـ ـ ضرورة تجميد الوضع عند حدود ما بعد ٣ أغسطس ١٩٩٠ .

د ـ الإصرار على حل القضية عربياً وليس دولياً ، ليقضى على مبرر وجود أى

أطراف أجنبية فى المنطقة .

هـ ـ التأكيد على أن القضية ليست قضية احتلال الكويت ، بل قضية المواجهة مع الاستعمار الغربى ، الذى يريد العودة مرة أخرى إلى ممارسة نفوذه فى المنطقة من جديد . ووضع يده على ثروتها وأولها النفط وموقعها الاستراتيجى المتحكم فى تجارة العالم (البحر الأحمر والمتوسط وقناة السويس) .

وقد مر التحرك العراقى لإدارة الأزمة بعدة مراحل متتابعة ومترابطة ، توضح إدراك القيادة العراقية إزاء ما تحمله الأزمة من تداعيات يمكن تلخيصها فى أربع مراحل :

المرحلة الأولى : مرحلة فرض الأمر الواقع :

من خلال عملية عسكرية مفاجئة فى صبيحة يوم الخميس ٢ أغسطس ١٩٩٠ ودخول أكثر من ١٠٠ ألف جندى عراقى تدعمهم الدبابات والعربات الثقيلة والطائرات لبسط السيطرة والهيمنة على الكويت ، وتكوين حكومة مزعومة تحت اسم حكومة الكويت الحرة المؤقتة ، بعد أن تمكن الشيخ جابر الصباح حاكم الكويت والشيخ سعد العبد الله ولى العهد من اللجوء إلى السعودية فى آخر لحظة قبل أن ينهدم القصر عليهما .

المرحلة الثانية : حرب السفارات والرعايا الأجانب :

أغلق العراق حدوده ، ومنع الرعايا الغربيين تحديداً من مغادرة الكويت والعراق ، وكان يوجد بهما حوالى نصف مليون أجنبى " جدول رقم (١) " وقد حاولت القيادة العراقية تشتيت انتباه العالم إلى قضية أخرى غير قضية احتلال الكويت ، ولكن فى ديسمبر ١٩٩٠ تغير الموقف الأمريكى ، وعرض الرئيس بوش مبادرة سلام من خلال تبادل المقابلات بين وزيرى خارجية العراق والولايات المتحدة

جدول رقم (١)

أعداد الرعايا الأجانب فى العراق والكويت وقت حدوث الأزمة

رعايا الدول العربية	الكويت	العراق	رعايا الدول الشرقية الأخرى	الكويت	العراق	رعايا الدول الآسيوية	الكويت	العراق
بريطانيا	٤٠٠٠	٦٣٦	الاتحاد السوفيتى	٨٨٠	٧٨٣٠	اليابان	٩٥٠	٦٥٠
الولايات المتحدة	٣٠٠٠	٥٨٠	بولندا	١٠٠٠	٣٠٠٠	استراليا	٦٩	٥٥
فرنسا	٣٠٠	٢٢٠	بلغاريا	٣٦٠	٩٠٠	بنجلاديش	٧٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
ألمانيا الغربية	٣٠٠	٦٠٠	ألمانيا الشرقية	—	٤١	الهند	١٠٠٠٠٠	—
إيطاليا	١٥٠	٣٥٠	يوغوسلافيا	٢٥٠٠	٣٠٠٠	باكستان	٨٥٠٠٠	—
كندا	٢٣٨	٧٨	تركيا	٢٠	٢٧	تايلاند	١٠٠٠٠	٦٠٠٠
اليونان	٢٠٠	٤٧				هونج كونج	—	٦
إيرلندا	١٠٠	٤٠١				سريلانكا	٨٠٠٠٠	—
السويد	١٢٠	٤٠				الفلبين	٤٥٠٠٠	—
هولندا	١٨٤	١٣٩				الصين	١٠٠٠٠	—
أسبانيا	١٠٣	١٢٤				كوريا الجنوبية	٣٤٨	٧٣٢
بلجيكا	٣٥	٣٧						
سويسرا	٥٦	٦٩						
النمسا	٧٠	٧٠						
البرتغال	—	٢٧						
فنلندا	٢٦	٢٢						
الدانمارك	٨٣	١٤						
النرويج	١٠	٣٧						
المجموع	٨٨٧٥	٣٥٠١	المجموع	٤٧٦٠	١٤٨٠٨	المجموع	٢٩٨٣٦٧	٤٧٤٤٣

* قام الكاتب بتجميع وتصنيف البيانات اعتماداً على جريدة الحياة اللبنانية .. وكالة أنباء ريتر .
* الأرقام الواردة فى الجدول هى أرقام الأجانب قبل الغزو .
* لا يشمل الجدول أعداد العاملين العرب فى العراق والكويت .

انتهت بالفشل ، نتيجة رفض الرئيس صدام حسين لكل المواعيد التى حددتها الولايات المتحدة بالنسبة لسفر مستر بيكر وزير خارجيتها إلى العراق ومقابلة الرئيس صدام حسين ، وإصرار العراق على تحديد يوم ١٢ يناير ١٩٩١ موعداً للمقابلة ، وقد أدى هذا الوضع إلى تصاعد التوتر وتقديم الخيار العسكرى كأسلوب فى التعامل مع الأزمة ، ومع تأزم الموقف ووقوع الرئيس بوش تحت ضغط الرأي العام الأمريكى والكونجرس فى إتاحة فرصة الحل السلمى بأى وسيلة ، طرح مبادرة سلام جديدة يتم من خلالها مقابلة وزيرى خارجية العراق والولايات المتحدة ، فى سويسرا خلال الفترة من ٧ ـ ٩ يناير ١٩٩١ وأعلن البيت الأبيض الأمريكى أن هذه المبادرة ، هى آخر فرصة للعراق لكى تتجنب الدخول فى حرب مدمرة ، كما تم الاتفاق على مقابلة وزير الخارجية العراقى مع نظيره ممثل المجموعة الأوروبية فى اليوم التالى لمقابلة مستر بيكر ، ولكن أمام صلف وعناد القيادة العراقية فشلت جميع أطروحات السلام التى قدمها الرئيس بوش .

المرحلة الثالثة: تحييد الجبهة الإيرانية

فى إطار اتباع سياسة جديدة فى تحييد الجبهة الإيرانية، مع العراق ، بما يخدم المصالح القومية العراقية ، سعت العراق إلى إنهاء الصراع مع الإيرانيين الذى استمر نحو ثمانى سنوات تكبد خلالها الشعب العراقى والعربى من جراء الحرب الإيرانية العراقية ، ما يقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار وتدمير العديد من المنشآت الاقتصادية والاستراتيجية فى كلا الدولتين ، إلى جانب الخسائر الجسيمة فى الأرواح والتى تقدر بحوالى مليون فرد ما بين قتيل وجريح ومعوق على الجانبين . وفجأة فى ١٥ أغسطس ١٩٩٠ أعلن العراق عن مبادرة حسن النية تجاه إيران تضمنت ثلاثة مبادىء :

أ ـ موافقة السلطات العراقية على علامات رسم الحدود بين العراق وإيران ، وإقرارها باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ . التى كان صدام حسين قد مزقها على شاشة التليفزيون العراقى عند بداية العمليات العسكرية مع إيران فى عام ١٩٨٠ .

ب ـ انسحاب القوات العراقية من الأراضى الإيرانية من جانب واحد اعتباراً من ١٦ أغسطس ١٩٩٠ .

جـ ـ التبادل الفورى والشامل لجميع أسرى الحـرب فى التاريخ نفسه .

المرحلة الرابعة: مرحلة الدبلوماسية العراقية

وقد اشتملت على المساعى السياسية لدى عديد من دول العالم لدعم الموقف العراقى من غزو الكويت . وطرح المبادرات والأطروحات السياسية بالنسبة لقضايا الصراع والأزمة بغية التأثير على الرأى العام العربى والأجنبى ، ومحاولة إظهار العراق بصورة مقبولة لدى المجتمع الدولى ، وإظهار مدى المرونة التى تتمتع بها السياسة العراقية وقبولها الحل الوسط ـ وقد كان آخر القرارات قرار السماح لجميع الرعايا الأجانب وأعضاء البعثات الدبلوماسية بمغادرة العراق والكويت إلى أوطانهم قبل عيد رأس السنة الميلاديـة ، وكان لهذا القرار رد فعل طيب لدى المجتمع الدولى .

مع بداية عام ١٩٩١ بدأ إطلاق صواريخ الحرب النفسية لقياس ردود الفعل على الجبهة الساخنة فى الخليج .. التصريحات النارية المتبادلة بين كلا الجانبين هى بداية كسر حاجز البرود الذى ساد الأيام الأخيرة من عام ١٩٩٠ . بعد أن رفض العراق كل المواعيد التى حددتها الإدارة الأمريكية لمقابلة وزير الخارجية الأمريكى " مستر بيكر " وأصبحت الولايات المتحدة والمجتمع الدولى أمام خيار الحرب .

وعلى أى حال فإن الموقف وقتها الذى كان متأرجحاً كان يؤكد أن المعركة الرهيبة

قد تبدأ فى أى وقت وفجأة ، وإن كان الرئيس صدام حسين قد ازداد غروراً بإيعاز وتشجيع من بعض القادة العرب وفى مقدمتهم جلالة الملك حسين وهم الذين عاشوا أحلام اليقظة ، حين تدهمهم ثروات الخليج العربى بعد أن يضع الرئيس العراقى صدام حسين يده عليه .

وكان الرئيس حسنى مبارك طوال هذه التطورات يستشعر الخطر الذى يحيق بالعراق ولذلك أخذ يوجه العديد من النداءات إلى الرئيس صدام حسين يناشده فيها بالانسحاب من الكويت حرصاً على حياة الشعب العراقى الشقيق وممتلكاته وأيضاً خوفاً على الإمكانية العربية من الإهدار .

ولذلك استمرت مصر تتحرك فى كل مكان وتبذل قصارى جهدها على مدى ١٦٦ يوماً وهى الفترة ما بين ٢ أغسطس (آب) ١٩٩٠ عندما اجتاحت القوات العراقية الكويت و ١٥ يناير (كانون الثانى) ١٩٩١ عندما انتهت المهلة التى منحها المجتمع الدولى للعراق للجلاء من الكويت وأصبح العالم كله مفوضاً باستخدام جميع الوسائل اللازمة لإجبار العراق على الانسحاب ودعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن لإقرار الشرعية واحترام القانون وكان الرئيس مبارك قد وجه نداءاً أخيراً للرئيس صدام حسين فى ١٥ يناير ١٩٩١ يطالبه فيه بالانسحاب .

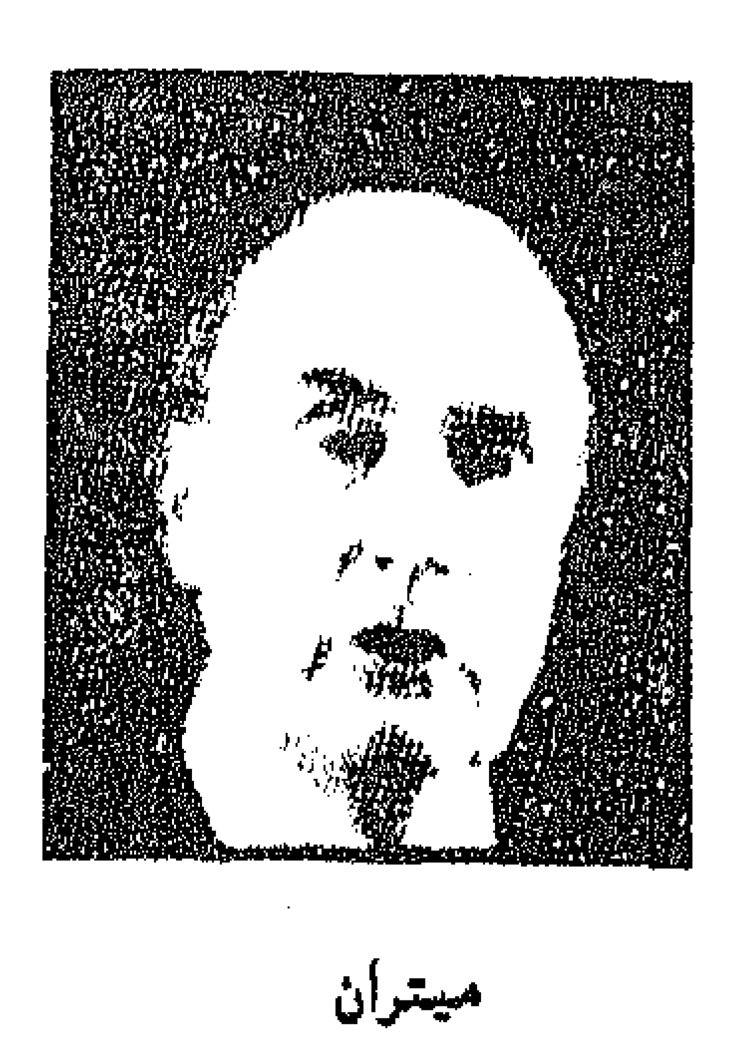
ومع مشارف الساعات الأولى من يوم الخميس ١٧ يناير (كانون الثانى) ١٩٩١ ضاعت كل الآمال والجهود المصرية والعربية الشريفة .. فلقد بدأت العمليات العسكرية ودارت آلة الحرب الرهيبة والمدمرة فى المنطقة ، وبدأت مرحلة جديدة مأساوية فى الصراع بأبعاده وتداعياته وآثاره وأسراره ونتائجه على حاضر ومستقبل الوطن العربى .



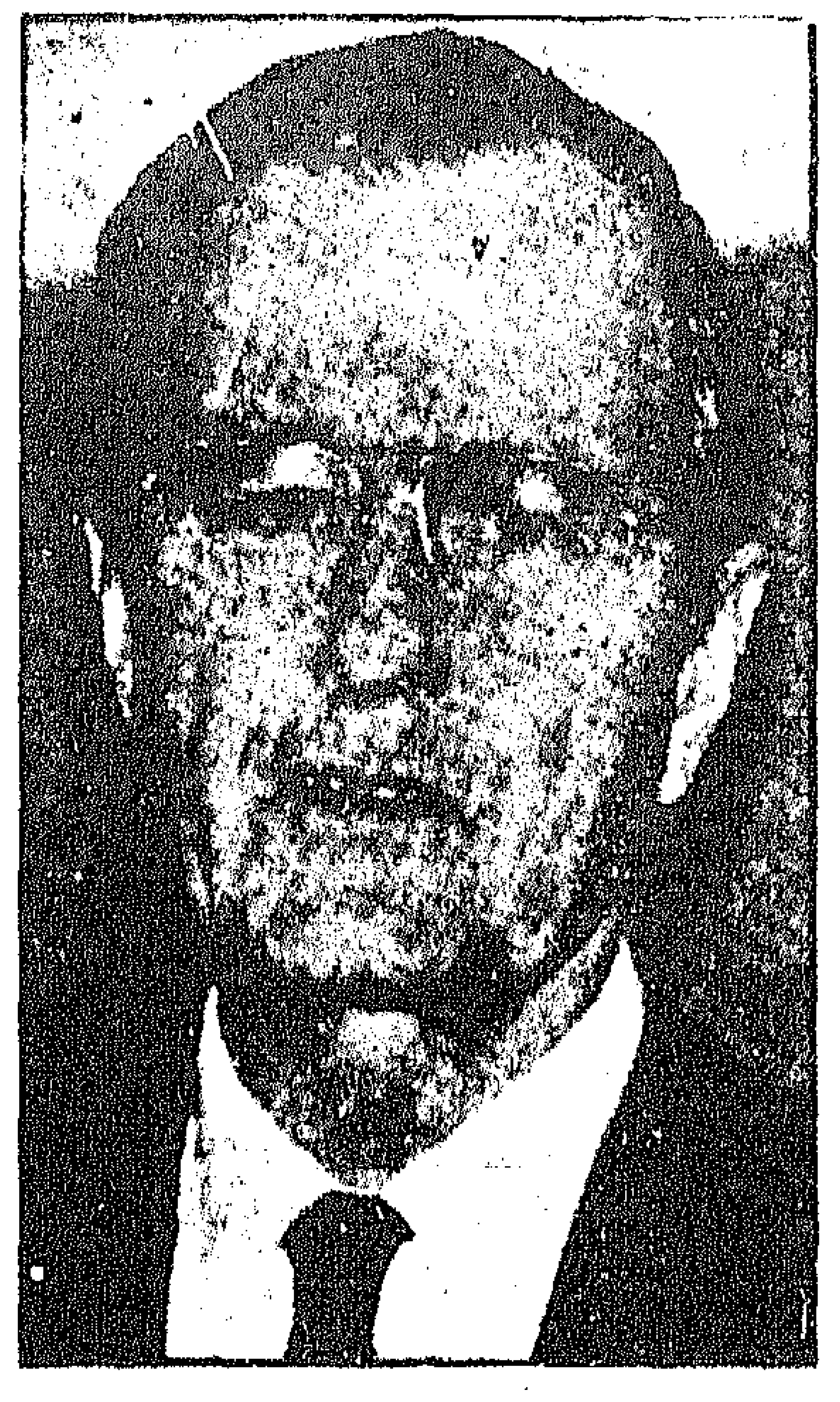
أمير دولة الكويت يتسلم الوسام من صدام حسين
صورة من صور خداع المهيب الركن



الملك حسين وعناق حار مع حليفه صدام حسين
فى بغداد ومحاولة تبرير الغزو العراقى للكويت
فى الكتاب الأبيض

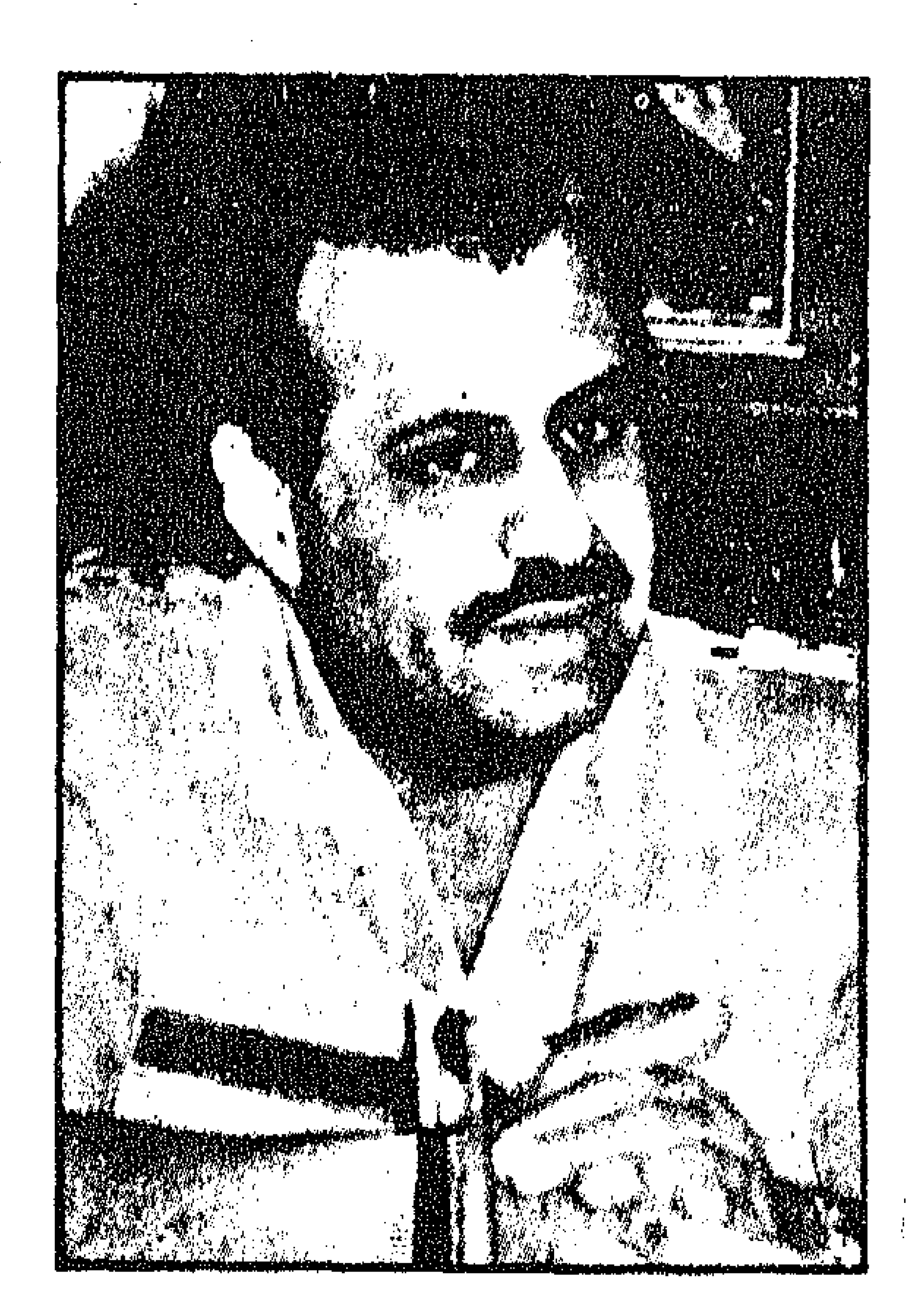


ميتران



جورج بوش

جون ميجور



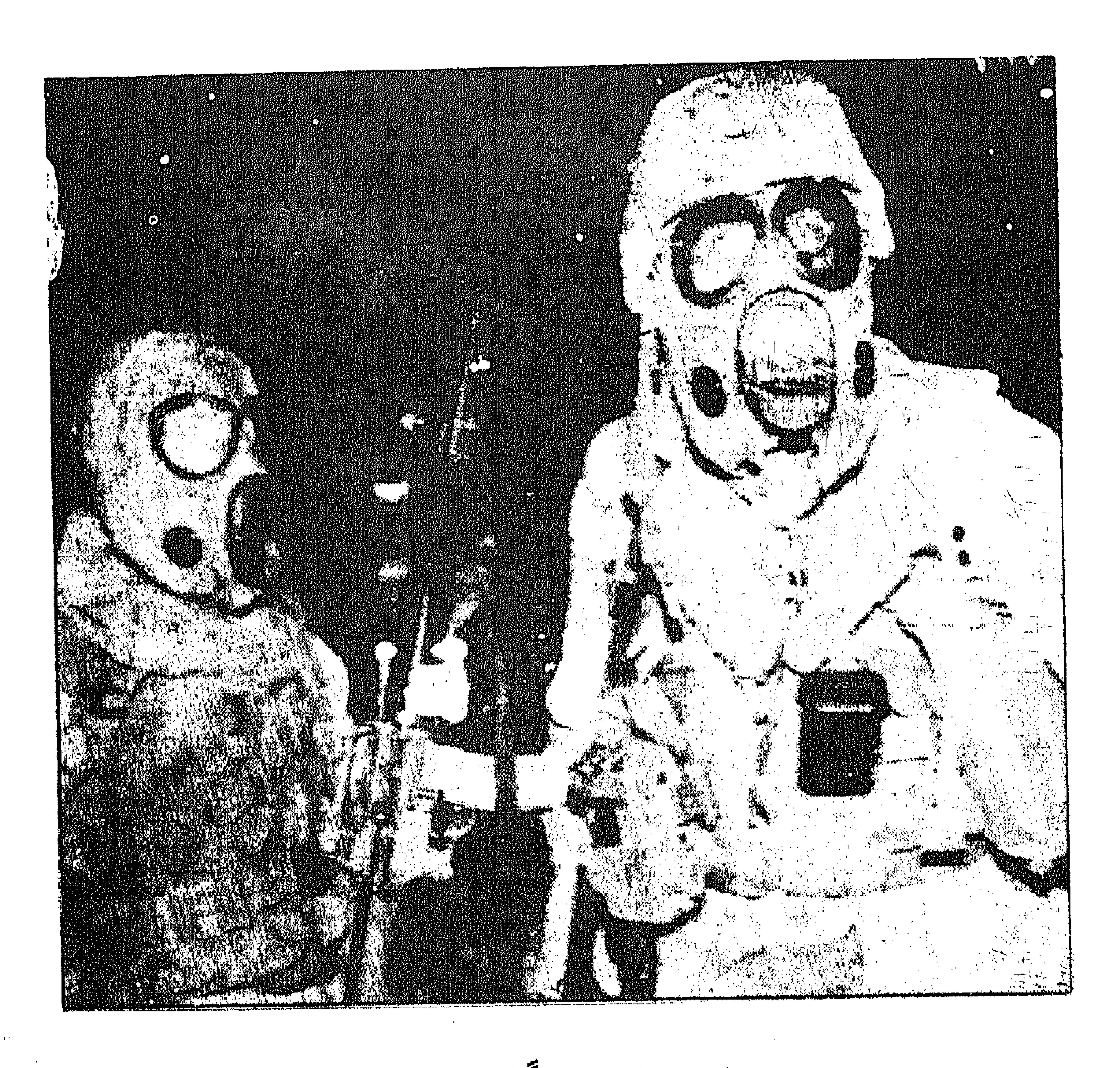
الأمير خالد





شوارزكوف

التحالف الدولى ضد الغزو العراقى



لم يترك شيئاً للصدفة

* جنديان أمريكيان ضمن قوات المساندة أخذا كل الاحتياطيات عندما أزفت ساعة الصفر بما فى ذلك الأقنعة الراقية من الغازات .



ريشتارد تشينى وزير الدفاع الأمريكي والجنرال كولن باول رئيس الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية عند بدأ العمليات العسكرية فى الخليج .

الفصل الثانى

الكتاب الأبيض : الافتراءات والحقائق

" إن عمر الباطل ساعة ولكن
عمر الحق حتى يوم الساعة "

٢ ــ ١ ــ الكتاب الأبيض

الذى يقرأ الكتاب الأبيض وهو ليس كتاباً بالمعنى المتعارف عليه لأنه مجرد ٢٦ ورقة لا أكثر ولا أقل ، وكلها من أول كلمة وحتى آخر كلمة تحمل مصر وقيادتها السياسية مسئولية ضياع الحق العربى ، وتدمير العراق وتهديد الوجود العربى كله فوق أرضه ، ويحمل الرئيس مبارك بالذات كل أخطاء وخطايا جلالة الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية قبل الاحتلال وخلال أزمة الخليج .

ويظن جلالة الملك حسين أن هذا الكتاب يمكن أن يخيل على الجماهير العربية التى تابعت إندلاع الأزمة وأحداثها وتطورها وتصاعدها يوما بيوم ، بل أكاد أقول ساعة بساعة ، كانت فيها القلوب مرتجفة وخائفة ومرتعشة من أن يحدث الزلزال الذى يدمر المنطقة ويقتلع العراق الشقيق ، وبالتالى فإن هذه الجماهير تعرف الحقيقة كلها ولا يمكن لأحد أن يخدعها من خلال تزييفه للوقائع والأحداث .

وإذا كانت هناك فئة قليلة جداً يحاول جلالة الملك حسين أن يخاطبها من خلال كتابه لعل وعسى أن يستطيع تبرئه النظام الحاكم الأردنى من كل الاتهامات التى أثبتتها الأحداث ضده فإن محاولة جلالته ستفشل هى الأخرى .

وياليت جلالة الملك قد حدد هدفه من الكتاب عند مجرد تبرئة الأردن من الأخطاء والخطايا ، ومسئولية إهدار الأمكانية العربية التى أيقنتها الجماهير العربية من خلال متابعتها للدور الأردنى تجاه هذه الأزمة ، ولكن الذى حدث أن جلالة الملك أراد أن يضرب عصفورين بحجر واحد من هذا الكتاب ... تبرئة الأردن ، ومحاولة تشويه صورة مصر عن طريق إتهامها بأنها المسئولة الأولى مع المملكة العربية السعودية عن إخفاق جلالة الملك حسين عن حل الأزمة عربيا .

ويقول الكتاب الأبيض بالحرف الواحد :

" تحدث الملك حسين تليفونيا مع صدام حسين فى ٢ أغسطس وحصل منه على وعد بسحب قواته من الكويت ، وقام جلالة الملك بزيارة إلى الأسكندرية - فى نفس اليوم - للقاء الرئيس حسنى مبارك ، والذى تمنى عليه أن يزور بغداد فى أسرع وقت ممكن ، وقد أيد جلالة الملك فهد هذا التمنى ، ثم هاتف الزعيمان المصرى والأردنى الرئيس الامريكى چورج بوش الذى أعتبر الغزو العراقى للكويت أمراً مرفوضاً وأعرب عن قلقه على مصير الرعايا الأجانب فى الكويت وأبلغ الرئيس الأمريكى أنه فى حاجة إلى ٤٨ ساعة يسافر خلالها إلى العراق ، حيث سيحصل على التزامات محددة من سيادة الرئيس صدام حسين بخصوص إنسحاب عراقى يتم بموجب حل عربى جرى بحثه فى المكالمة الهاتفية بين جلالته والرئيس العراقى - كذلك تم الاتفاق بين جلالة الملك حسين وسيادة الرئيس حسنى مبارك بأن تؤجل الجامعة العربية إصدار قرار يتعلق بالغزو إلى ما بعد نجاح أو فشل مهمة

جلالة الملك فى بغداد ، وأتفق حسين مع مبارك على أن يستوضح حسين موقف القيادة العراقية من أقتراحين : الأول ألتزام عراقى بالانسحاب من الكويت بالسرعة الممكنة ، والثانى موافقة العراق على حضور مؤتمر قمة مصغرة فى جدة ، لبحث وتسوية جميع أوجه النزاع العراقى الكويتى . وقد أيد سيادة الرئيس حسنى مبارك الاقتراحين بحماس واضح ، وأمر بوضع طائرة الرئيس الخاصة تحت تصرف وزير الخارجية الأردنى لنقله إلى القاهرة للتداول مع وزير الخارجية المصرى ، خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العربية الذين سارعوا إلى عقد جلسة فى القاهرة ، بهدف تهدئة وزراء خارجية دول الخليج الذين كانوا يلحون على الجامعة العربية بالأسراع فى أدانة العراق.

وفى صباح اليوم التالى توجه حسين إلى بغداد بعد أن توقف عدة ساعات فى عمان ، حيث اجتمع مع سيادة الرئيس صدام حسين ،وحصل منه على موافقته على حل الأزمة فى الإطار العربى . وأتفق معه على أن يحضر العراق القمة العربية المصغرة فى جدة يوم ٥ أعسطس ١٩٩٠ ، والتى ستضم زعماء الأردن ومصر والسعودية واليمن . كما أتفق على الخطوط العريضة للحل الذى كان جلالة الحسين قد بحثه مع سيادة الرئيس حسنى مبارك وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز والذى بموجبه سيبدأ العراق بالأنسحاب المبكر جدا ، والذى سيقرر مؤتمر القمة تاريخه وتوقيت بدء تنفيذه ، أى خلال ساعات ، وإتفق أيضا على أن يبلغ صدام حسين الملك حسين بتفاصيل الموقف العراقى قبل أن تصل طائرة الحسين الى مطار عمان لدى عودتها من بغداد ، على أن صدام حسين أكد بوضوح تصميمه على أن جواب العراق على المقترحات العربية سيكون إيجابيا فى حالة إمتناع الجامعة العربية عن إدانة العراق . وهى الأدانة التى من شأنها أن تمهد الطريق لتدخل خارجى . كما أعلنت الحكومة العراقية فى نفس اليوم نيتها بسحب قواتها من

الكويت أعتبارا من الساعة السابعة من بعد ظهر ٣ أغسطس ١٩٩٠ . ولكن فى نفس الوقت الذى كان الملك حسين يتابع خلاله جهوده بشأن المقترحات التى أتفق عليها مع سيادة الرئيس مبارك ، أصدرت الحكومة المصرية بيانا يدين الغزو العراقى للكويت .

وما أن وصل جلالته إلى عمان حتى أتصل بالرئيس مبارك وأبلغه بالأتفاق الذى تم مع صدام حسين ، كما عبر عن أسفه من البيان المصرى . وفى شرحه للموقف المصرى ، قال الرئيس حسنى مبارك إنه يتعرض لضغوطات كبيرة وأنه تحدث مع خادم الحرمين ، الذى كان غاضبا من الوضع . وأبلغ الرئيس مبارك الملك حسين أنه الآن لايقبل بالاتفاق الذى تم بين حسين وصدام حسين ، ويصر على ضرورة الانسحاب العراقى غير المشرط من الكويت والعودة الفورية للعائلة الكويتية الحاكمة . وبذلك يكون الرئيس المصرى قد أعتمد نفس الموقف الذى تبناه وزراء خارجية الجامعة العربية والذى يدين الاجتياح العراقى للكويت ويطالب بالانسحاب الفورى " .

كان هذا نص ما جاء فى الكتاب الأبيض الاردنى فى محاولة لقلب الحقائق وتشويه الدور الذى لعبه الرئيس حسنى مبارك وبشهادة الدنيا كلها من أجل أحتواء الأزمة عربيا وأعادة الشرعية والحقوق لأصحابها ، بأسلوب الحوار الأخوى بين الأشقاء .

وفى هذا الاطار فإنه فور إجتياح العراق للكويت بادرت مصر مرة أخرى ببذل جهود مكثفة لأحتواء الازمة، حيث أجرى الرئيس مبارك اتصالات هاتفية مع كل من أمير الكويت والعاهل السعودى ،الرئيس السورى والرئيس اليمنى والرئيس العراقى والعاهل الأردنى الذى حضر إلى الأسكندرية وأجرى السيد الرئيس معه

مباحثات مطولة أستغرقت خمس ساعات ، أتفق خلالها على عقد مؤتمر قمة مصغرة بجدة فى ٥ أغسطس يحضرها معهما العاهل السعودى والرئيس العراقى والرئيس اليمنى بشرط موافقة صدام حسين على نقطتين

- الانسحاب الفورى غير المشروط من الكويت .

- عودة الشرعية للكويت .

وحينما طلب أليك الرئيس مبارك أنه تحمل لصدام هذين الشرطين ، أعتذرت وقلت " يا أباعلاء " أسمح لى لا أستطيع أن أطلب من الرئيس صدام أن ينسحب من الكويت وأن يوافق على عودة السلطة الشرعية .

وعندما طلب مبارك ، صدام ، وقال له يا أبا عدى ، عندى أبو عبد الله - يقصد الملك حسين - وسأبعثه اليك ومعه بعض الأفكار ، لا أحب أن أتحدث فيها من خلال هاتف مفتوح على العالم وأفضل أن تناقشها معه وترد على من خلاله ، وإذا أتفقنا تنصلح الأحوال . ثم أعطى مبارك السماعة لجلالتك لتتحدث مع صدام ... وذهبت إلى عمان ثم إلى بغداد .... وعدت إلى عمان .. واتصلت بالرئيس لتنقل أليه الموافقة على أجتماع جدة ، دون مشاركة أمير الكويت ودون الاتفاق على مبدئى :

- الانسحاب .

- عودة الشرعية .

وعندما سئلك الرئيس ماذا تم بشأنهما ، كان رد جلالتك : لم أفتح المسألتين مع الرئيس صدام . فهل هذا معقول يا جلالة الملك .

وكان هذا هواللغز الذى أحتار العرب فى تفسيره ، ملك عربى سارع منذ اللحظة

الأولى لغزو الكويت يجرى هنا وهناك ، ويطلب ويناشد ويستحلف كافة ملوك ورؤساء العالم بعدم أصدار أدانة للعدوان ، ويعد بأنه سيقنع الرئيس العراقى بسحب قواته من الكويت على الفور ، ثم يهبط بطائرته بعد رحلة مكوكية ليقول أنه نسى أن يفاتح الرئيس صدام حسين فى مسألتى الانسحاب وعودة الشرعية .

وإذا كان جلالة الملك قد نسى هذين النقطتين الجوهريتين ، ،وهما لُبا القضية ، فما هو الداعى لسفر جلالته وما هى الموضوعات التى تم طرحها بينهما .

والذى يثير الغضب أن صحافة وأجهزة الأعلام الأردنية الرسمية منها الموجهة والخاضعة للرقابة معاً ، قامت بالمناداة بصدام حسين منقذاً لفقراء العرب ، من جشع أغنيائه ، وللتهليل للانتصار العراقى الكاسح للكويت ، وكأنه أنتصر على أسرائيل ، كيف يستقيم هذا التناقض بين اتجاهين ، أدعاء جلالة الملك برفضه للاحتلال ، ومحاولة أقناع الرئيس صدام حسين بالانسحاب وحل الأزمة عربيا ،وبين هذه الحملة الأعلامية الشرسة التى قامت بها أجهزة أعلامه الرسمية فى الأردن .

أما ملخص السيناريو هبطت طائرة الملك حسين فى مطار عمان ، بعد أن أنهى مباحثاته مع صدام حسين فى بغداد ، وهى المباحثات التى كان الرئيس مبارك والملك فهد ينتظران نتيجتها بفارغ الصبر . لقد وعدا الزعيمان الكبيران صديقهما الملك حسين بعدم أدانة العراق بعد إلحاح مستميت حتى يذهب إلى بغداد ويحصل من حاكمها على وعد بالانسحاب السريع من الكويت ، وبمجرد وصول العاهل الأردنى إلى قصره . أمسك بسماعة التليفون وطلب الرئيس حسنى مبارك بالأسكندرية، وتمت مكالمة أصبحت فصلا مثيراً فى مسرحية الخليج العربى . والملك حسين فيما بعد . عندما ظهر تواطوء الملك حسين وانكشف دوره أمام العالم كله ولعبته الخبيثة ، وهى الوساطة التى يدعى أنه يقوم بها من أجل أحتواء الأزمة

عربيا ومحاولته أقناع الرئيس صدام هى مجرد خدعة يعطى فيها العراق فرصة تنظيم نفسه وتوزيع قواته والتوجه بها نحو السعودية ، ويضمن عدم أدانة الدول العربية لهذه الواقعة الخطيرة ، وكان ظنه أنه اذا أستطاع أن يخدع الرئيس مبارك ويكسب الوقت من خلال التسويف فى الحوار والأطروحات والرحلات ، ويضمن عدم قيام مصر بإصدار قرار الإدانة ، يكون بذلك قد ضمن كل الدول العربية . وفى نفس الوقت يصبح موقف الولايات المتحدة صعبا أذا تحولت القضية إلى مسألة عربية ـ عربية ، ويكون وضع العرب كأنهم راضون عن الأمر الواقع ، وتدخل القضية دهاليز النقاش والوفود والأجتماعات ، وتضيع الشرعية والسيادة الكويتية بمرور الوقت ، وتتحول المسألة إلى قضية خلافية كغيرها من القضايا الخلافية المتعددة الموجودة فى المنطقة العربية .

وفى هذا الفصل المأساوى العابث يأتى فى الكتاب الأبيض ما نصه :

" أنه بينما كان الملك حسين يتابع جهوده بشأن المقترحات التى أتفق عليها مع الرئيس مبارك ، أصدرت مصر بيانا يدين الغزو ، وما أن وصل الملك إلى عمان قادماً من بغداد حتى أبلغ الرئيس مبارك بالاتفاق مع صدام ، وعبر له عن أسفه للبيان المصرى " .

والذى حدث حقا أن الرئيس مبارك أرجأ إصدار أى بيان فى مصر إلى ما بعد التعرف على نتائج مباحثات الملك حسين فى بغداد ، وحينما لم يأتيه الرد ، ولم يبين الملك حسين أى شىء ، أضطر الرئيس مبارك إلى أصدار البيان المصرى ، وأقتصر على المطالبة بالانسحاب العراقى من الكويت ، والكف عن محاولات تغيير نظام الحكم فى الكويت ، وأرتباط العراق والكويت ،بأسلوب محدد لتسوية الخلافات العادية .

والشيء الذى يدحر الادعاءات الأردنية أن العاهل الأردنى يقول : "بمجرد وصولى إلى عمان حاولت المستحيل للإتصال بكل من الملك فهد والرئيس حسنى مبارك وبعد محاولات مستمرة تمكنت - بعد ساعات - من الأتصال بالرئيس مبارك وأخبرته بموافقة صدام حسين على حضور مؤتمر القمة المصغر في اليوم التالى . وأنه سيعلن فى هذا المؤتمر عن انسحاب قواته الفورى من الكويت ، وفوجئت بأن الرئيس مبارك يغير رأيه مما أدى إلى تبدد فرصة التسوية السلمية " .

وما كان أغنى الملك حسين بن طلال عن هذا الأفتراء الذى يزيف الحقائق ويشوه الوقائع . وما كان أغنى الملك عن اللجوء إلى أسلوب التزوير الذى تنضح به كل الأقاويل الواردة بكتابه ، بألقاء ظلال الشبهات على غيره للتخلص من المسئولية . وما كان أغنى الملك حسين عن المراوغة والتحريف لأحاديث وأفعال الملوك والرؤساء فى أزمة خطيرة هزت الوطن العربى من أدناه إلى أقصاه ، وزلزلت المنطقة كلها ، وهددت الأمكانية العربية من الضياع . لاأعرف كيف يمكن لإنسان عاقل أن يصدق مزاعم جلالة الملك من أن الرئيس مبارك كان يتهرب منه ، ولا أعرف كيف يمكن أن يحدث هذا التهرب من جانب الرئيس مبارك وهو الذى أتفق مع الملك حسين على عدم أدانة الغزو العراقى حتى أنهاء مباحثاته مع صدام فى بغداد والحصول على موافقة الآخير على الأنسحاب الفورى من الكويت ... ولا أعرف كيف يمكن أن يتحمل الرئيس مبارك كل هذه الأعباء وكان أبسط عليه وأسهل أن ينتظر ولا يقحم نفسه فى هذا الكم من المشاكل والتضحيات ، وهو الأمر الذى كان ينتظره الملك حسين والرئيس صدام حسين من الرئيس مبارك ظنا أن مصر يمكن أن تسكت مقابل عدة مليارات دولارات يلوح بها الرئيس صدام حسين إلى مصر ، خصوصا وهى فى مسيس الحاجة إلى أى أموال لمواجهة مشاكلها الاقتصادية الحادة .

المنطق والعقل يرفضان - بالقطع - القصة الساذجة التى جاءت فى الكتاب

الأبيض . فالقيادة الأردنية تعلم جيداً أن الشعب المصرى وكل الشعوب العربية ترفض الغزو العراقى مهما كانت المبررات والذرائع ولذلك فسوف يكون من الصعب أن تتراخى مصر فى إصدار بيان بشأن الغزو العراقى . ولم يشر الرئيس مبارك من قريب أو بعيد إلى أى ضغوط خارجية عليه .

كما أن البيان الذى صدر عن مجلس الجامعة جاء بعد أن تأكد من أمرين :

أن الملك حسين لم يحصل على أية تعهدات من القيادة العراقية بالانسحاب وأن ممثلى العراق فى اجتماع مجلس الجامعة اتخذوا موقفا جامدا يقوم على ان الكويت هى جزء من العراق . ،

ياصاحب الجلالة .... ان التاريخ لابد انه سيقف طويلا أمام أيام بداية الأزمة للتعمق اكثر واكثر فى مواقف القيادة السياسية الأردنية التى انحازت إلى جانب صدام حسين بطريقه بالغة الغرابة والسخرية . ولمعرفة هل كان الخراب الذى قاد صدام حسين شعبه اليه من تخطيطه وتفكيره وحده ، ام ان هناك من بين الذين ظهروا إلى جانبه - هم اكثر تآمراً عليه وعلى شعبه . إن تجاهل الحقيقة لا ينفى وجودها وان الادعاءات والمزاعم لايمكن ان تغير من الواقع شيئاً ، خصوصا اذا كان هذا الواقع مدعما بالوثائق والمستندات . فقد جاء فى الكتاب الأبيض عن الأحداث التى صاحبت عقد القمة العربية غير العادية بالقاهرة فى ١٠ أغسطس ١٩٩٠ " ان الجامعة العربية تخلت نهائيا عن دورها كصمام للأمن العربى فى القمة الطارئة ووجد المجتمعون أنهم أمام مشروع قرار ادانة معد من قبل والذى يعد قراراً باطلاً لعدم انسجامه مع المادة السادسة التى تنص على تبنى القرارات فى هذه الحالة بالاجماع وقال الكتاب الأبيض " رغم صدور قرار القمة الطارئة فقد واصل الأردن جهوده لايجاد حل عربى بالاشتراك مع الدول العربية الأخرى المؤيدة للحل السلمى

من خلال الاتصال بالأعضاء الرئيسيين فى التحالف الدولى وتكثيف الاتصالات مع الحكومات العربية التى تشارك الأردن موقفه "

والحقيقة المجردة : ان ما جاء بالرواية الأردنية عن مؤتمر القمة الطارئة يوم ١٠ أغسطس هو محض خيال .. والحقيقة هى :

– بعد منتصف الاسبوع التالى للغزو اتصل عدد من الرؤساء العرب بالرئيس مبارك واقترحوا عليه الدعوة لقمة طارئة لبحث الوضع الخطير الناجم عن الغزو .

– يوم ٨ أغسطس وبعد تداول الرئيس مبارك مع القادة العرب استقر الرأى على توجيه دعوة لقمة طارئة .

* * * * * * * * *

٢ – ٢ – مكامن الخطر .

– بعد توجيه دعوته للقادة العرب اتخذ الرئيس مبارك أول خطوة ووجه رسالة عاجلة للرئيس صدام يحثه فيها على حضور المؤتمر .

– عندما وصل الوفد العراقى برئاسة طه ياسين رمضان استقبل الرئيس مبارك الوفد بكامل هيئته للاستماع الى رد صدام على رسالة الرئيس مبارك ، وقد تركز هذا الرد طبقا لما هو وارد فى محضر الاجتماع على النقاط التالية :

– ان العراق يعتبر الخطوات التى قام بها تجاه الكويت نهائية لارجعة فيها ولايقبل العراق أصلاً إثارة الموضوع فى القمة الطارئة لأنه يمثل أمرا داخليا يخص العراق وحده

– ان التقدم بأى اقتراحات عربية متعلقة بانسحاب العراق من الكويت أو عودة الحكومة الكويتيه السابقة مرفوض من حيث المبدأ .

- ان العراق يرحب بطرح أية قضايا عربية أخرى على المؤتمر .

- رغم هذا الموقف السلبى الجامد من جانب العراق فقد حرص الرئيس مبارك فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر على دعوة المؤتمر للتمسك بالحل العربى وتجنب التدويل والتدخل الخارجى وذلك بعبارات واضحة .

- ودارت مناقشات ساخنة خلال الجلسة المغلقةللقمة التى استمرت أربعة ساعات كاملة .. أعطى الرئيس مبارك الفرص لجميع الملوك والرؤساء ورؤساء الوفود للتعبير عن وجهات نظرهم كاملة .

وكان الرئيس مبارك قد أجرى قبيل الجلسة سلسلة من الاتصالات المكثفة مع الزعماء ورؤساء الوفود فى اجتماعات جانبية استمرت ثلاث ساعات التقى فيها بالملك فهد والشاذلى بن جديد وحافظ الأسد وطه ياسين رمضان ومعمر القذافى والشيخ سعد العبد الله وعدد آخر من رؤساء الوفود لتهدئة النفوس وللتمهيد لجلسة فعالة بغية التوصل لحل النزاع .

فى الوقت الذى حاول فيه ياسر عرفات افتعال موقف خلافى مع رئيس تحرير جريدة الجمهورية الأستاذ محفوظ الأنصارى واتهمه بأنه لسان السلطة وادعى عليه بأنه أهانه وشرع فى طرح أزمة تمس رؤساء أحد الوفود ويقصد نفسه وقال للرئيس مبارك أنه أهين وطلب حمايته ورد اعتباره . وعلى الفور تدخل الرئيس مبارك وقال لياسر عرفات مستفسراً عن الشخص الذى أهانه ولما عرف الرئيس مبارك بأن ياسر عرفات يقصد محفوظ الأنصارى قال الرئيس على الفور مبتسماً بأن محفوظ الأنصارى هو آخر شخص يمكن أن يتهم بهذا الفعل لأنه أكثر الصحفيين المصريين تعاطفاً ودفاعاً عن القضية الفلسطينية كما أن له علاقته الخاصة مع كل أعضاء منظمة التحرير وياسر عرفات بصفة خاصة وتم احتواء الأزمة التى كان يمكن أن

تتسع وتكون عشرة فى استمرار سير إجراءات المؤتمر .

وبدأت الجلسة المغلقة الذى يعرف كل أعضاء الوفود أنه لم تقدم فيها أى مشروع قرار للمؤتمر فى المراحل الأولى من انعقادها ، وإنما كان التوجه نصباً على الاستماع لكلمات الملوك والرؤساء

- عندما بلورت الدول الخليجية مشروعا للعرض على المؤتمر طرح مشروع القرار المذكور على وفود الدول الأخرى .

- ان الوفد الجزائرى برئاسة الرئيس الشاذلى بن جديد وعدد من الوفود العربية قد أدخل بعض التعديلات على مشروع القرار المذكور .

- أثناء مناقشة مشروع القرار اتجه تفكير بعض الحاضرين ومنهم ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير إلى إيفاد وفد يضم قمة من الملوك والرؤساء إلى بغداد لاقناع القيادة العراقية ، وقد كان اسم جلالة الملك حسين واراد من بين هذه الأسماء وعندما استطلع الرئيس مبارك آراء القادة الخمسة أبدى الملك حسين عدم رغبته فى المشاركة فى أى وفد من هذا القبيل ، وعندما طرح على الملك حسين هذا الاقتراح من قبل الوفد المصرى اتخذ الملك نفس الموقف الرافض .

- عندما كرر ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير طلبه لاتاحة فرصة أخيرة للأتصال بالقيادة العراقية قال الملك حسين للرئيس مبارك الذى كان يتولى رئاسة الجلسة بصوت سمعه عدد من أعضاء الوفود القريبة من الملك حسين والرئيس مبارك " أرى ان تطرح مشروع القرار للتصويت ولاداعى للاسترسال فى هذا اللغو ، وكرر الملك حسين هذا المطلب للرئيس مبارك مرة أخرى " .

ياصاحب الجلالة ...

ان القرار الذى صدر عن القمة لم ينص على اتخاذ أية تدابير ضد العراق ، وبهذا فهو يتمشى وينسجم مع المادة السادسة من ميثاق الجامعة والتى تتطلب الاجماع فى حالة واحدة وهى اتخاذ تدابير معينة لدفع الاعتداء على أى دولة عضو بالجامعة .

إن الكتاب الأبيض تجاهل المادة السابعة من الميثاق التى تنص على ان ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة فى الجامعة وما يقرره بالأكثرية يكون ملزما لمن يقبله ، كما أن المادة السادسة من النظام الداخلى للجامعة تنص فى فقرتها الأولى أن يكون انعقاد المجلس صحيحا إذا حضره مندوبوا أغلبية الدول الأعضاء .

- ولهذا ومن خلال هذين النصين فان مؤسسى الجامعة العربية لم يتطلبوا اجماع الدول الأعضاء على قرارات الجامعة كشرط لصحتها إلافى حالة أستثنائية على سبيل الحصر وهى اتخاذ تدابير ضد إحدى الدول الأعضاء .

* * * * * * * * *

٢ - ٣- الأردن وحرب السفارات .

فمع تفاقم الازمة وتصاعد مؤشرات خطر المواجهة العسكرية فى المنطقة ، والاجماع شبه التام على ادانة العراق ومطالبتها بالانسحاب وعودة الشرعية للكويت ، والموافقة الدولية على فرض العقوبات الاقتصادية ضد بغداد . ازاء كل ذلك فان الموقف الاردنى ظل يتراوح بين التناقض والغموض . فبينما أكد العاهل أن بلاده لاتوافق على قرار العراق بضم الكويت ... اتخذ الاردن قراره فى ٢٤/يولية/١٩٩٠ بإغلاق سفارته فى الكويت فى تحد سافر للإرادة الدولية التى اجمعت على التصدى لمطالبة العراق بهذا الشأن فيما عرف باسم " حرب السفارات "

وقد جاء قرار الاردن باغلاق سفارتة فى الكويت بعد اجتماع عقده الملك حسين مع القادة العسكريين الاردنيين فى ٢١/يولية/١٩٩٠ لبحث الموقف وتقييم الوضع فى المنطقة والاجراءات الامنية التى تم اتخاذها تحسباً للمخاطر التى قد يتعرض لها الاردن .

وأعلنت عمان بأن العاهل الاردني فى سبيله لعرض مبادرة سلام سيتم طرحها أثناء جولة سيقوم بها . وقد ركز جلالة الملك فى هذه الجولة على الهجوم على الرئيس المصرى والتنكيل به . واستقطب معه الرئيس عبد الله صالح رئيس اليمن .

وفى هذا الاطار فقد تم طرح علامات استفهام حول غياب التنسيق بين دول مجلس التعاون العربى الذى تباينت مواقف دولة ، وغيابه كاتحاد ومجمع أقليمى عربى عن مسرح الاحداث ، مما يثير التساؤلات حول مستقبله ، على ضوء تدهور العلاقات بين اعضائه .

فقد كشفت محنة الخليج مواقف بعض الزعامات العربية التى خانها ذكاؤها ، وظنت أنه يمكنها أن تستمر فى ممارسة الحيل السياسية واللعب على كل الاطراف ، تغير لونها مع كل بيئة ، وفى كل مناخ ، لكى تكسب من كل الأطراف ، فحينما ترى هذه الزعامة شكل الدولار يسيل لعابها . وتنتابها حالة هيستيرية تفقد معها كل معايير المبادئ والخلق وتنسى معانى الوطنية القومية والمصلحة العامة ، وهو ماحدث تماماً فى العراق . طرح المستشارون الفكرة وأوحوا بقرار أحتلال الكويت للرئيس صدام ونجح جلالة الملك حسين فى إشعال الفكرة فى رأسه ، وبدلا من أن يقوم بدور وساطة السلام ويتوسط لدى الاطراف العربية لاحتواء الأزمة ، أخذ يروج بعض الشائعات التى أضرت بالعلاقات بين الرئيس صدام حسين وكثير من الرؤساء والملوك العرب .. وبالأخص الرئيس حسنى مبارك ، ركانت هذه التصرفات الملكية

من أسباب عدم رضوخ الرئيس صدام حسين للنداءات والرجاءات التى وجهها الرئيس حسني مبارك لاحتواء الازمة عربياً ، بالاسلوب الذى يحفظ كرامة وحقوق الشعبين ، العراقى ، رالكويتى ، ويصون الأمن القومى العربى .

وحاولت مصر بكل قوة وجهد عدم أنتقال القضية من اليد العربية إلى اليد الأجنبية ، لانه عارٌ علينا ان تحمى قوة أجنبية بلداً عربياً من بلد عربى ،أو أن تكون حكماً بينهما ، ولم تنجح هذه المحاولة ، فقد تهيأت الظروف لهذه القوى الأجنبية أن تأتى الى المنطقة واستغل الملك حسين هذا الوضع ليتهم مصر بأنها طلبت من الولايات المتحدة بسرعة ضرب العراق لكسر شوكة الرئيس صدام حسين .

ولا يمكن لمصر أبداً كما يدعى جلالة الملك حسين أن تقوم بمثل هذا العمل الدنئ ، بأن تنصح أمريكا بسرعة ضرب العراق واحتلال الأماكن المقدسة بالسعودية فمصر يا جلالة الملك ، شئت أم لم تشأ هى الشقيقة ، الكبرى للدول العربية .. هى الدولة القائدة ، وهى الدولة الأم ، وهذه حقائق وثوابت علمية وتاريخية وحضارية ، لاخلاف عليها بين عاقل ومفكر ومؤمن ، ولذلك فإننى أقول لجلالة الملك إن المصريين ، لم توجدهم حيث هم الصدفة فلم يكونوا قبائل رحلوا وتاهوا ، ثم استقروا، ولكنهم أبناء حضارة أصيلة قديمة أنشأها على مر الزمن نهر النيل العظيم . وحيث توجد الأنهار الكبرى تستقر الحياة وتنمو .. هذه سنه من سنن الطبيعة مثل التمدد بالحرارة .. والانكماش بالبرودة ، ولكل حضارة درع يقيها ، ومنطقة الأمان لابد من توافرها مثل غلاف الهواء ، الذى يحيط بالكرة الارضية أو طبقة الاوزون ، وما بين أرض النيل وأرض الرافدين توجد سمات وصلات قوية .

إن أخطر ما يواجه الحاكم أن يرزقه الله بفئة باغية من المستشارين ، ويزداد الأمر سوءاً إذا راحت هذه الفئة التى تربط وجودها ومصالحها بهوية وإنتماء أوسع

من حدودها القطرية ، وهو ما حدث مؤخراً عندما ارتبطت المصالح العراقية ببعض الأنظمة العربية وعلى وجه التحديد الأردن

ووجه الغرابة هنا ، هو كيف استطاع الملك حسين ان يثبت فكرة إحتلال الكويت فى عقل صدام ، وفى نفس الوقت كيف إستطاع الرئيس صدام أن يجعل جلالة الملك حسين يشترى الترام وأن يقنعه بهذا الوهم الكبير الخاص بتوزيع الثروة الخليجة على الأحباب والأصدقاء وفى مقدمتهم الملك حسين .

إن الغزو العراقى للكويت وتأييد الأردن هى عدوان أسقط عن النظامين صفتهما العربية ... ووضعهما فى مصاف القوى المعتدية الغازية التى اتبعت هذا المسلك القهرى منذ قرون مضت ، وهذا المسلك العدوانى قد أحدث شرخاً هائلاً فى الأمة العربية على كل المستويات ، عدوان أبعد لفترة طويلة فكرة اسقاط الحدود بين الدول العربية ، وأبعد كلمة التضامن من الوجدان العربى حتى وإن ظلت فى القاموس اللغوى والسياسى .

وبالرغم من كل هذا فأن الكتاب الأبيض يحاول ان يجعل المتهم قاضي والمجرم شريف ، ولا آحد يعرف كيف يمكن ان يتقبل مثل هذا التوفيق العجيب بين متناقضين كل منهما فى طرف ، الرئيس مبارك الذى بذل جهدا خارقاً قبل الأزمة ، وجلالة الملك حسين الذى أشترك فى خطة الغزو العراقى للكويت ، وقام بدور الوسيط المخادع ، بعد أن ارتدى رداء القومية والعروبة .

ولكن الوثائق والادلة تصرخ أمام القارئ وتقول أن جلالة الملك حسين قد شارك الرئيس العراقى فى المؤامرة الكبرى ضد العروبة والاسلام .

جلالة الملك حسين بن طلال .

على الرغم من كل هذه المخاطر والتهديدات والأضرار التى لحقت بالأمة العربية

نتيجة أزمة الخليج ، الإ أن ما نطرحه هنا بوضوح هو إعاددة نظر نقدية جادة فى مجمل توجهات وسياسات وممارسات حركة التحرر فى الوطن العربى لاستخلاص دروّس المرحلة السابقة .

إن الأمل كبير للوطن العربى فى قدرته التاريخية على استيعاب الأزمات والصدمات ، والحقيقة أن العظمة الحقيقة للأمم تتجلى فى هذه القدرة على استيعاب الأزمات والارتفاع فوقها ، ولقد تمكنت الأمة العربية فى العصر الحديث من مواجهة مواقف حرجة وظروف خطره ، وفعلت ذلك باقتدار لاشك فيه .

لذلك ينبغى لنا أن نسرع فى عمليات التوحيد والتحديث والتنمية حتى لو أستدعى الأمر القفز فوق كثير من الشكليات والمظاهر السيادية لأى قطر عربى حتى نتمكن من الخروج من الأزمة العربية وتهيئة الظروف الملائمة للتصدى للمشروع الأسرائيلى والمواجهة الحاسمة معه

ويصير من المهم أن تكون المصارحة قبل الصراحة ، والحقيقة قبل الأفتراءات والمصلحة القومية فوق المصلحة الذاتية .

ولم يبق لنا إلا أن نشيد بجهد كل القادة العرب الشرفاء الذين كان لهم مواقف شريفة تجاه الأزمة ، وإن كنا نؤكد هنا على أدوار الرؤساء والملوك مبارك والأسد والقذافى والحسن الثانى .

الملاحق والوثائق

وثيقة رقم (١)

اتفاقية الحدود العراقية ـ الكويتية فى ٤ أكتوبر ١٩٦٣ .

وثيقة رقم (٢)

نص رسالة طارق حنا عزيز وزير خارجية العراق المؤرخة فى ١٥ يوليه ١٩٩٠ إلى السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية .

وثيقة رقم (٣)

نص رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المؤرخة فى ١٨ يوليه ١٩٩٠ إلى السيد الشاذلى القليبى الأمين العام لجامعة الدول العربية رداً على رسالة العراق .

وثيقة رقم (٤)

بيان جمهورية مصر العربية فى ٢٠ يوليه ١٩٩٠

وثيقة رقم (٥)

نص رسالة طارق حنا عزيز وزير خارجية العراق المؤرخة فى ٢١ يوليه ١٩٩٠ إلى السيد الشاذلى القليبى الأمين العام لجامعة الدول العربية تعقيبا على رد الكويت .

وثيقة رقم (٦)

نص رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المؤرخة فى ٢١ يوليه ١٩٩٠ إلى السيد الشاذلى القليبى الأمين العام لجامعة الدول العربية تعقيبا على رد العراق المؤرخ فى ٢١ يوليه ١٩٩٠

وثيقة رقم (٧)

نص رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى الامين العام للأمم المتحدة .

وثيقة رقم (٨)

كلمة حضرة صاحب السمو الأمير جابر الأحمد الصباح فى الساعات الأولى للعدوان العراقى على الكويت .

وثيقة رقم (٩)

بيان مجلس وزراء الخارجية العرب فى ٣ أغسطس ١٩٩٠ .

وثيقة رقم (١٠)

بيان وزارة الخارجية المصرية فى ٣ أغسطس ١٩٩٠ بشأن الغزو العراقى للكويت .

وثيقة رقم (١١)

بيان المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الأسلامية فى القاهرة فى ٥ أغسطس ١٩٩٠ .

وثيقة رقم (١٢)

وقائع القمة العربية الطارئة فى القاهرة فى ١٠ إغسطس ١٩٩٠ .

وثيقة رقم (١٣)

تصريح سمو الشيخ سعد العبد الله الصباح ولى عهد ورئيس مجلس الوزراء فى زيارته للأسكندرية .

وثيقة رقم (١٤)

أمر أميرى بتحديد المقر المؤقت لحكومة الكويت

وثيقة رقم (١٥)

النداء الأخير للرئيس حسنى مبارك للرئيس صدام حسين فى ١٥ / يناير / ١٩٩٠.

وثيقة رقم (١٦)

حول الكتاب الأبيض الذى أصدرته حكومة المملكة الاردنية الهاشمية فى أول أغسطس ١٩٩١ تحت عنوان " الأردن وأزمة الخليج "

وثيقة رقم (١٧)

نص المذكرة المقدمة من حكومة مصر بشأن المزاعم التى وردت فى الكتاب الأبيض الذى أصدرته حكومة المملكة العربية الأردنية الهاشمية فى أول أغسطس ١٩٩١ تحت عنوان " الأردن وأزمة الخليج ".

وثيقة رقم (١)

اتفاقية الحدود العراقية الكويتية فى ٤ / ١٠ / ١٩٦٣

محضر متفق عليه بين الجمهورية العراقية ودولة الكويت : ـ

بغدلد فى ٤ تشرين الأول عام ١٩٦٣

استجابة للرغبة التى يحس بها الطرفان فى إزالة كل ما يشوب العلاقات بين البلدين ، أجتمع الوفد الكويتى الرسمى الذى يزور الجمهورية العراقية بدعوة من رئيس وزرائها بالوفد العراقى وذلك فى بغداد فى اليوم الرابع من شهر تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٦٣

وكان الوفد العراقى يتآلف من :

١ ـ اللواء السيد أحمد حسن البكر رئيس الوزراء .

٢ ـ الفريق الركن السيد صالح مهدى عماش وزير الدفاع ووزير الخارجية بالوكالة .

٣ ـ الدكتور محمود محمد الحجى وزير التجارة .

٤ ـ السيد محمد كيارة وكيل وزارة الخارجية .

وكان الوفد الكويتى يتآلف من :

١ ـ سمو الشيخ صباح السالم الصباح ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء .

٢ ـ سعادة الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح وزير الداخلية ووزير

الخارجية بالوكالة .

٣ ـ سعادة السيد خليفة خالد الغنيم وزير التجارة

٤ ـ سعادة السفير عبد الرحمن سالم العتيقى وكيل وزارة الخارجية .

وقد جرت المباحثات بين الوفدين فى جو مفعم بالود الأخوى والتمسك برابطة العروبة والشعور بأواصر الجوار وتحسس المصالح المشتركة وتأكيد من الوفدين المجتمعين عن رغبتهما الراسخة فى توطيد العلاقات لما فيه خير البلدين بوحى من الأهداف العربية العليا وايماناً بالحاجة لاصلاح ما ران على العلاقات العراقية ـ الكويتية نتيجة موقف العهد القاسى البائد تجاه الكويت قبل إشراق ثورة الرابع عشر من رمضان المباركة .

ويقينا بما يمليه الواجب القومى من فتح صفحة جديدة من العلاقات بين الدولتين العربيتين تتفق وما بينهما من روابط وعلاقات ينحصر عنها كل ظل لتلك الجفوة التى اصطنعها العهد السابق فى العراق .

وانطلاقا من ايمان الحكومتين بذاتية الامة العربية وحتمية وحدتها وبعد أن اطلع الجانب العراقى على بيان حكومة الكويت الذى ألقى بمجلس الامة الكويتى بتاريخ ٩ إبريل ١٩٦٣ والذى تضمن رغبة الكويت فى العمل على انهاء الاتفاقية المعقودة مع بريطانيا فى الوقت المناسب اتفق الوفدان على ما يأتى :

أولا : تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ١٩٣٢/٧/٢١ والذى وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ ١٩٣٢/٨/١٠.

ثانيا : تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الاخوية بين البلدين الشقيقتين يحدوهما فى ذلك الواجب القومى والمصالح المشتركة والتطلع الى وحدة عربية شاملة.

ثالثا : تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافى وتجارى واقتصادى بين البلدين وعلى تبادل المعلومات الفنية بينهما وتحقيقا لذلك يتم فورا تبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين على مستوى السفراء .

واشهادا على ذلك وقع كل من رئيس الوفدين على هذا المحضر .

اللواء احمد حسن البكر	صباح سالم الصباح
رئيس الوفد العراقى	رئيس الوفد الكويتى

وثيقة رقم (٢)

• نص رسالة طارق حنا عزيز وزير خارجية العراق المؤرخة فى ١٥/٧/١٩٩٠ إلى السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية :

سيادة الأخ الشاذلى القليبى الأمين العام لجامعة الدول العربية تحية أخوية :

فى بداية هذه الرسالة لابد من التذكير بالمبادئ التى يؤمن بها العراق والتى طبقها بكل أمانة وحرص فى علاقاته العربية .

إن العراق يؤمن بأن العرب فى كل أقطارهم أمة واحدة .. ويفترض أن يعم خيرهم الجميع وأن يستفيدوا منه ، وإذا ما أصاب أحدهم ضرر أو أسى فإن هذا الضرر أو الأسى يلحق بهم جميعا وأن العراق ينظر إلى ثروات الأمة على أساس هذه المبادئ .. وقد تصرف فى ثروته منطلقا من هذه المبادئ. كما يؤمن العراق .. بأنه برغم ما أصاب الأمة العربية فى العهد العثمانى وبعده تحت ظل الاستعمار الغربى من شتى ألوان التقسيم والهوان والاضطهاد ومحاولة مسخ الشخصية القومية فإن مقومات وحدة الأمة العربية ما تزال حية وقوية .. وأن الوطن العربى برغم إنقسامه إلى دول هو وطن واحد وأن أى شبر من هذا الوطن هنا أو هناك فى أرض هذا القطر أو ذاك ينبغى أ ينظر إليه أولا فى الاعتبارات القومية وخاصة إعتبارات الأمن القومى العربى المشترك كما ينبغى تجنب الوقوع فى مهاوى النظرة الضيقة والأنانية فى التعامل مع المصالح والحقوق لهذا القطر أو ذاك . إن مصالح الأمة العربية العليا .. والحسابات الاستراتجية العليا للأمن القومى العربى يجب أن تكون حاضرة

دائما كما يجب أن تكون المعيار الأول فِي التعامل فى كل هذه المسائل بين الأقطار العربية .

على أساس هذه المبادئ القومية والأخوية المخلصة والصادقة تعامل العراق مع الكويت رغم ما هو معروف من حقائق الماضى والحاضر بالنسبة للكويت والعراق .

والذى دعانا إلى كتابة هذه الرسالة أننا مع عميق الأسف بتنا نواجه الآن من جانب حكومة الكويت حالة تخرج عن إطار المفاهيم القومية التى ذكرنا .. بل تتناقض معها وتهددها فى الصميم .. وتتناقض مع أبسط مقومات العلاقات بين الأقطار العربية .. إن المسئولين فى حكومة الكويت وبرغم مواقفنا الأخوية الصادقة في التعامل معهم فى جميع القضايا وبرغم حرصنا على مواصلة الحوار الأخوى معهم فى كل الأوقات قد سعوا وبإسلوب مخطط ومدبر ومتواصل إلى التجاوز على العراق والإضرار به وتعمدوا إضعافه بعد خروجه من الحرب الطاحنة التى استمرت ثمان سنوات والتى أكد كل العرب المخلصين قادة ومفكرين ومواطنين ومنهم رؤساء دول الخليج بأن العراق كان يدافع خلالها عن سيادة الأمة العربية كلها وخاصة دول الخليج ومنها بل وبصورة خاصة الكويت كما سلكت حكومة الكويت هذه السياسة التى تتعمد إضعاف العراق فى الوقت الذى يواجه فيه العراق حملة إمبريالية صهيونية شرسه بسبب مواقفه القومية فى الدفاع عن الحق العربى تدفعها إلى ذلك مع الأسف دوافع أنانية ونظرة ضيقة وأهداف لم يعد ممكنا النظر إليها إلا على أنها مريبة وخطيرة. وفى هذا الشأن هناك صفحتان رئيسيتان :

الأولى : من المعروف أنه منذ عهد الاستعمار والتقسيمات التى فرضها على الأمة العربية هنالك موضوع معلق بين العراق والكويت بشأن تحديد الحدود ... ولم تفلح الإتصالات التى جرت خلال الستينات والسبعينات فى الوصول إلى حل بين الطرفين لهذا الموضوع حتى قيام الحرب بين العراق وإيران .. وفى أثناء سنوات الحرب الطويله بصورة خاصة وفى الوقت الذى كان فيه أبناء العراق النشامى يسفحون دمهم الغالى الجبهات دفاعاً عن الأراضى العربية منها أرض الكويت وعن السيادة والكرامة العربية ومنها كرامة الكويت إستغلت حكومة الكويت إنشغال العراق كما إستغلت مبادئه القومية الأصيلة ونهجه النبيل فى التعامل مع الأشقاء وفى القضايا القومية لكى تنفذ مخططاً فى تصعيد وتيرة الزحف التدريجى والمبرمج باتجاه أرض العراق فصارت تقيم المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية .. والمزارع على أرض العراق وقد سكتنا على ذلك وإكتفينا بالتلميح والإشارات علها تكفى فى إطار مفاهيم الأخوة التى كنا نعتقد أن الجميع يؤمنون بها . ولكن تلك الإجراءت إستمرت وبأساليب ماكرة وإصرار يؤكد التعمد والتخطيط .

وبعد تحرير الفاو ، بادرنا ـ فى أثناء مؤتمر قمة الجزائر عام ١٩٨٨ ـ إلى إبلاغ الجانب الكويتى برغبتنا الصادقة فى حل هذا الموضوع فى إطار علاقات الأخوة والمصلحة القومية العليا ولكننا وجدنا أنفسنا أمام حالة تثير الإستغراب الشديد .. فبرغم أن المنطق يفترض أن يفرح المسئولون الكويتيون لهذه المبادرة الأخوية الكريمة من جانبنا وأن يعملوا لإنجاز هذا الموضوع بسرعة لاحظنا التردد والتباطؤ المتعمدين من جانبهم فى مواصلة المباحثات والإتصالات وإثارة تعقيدات مصطنعة مع الإستمرار فى التجاوز وإقامة المنشآت البترولية

والعسكرية والمخافر والمزارع على الأراضى العراقية وقد صبرنا على هذه التصرفات بدواعى الحكمة والحلم . وكان استعدانا لمزيد من التحمل كبيرا لولا إنتقال الأمور إلى مستوى خطير لم يعد ممكنا السكوت عليه وهو ما سنتناوله فى الصفحة الثانية والأكثر خطورة فى الموضوع .

إن العراق يحتفظ بسجل كامل لهذا الموضوع يوضح بالوثائق والحيثيات كل التجاوزات التى قامت بها حكومة الكويت .

الثانية : بدأت حكومة الكويت ومنذ عدة أشهر وبالتحديد منذ أن رفع العراق صوته عاليا يدعوا بقوة إلى إستعادة حقوق العرب فى فلسطين وينبه إلى مخاطر الوجود الأمريكى فى الخليج بدأت بانتهاج سياسة ظالمة القصد منها هو إيذاء الأمة العربية وإيذاء العراق خاصة .

فى هذا الجانب اشتركت حكومة الإمارات العربية المتحدة مع حكومة الكويت فقد نفذت حكومتا الكويت والإمارات عملية مدبرة لإغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتهما المقررة فى الأوبك بمبررات واهية لا تستند إلى أى أساس من المنطق أو العداله أو الانصاف .. وبذرائع لم يشاركهما فيها أى من الأشقاء من الدول المنتجة .. وقد أدت هذه السياسة المدبرة إلى تدهور أسعاز النفط تدهوراً خطيراً .. فبعد التدهور الذى حصل قبل سنوات فى السعر من المعدلات العالية التى كان قد بلغها وهى ٣٤ ، ٢٩ ، ٢٨ دولاراً للبرميل الواحد أدت تصرفات حكومتى الكويت والإمارات إلى إنهيار سعر الحد الأدنى المتواضع الذى تم الإتفاق عليه فى الأوبك أخيراً وهو ١٨ دولارا للبرميل إلى ما بين ١١ ـ ١٣ دولارا للبرميل وبعملية حسابية بسيطة يمكننا أن نقدر مقدار

الخسائر الباهظة التى لحقت بالدول العربية المنتجة للنفط .

أولاً : إن معدل إنتاج الدول العربية من النفط هو ١٤ مليون برميل فى اليوم وإن تدهور الأسعار فى الفترة الواقعة بين ١٩٨١ ـ ١٩٩٠ قد أدى إلى خسارة الدول العربية بحدود ٥٠٠ مليار دولار . كانت حصة العراق منها خسارة ٨٩ مليار دولار ولو أن العرب جميعاً لم يخسروا هذه المبالغ الهائلة ووفرنا نصفها للتنمية القومية ولمساعدة البلدان العربية الفقيرة لحققنا تقدما هائلا فى التنمية القومية وأسعدنا الفقراء من أبناء أمتنا .. ولكان وضع الأمة أقوى وأكثر رفاها وتقدما مما هى عليه الآن وإذا اعتمدنا الحد الأدنى للأسعار كما قررته الأوبك عام ١٩٨٧ وهو ١٨ دولارا للبرميل فإن خسارة الدول العربية خلال الفترة من ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠ بسبب تدهور هذا السعر تبلغ حوالى ٢٥ مليار دولار .

ثانياً : إن نقص كل دولار من سعر النفط يؤدى إلى إلحاق خسارة بالعراق تبلغ مليار دولار سنوايا ومن المعروف أن السعر قد انخفض هذه السنة عدة دولارات عن سعر ١٨ بسبب سياسة حكومتى الكويت والإمارات مما يعنى خسارة العراق لعدة مليارات من دخله لهذه السنه فى الوقت الذى يعانى فيه العراق من ضائقة مالية بسبب تكاليف الدفاع الشرعى عن أرضه وأمنه ومقدساته وعن أرض العرب وأمنهم ومقدساتهم طيلة ملحمة الثمان سنوات . إن هذه الخسائر الجسيمة من جراء تدهور أسعار النفط لم تصب الدول العربية المنتجة للنفط وحدها .. وإنما أصابت بنتائجها الدول الشقية الأخرى التى كانت تتلقى المعونات أخواتها الدول العربية المنتجة للنفط .. فقلت إمكانات الدعم بل تدفقت فى

بعض الحالات كما تدهورت أيضا أوضاع مؤسسات العمل العربى المشترك وعانت الأزمات وهى الآن فى أصعب الظروف ، لهذا السبب أو لإتخاذ ذلك ذريعة لتقليل أو إيقاف المساعدات والدعم لمؤسسات العمل العربى المشترك .

وقد أضافت حكومة الكويت إلى هذه الإساءات المتعمدة إساءة أخرى مستهدفة الإضرار بالعراق بالذات فقد نصبت منذ عام ١٩٨٠ وخاصة فى ظروف الحرب منشآت نفطية على الجزء الجنوبى من حقل الرميلة العراقى وصارت تسحب النفط منه . ويتضح من ذلك أنها كانت تغرق السوق العالمى بالنفط الذي كان جزءاً منه النفط الذى تسرقه من حقل الرميلة العراقى . وبهذا تلحق الضرر المتعمد بالعراق مرتين ، مرة بإضعاف اقتصاده وهو أحوج ما يكون فيه إلى العوائد ، ومرة أخرى بسرقة ثروته .

وتبلغ قيمة النفط الذى سحبته حكومة الكويت من حقل الرميلة فقط بهذه الطريقة المنافية لعلاقات الأخوة وفقا للأسعار المتحققة بين ١٩٨٠ ١٩٩٠ (٢٤٠٠ مليون دولار) . وإننا نسجل أمام الجامعة العربية وأمام الدول العربية كلها حق العراق فى استعادة المبالغ المسروقة من ثروته وحق العراق فى مطالبة المعنيين بإصلاح التجاوز والضرر الذى وقع عليه . لقد سبق أن شرحنا مخاطر سياسة حكومتى الكويت والإمارات لأخواتنا فى الدول العربية المنتجة ومنهم الكويت والامارات مرات عديدة.. وشكونا .. وحذرنا .. وفى قمة بغداد تحدث السيد الرئيس صدام حسين حول هذه المسألة أمام الملوك والرؤساء والأمراء وبحضور المعنيين بصراحة

وبروح أخوية (ونرفق طية نص حديث سيادته حول الموضوع فى مؤتمر قمة بغداد) . وكنا نتصور وخاصة بعد الاجواء الأخوية الإيجابية التى تحققت فى قمة بغداد أن حكومتى الكويت والإمارات ستوعويان عن هذا النهج ولكن الحقيقة المؤملمة هى أن كل ما قمنا به من مساع ثنائية ومن إتصالات مع دول شقيقة لتلعب دوراً إيجابيا فى ثنى حكومتى الكويت والامارات عن هذا النهج وبرغم حديث السيد الرئيس صدام حسين في قمة بغداد فقد تعمدت هاتان الحكومتان مواصلة هذه السياسة وإستمرتا فيها بل إن بعض المسئولين فيهما أطلقوا تصريحات وقحة عندما ألمحنا إلي هذه الحقائق وشكونا ، لم يبلق هناك أى مجال لإستبعاد الاستنتاج بأن ما فعلته حكومتا الكويت والامارات فى هذا الشأن إنما هو سياسة مدبرة تستهدف أهدافا خفية ومع إدزاكنا بأن هذه السياسة التى أدت إلى إنهيار أسعار النفط تضر فى المحصلة النهائية باقتصاد هذين البلدين نفسيهما ..فلم يبق أمامنا غير أن نستنتج بأن من تعمد هذه السياسة بصورة مباشرة ومكشوفة أو من آزرها أو دفع إليها إنما ينفذ جزءاً من المخطط الامبريالى الصهيونى ضد العراق وضد الأمة العربية خاصة فى التوقيت الذى جاءت فيه وهو ظروف التهديد الخطير من جانب إسرائيل والامبربالية الذى يتعرض إليه الوطن العربى عامة والعراق خاصة إذ كيف يمكن لنا أن نواجه هذا التهديد الخطير ... ونحافظ على التوازن فى القوة الذى حققه العراق بأغلى التكاليف وهو الذى عانى ما عانى من الخسائر فى أثناء الحرب مع انهيار مورد العراق الأساسى وموارد الدول العربية المصدرة للنفط وهى العراق والسعودية وقطر وعمان واليمن ومصر وسوريا والجزائر

وليبيا؟! هذا فضلا عما تؤدى إليه هذه السياسة المريبة من إضعاف قدرة هذه الدول العربية على مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التى تعانى منها وهى مشكلات ذات طبيعة مصيرية .. فإلى إى مصير تريد حكومتا الكويت والامارات أن تجرا الأمة العربية ؟ ! .. فى هذا الظرف الصعب والخطير ؟! وسياسات من وأهداف من تريدان إرضاءهما؟ إننا .. وبعد أن أوضحنا هذه الأمور لكل الأشقاء وبعد أن طلبنا مباشرة من هاتين الحكومتين الكف عن هذه السياسة الظالمة والمدمرة وشرحنا لهما ما نتعرض إليه من أضرار كبيرة .. قبل قمة بغداد وفى أثناء القمة .. وبعدها .. وأرسلنا المبعوثين وكتبنا الرسائل .. لذلك فإننا ندين ما فعلته حكومتا الكويت والامارات بالعدوان المباشر على العراق فضلاعن عدوانهما على الأمة العربية .

أما بالنسبة لحكومة الكويت فإن إعتداءها على العراق هو إعتداء مزدوج فمن ناحية تعتدى عليه وعلى حقوقه بالتجاوز على أراضينا وحقولنا النفطية وسرقة ثرواتنا الوطنية .. وإن مثل هذا التصرف هو بمثابة عدوان عسكرى .. ومن ناحية أخرى تتعمد حكومة الكويت تحقيق إنهيار فى الاقتصاد العراقى فى هذه المرحلة التى يتعرض فيها إلى التهديد الامبريالى الصهيورنى الشرس وهو عدوان لا يقل فى تأثيره عن العدوان العسكرى . وإننا إذا نعرض هذه الحقائق المؤلمة أمام الأشقاء العرب فإننا نأمل أن يرفع الاشقاء صوتهم عاليا لوضع حد لهذا العدوان المتعمد المدبر ولكى ينصحوا المنحرفين للعودة إلى السلوك السوى الذى يأخذ بالاعتبار المصلحة القومية المشتركة ومتطلبات الأمن القومى المشترك

ثالثاً : وبمناسبة الحديث عن المصالح القومية العليا وإرتباط الثروة العربية بمصير الأمة العربية نطرح مقترحا كالتالى :

ـ لو تضامنت كل الدول العربية المنتجة وغير المنتجة تضامناً سياسياً متينا واتفقت على العمل على رفع سعر النفط إلى ما يزيد على ٢٥ دولارا ثم أقامت صندوقا للمعونة والتنمية العربية عن غرار ما اتفق عليه فى قمة عمان على أن يمول هذا الصندوق بدولار عن كل برميل نفط تبيعه الدول العربية المنتجة بأكثر من ٢٥ دولارا فإن المبلغ الذى سيتحقق لهذا الصندوق هو ٥ مليارات دولار سنويا فى نفس الوقت الذى تتحقق فيه زيادات كبيرة فى مداخيل الدول المصدرة للنفط لأن التضامن العربى الجماعى الذى يحققه هذا السعر المنصف يزيد من مدخولاتها الحالية ويحميها من المحاولات العدائية التى تستهدف إضعاف القوة العربية من خلال إضعاف مواردها من الثروة البترولية .

ويمكننا أن نتصور كيف أن مبلغا ثابتا كهذا سيعزز الأمن القومى العربى ويوفر إمكانات نمو لكل الدول العربية ويمكنها من مواجهة الضائقة الاقتصادية الخانقة التى تعانى منها أغلب دولنا .

إن العراق يطرح هذا المقترح للدراسة الجادة وقد يكون مؤتمر القمة العربى القادم فى القاهرة مناسبة لبحث هذا المقترح وإقراره .

رابعاً : ولمناسبة الحديث عن هذه الحقائق المؤلمة نرى من الضرورى أن نوضح اللبس الذى ربما يكون موجوداً لدى بعض الاشقاء حول موضوع (المساعدات) التى قدمتها الكويت والإمارات للعراق أثناء الحرب .

١ ـ لقد أجمع العرب المخلصون فى كل الوطن العربى على أن

الحرب التى أضطر العراق إلى خوضها لم تكن للدفاع عن سيادته فحسب وإنما كانت دفاعا عن البوابة الشرقية للوطن العربى وعن الوطن العربى كله وخاصة منطقة الخليج .. وقد أكد ذلك قادة الخليج أنفسهم بأقوى العبارات لذلك فإن هذه الحرب كانت " معركة قومية " تولى العراق فيها مهمة الدقاع عن الأم القومى وعن الأمن فى منطقتة الخليج بصورة خاصة .

٢ ـ خلال الحرب قدمت للعراق مساعدات متنوعة من إخوانه فى بعض دول الخليج .. وكان القسم الأساسى منها قد قدم فى حينه على شكل (قروض) بدون فوائد ، وقد تلقى العراق مثل هذه (المساعدات) فى المراحل الأولى من الحرب ثم إنقطعت منذ عام ١٩٨٢ ولم يناقش العراق أنذاك صيغة تلك المساعدات مع إخوانه لأنه كان يأمل فى« أن لاتطول الحرب كما طالت ولأنه كان يأمل بعد إنتهاء الحرب فى إستعادة قوته الاقتصادية كاملة .

غير أن الحرب طالت وازدادت تكاليفها بمعدلات عالية جدا .. إن قيمة التجهيزات العسكرية وحدها التى اشتراها العراق بالعملة الصعبة واستخدمت فى الحرب قد بلغت (١٠٢) مليار دولار فضلا عن النفقات الأخرى العسكرية والمدنية التى بلغت معدلات هائلة فى حرب ضروس دامت ثمانى سنوات وعلى جبهة تمتد ١٢٠٠ كم .

وبرغم أن كل (المساعدات) التى تلقها العراق من إخوانه لم تشكل نسبة ضئيلة بالقياس إلى تلك التكاليف الباهظة التى تحملها الاقتصاد العراقى وشعب العراق الذى قدم أنهارا من الدم دفاعا عن السيادة القومية والكرامة القومية ، فإن قيادة العراق عبرت عن إمتنانها العميق لكل الاشقاء الذين قدموا المساعدة

... وقد عبر القائد صدام حسين عن ذلك علنا عند الزيارات التى قام بها عدد من الأخوة رؤساء دول الخليج للعراق .

ولكن الحقيقة المرة التى ينبغى أن يعرفها كل عربى هى أن القسم الأساسى مما ذكرنا من المساعدات ما يزال مسجلاً " دين " على العراق ومن ذلك ما قدمته الكويت والإمارات .. وقد فاتحنا المعنيين بروح الأخوة منذ أكثر من عام لإلغاء هذا " الدين " ولكنهم تملصوا من ذلك .

وقد سجلت العراق " دين " أيضا كميات النفط التى باعتها الكويت لحساب العراق من منطقة الخفجى بعد غلق الأنبوب العراقى المار عبر سوريا مع أن تلك الكميات بيعت خارج حصتها فى الأوبك ولكى تعرف الحقائق كاملة عن هذا الموضوع لابد من إيضاح جانب مهم لما جرى فى إطار سوق النفط خلال فترة الحرب ، لقد كان العراق منتجاً رئيسياً للنفط قبل الحرب وكان ينتج حوالى (٣ر٦) مليون برميل يوميا قبل الحرب وعند قيام الحرب توقف إنتاجه كليا لعدة أشهر ثم صار يصدر كمية قليلة عبر تركيا ثم عبر سوريا لحين توقف الانبوب عام ١٩٨٢ وتوقف تصدير العراق من النفط فى الجنوب من ايلول ١٩٨٠ لحين بدء تشغيل الخط المار عبر المملكة العربية السعودية فى أيلول ١٩٨٥ وقد خسر العراق من جراء هذا الإنخفاض الكبير في صادراته بسبب الحرب مبالغ هائلة تقدر ب (١٠٦ مليار دولار) ومن الناحية العملية فإن هذه المبالغ قد انتقلت إلى خزائن الدول الآخرى المنتجة للنفط فى المنطقة التى زاد تصديرها لتعويض النقص الذى حصل فى صادرات العراق طيلة ثمان سنوات وبحساب بسيط للأرقام نجد أن (ديون) الإمارات والكويت. المسجلة على العراق لم تكن كلها من خزينتيهما وإنما كانت كلها

من حصيلة الزيادات التى تحققت فى عوائدهما من جراء انخفاض صادرات العراق عبر سنوات الحرب . وإننا لنتساءل .. إذا كان العراق قد تحمل مسئولية الدفاع عن الأمن القومى العربى وعن السيادة والكرامة العربية .. وعن ثروة دول الخليج التى كانت ستذهب هباء وتقع فى أيدى الآخرين لو خسر العراق الحرب .. فهل يمكن اعتبار ما قدم له من مساعدات (ديناً) عليه ؟ !

لقد قدمت الولايات المتحدة مبالغ طائلة من التى تجبيها من دافعى الضرائب الأمريكان كمساعدات للإتحاد السوفيتى ولحلفائها الغربيين وهم ليسوا أبناء أمة واحدة أثناء الحرب العالمية الثانية . وبعد الحرب العالمية الثانية انفقت أمريكا المبالغ الهائلة فى إطار مشروع مارشال لإعادة بناء أوربا .. وتصرفت بنظرة استراتيجية شمولية لحسابات أمنها وأمن المجموعة الدولية التى تنتمى إليها والتى شاركتها فى الحرب ضد عدو مشترك !! .. فكيف يمكن استمرار إعتبار هذه المبالغ (دينا) على العراق من أشقائه فى أمة العرب ؟! وهو الذى ضحى بأضعاف هذا (الدين) من أمواله طيلة سنوات الحرب الضروس .. وقدم أنهارا من دماء زهرة شبابه فى الدفاع عن أرض الأمة .. وكرامتها وعرضها وثروتها ؟ ! ألا يوجب المنطق القومى ومنطق الأمن الإقليمى ـ إذا أخذنا السابقة الأمريكية بالاعتبار ـ على هذه الدول ليس إلغاء هذا (الدين) المحسوب على العراق فحسب وإنما تنظيم خطة عربية على غرار (مشروع مارشال) لتعويض العراق بعض ماخسره فى الحرب ؟ ! .. هكذا يكون المنطق القومى لو كان هناك إحساس بالعروبه وبالإنتماء العربى وموقف جاد من الأمن القومى .. وبدلاً من السلوك وفق هذا النهج القومى المسئول نجد حكومتين من حكومات دول الخليج اللتين حفظ العراق لهما بدماء أبنائه ثرواتهما بل زادت تلك الثروات الهائلة بسبب إنخفاض إنتاج العراق تسعيان الآن إلى تدمير إقتصاد العراق وتقليل موارده وتعمد إحداهما وهى حكومة الكويت إلى الإعتداء على أرض

وسرقة ثروة من حموا أرض الكويت وعرضها وثروتها ؟! . إننا نضع هذه الحقائق المؤلمة أمام ضمير كل عربى شريف وفى المقدمة منهم شعب الكويت الشقيق لكى يقدروا الألم والضرر والأذى الذى أصابنا ويصيبنا . أرجو سيادة الأمين العام توزيع هذه الرسالة على الدول العربية .

مع أطيب التحيات والتمنيات

طارق عزيز وزير خارجية الجمهورية العراقية

بغداد فى ٢٣ / ذى الحجة / ١٤١٠ هـ

الموافق ١٥ / تموز / ١٩٩٠

وثيقة رقم (٣)

• نص رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المؤرخة ١٨ / ٧ / ١٩٩٠ إلى السيد الشاذلى القليبى الأمين العام لجامعة الدول العربية ردا على رسالة العراق :

معالى الأخ الشاذلى القليبى المحترم الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحية طيبة وبعد :

لقد تلقينا بدهشة واستغراب بالغين مذكرة الحكومة العراقية والموجهة لمعاليكم والمؤرخة فى ٢٣ ذى الحجة ١٤١٠ والموافق الخامس عشر من يوليو ١٩٩٠ والتى تم توزيعها على الدول العربية الشقيقة فى الجامعة العربية وما تضمنته تلك المذكرة من ادعاءات واتهامات ضد الكويت لا تستند على أساس من الواقع كما أن ما ورد بها من عبارات لاتتفق وروح العلاقات الأخوية القائمة بين الكويت والعراق وتتنافى مع أبسط القواعد التى نحرص جميعا على أن تحكم علاقتنا العربية ومما يدعوا إلى الاستغراب أيضا أن تأتى هذه المذكرة فى مرحلة هامة ودقيقة تمر بها الأمة العربية تستوجب أن تتوجه فيها كافة الجهود العربية نحو قضاياها المصيرية بعد أن فرغت هذه المنطقة من حرب دموية طاحنة .

وإنه لإمر موجع أن تعقد الجامعة العربية إجتماعها الطارئ لبحث التهديدات الصهيونية والامبريالية للإمة العربية فينتهى الاجتماع الطارئ بمثل هذه المذكرة التى تحمل فى طياتها تهديدات لأعضائها .

وفى الوقت الذى تبدى فيه الكويت استيائها لهذه المذكرة فإنها تود أن تؤكد بأنها كانت ولازالت تتعامل مع شقيقاتها الدول العربية بواقع التزامها بالمبادئ

والقيم التى وردت فى ميثاق جامعة الدول العربية ولعل فى مقدمة تلك المبادئ الحرص على تعزيز أواصر العلاقات الأخوية والحرص أيضا على حسن الجوار وعدم التدخل فى شئون الداخلية واحترام السيادة لكل الدول فضلا عن القيم والأخلاق العربية التى تحكم علاقات الأشقاء ، كما أن الكويت كانت ولازالت سباقة إلى توفير كل الفرص التى من شأنها تحقيق التماسك فى العلاقات العربية والبعد عن كل ما من شأنه أن يعكر صفو تلك العلاقات .

ولعل مما يضاعف من استغراب الكويت أن تأتى هذه المذكرة من العراق الشقيق فى الوقت الذى يتواصل فيه التنسيق بين البلدين فى المجالات المختلفة ذات الاهتمام المشترك لتستمر العلاقة الطبيعية متطورة دوما بين البلدين ...

ولم يكن فى نية الكويت أن تطرح للتداول فى جو من الإعلام المحموم قضايا معلقة بل أوكلت متابعة هذه القضايا إلى لجان متخصصه بين البلدين للتركيز على مجالات التعاون لتنميها وتدفع بها نحو مواقع أكثر تقدما ، لتطغى عوامل التعاون على قضايا الاختلافات . ومن جانب آخر فإن المذكرة تأتى فى الوقت الذى تبذل فيه الكويت جهودها الخيرة وعلى كافة المستويات لتعزيز الأمن والاستقرار فى المنطقة التى تتوق إلى تحقيق السلام العادل بين ربوعها .

معالى الأمين العام ...

إن مما يدعو إلى التساؤل بأن تأتى هذه المذكرة وما تضمنته من إساءة للعلاقات الأخوية بين البلدين من جانب العراق الشقيق فى الوقت الذى كان العراق فى مقدمة الأشقاء الداعين إلى تحقيق الوفاق فى العلاقات العربية والنأى بتلك العلاقات عما يعكر صفوها ويحقق لها التوازن بما يخدم العمل العربى المشترك .

إن الكويت وانطلاقا من إيمانها بأهمية العمل العربى المشترك سعت وبكل الجهد إلى تعزيز ذلك العمل وتوفير الفرص المناسبة لدعم العملية التنموية فى الوطن العربى ولعل ما قامت وتقوم به المؤسسات التمويلية الكويتية المختلفة من دور فعال ومؤثر ـ وذلك منذ استقلال الكويت ـ لخير دليل على حرص الكويت على الدفع بالعملية التنموية إلى آفاق تحقق التطلعات والمصالـــح المشروعة لأبناء الأمة العربية . ومن المعلوم فى هذا الصدد أن الكويت تأتى فى مقدمة دول العالم التى تحتل المساعدات أكبر نسبة من دخلها القومى وهى مساعدات تحظى الدول العربية الشقيقة بالقسط الأكبر منها .

معالى الأمين العام ...

إن مما يدعوا إلى الألم أن تتضمن المذكرة إدعاء بأن الكويت سعت إلى إضعاف العراق فى الوقت الذى يعلم فيه الجميع موقف الكويت الداعم للعراق الشقيق وهو موقف إلتزمت به الكويت منذ البداية وفاء لمبادئها القومية والتزاما بما تمليه عليها واجباتها القومية فى إطار الجامعة العربية ، ويعلم الجميع كم تحملت الكويت وكم عانت من ذلك الموقف القومى فقد تعرضت الكويت لاعتداءات مباشرة استهدفت أرضها ومنشآتها النفطية وناقلات نفطها ومصالحها التجارية إلا أنها وقفت شامخة وسط تلك الحرب الضروس عند مبادئها وأهدافها ، وليس من شيمة الكويت طرح ما أسهمت به من دعم للعراق الشقيق حيث أن الكويت تؤمن بأن للعراق وحده أن يعلن أو لا يعلن ذلك فالدم العربى المسفوح لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يقارن بأى عائد مادي مهما بلغت أرقامه وتعددت منافذه .

وإنه لأمر مخزى حقا حين تلتف الأهداف الملتوية فتطمس الحقائق متجنية على تاريخ نعايش مرحلته ولم يجف مداده . ومما يدعو إلى الدهشة فى هذا السياق أن

يأتى هذا الاتهام للكويت فى الوقت الذى لازالت تردد فيه أصداء الاشادة بالموقف الكويتى من قبل العراق عبر تصريحات المسئولين العراقيين أو من خلال أجهزة الإعلام العراقية المختلفة.

معالى الأمين العام ...

إن ما ورد فى المذكرة من ادعاءات تتعلق بموضوع الحدود بين العراق والكويت ومن أن الكويت قامت بتصعيد الزحف التدريجى والمبرمج تجاه الأراضى العراقية وذلك بإقامة المنشآت العسكرية والمخافر والمنشآت النفطية والمزارع على الأراضى العراقية إن ذلك يعد تزييفا للواقع وعرضا لحقائق معكوسة حيث أن للعراق سجلا حافلا فى تجاوزاته على الأراضى الكويتية وهو سجل مدعم بالوقائع لدى الجهات المعنية .ولقد سعت الكويت وبشكل متواصل إلى ترسيم الحدود بين البلدين وإنهاء المشاكل المعلقة من جرائها ولكن العراق كان يرفض وباستمرار وضع حد لتلك المسألة القائمة بين البلدين فى الوقت الذى سعى فيه العراق وأثناء الحرب إلى ترسيم الحدود بشكل نهائى مع الدول العربية الشقيقة الأخرى المجاورة له . وتأكيداً على حرص الكويت على إنهاء هذه المسألة الهامة مع العراق وإيمانا من الكويت بسلامة موقفها وبما يمليه عليها إنتماؤها القومى فإنها تحتكم لأمتها فى اختيار لجنة عربية يتفق على أعضائها كى تقوم بالفصل فى موضوع ترسيم الحدود على أسس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الكويت والعراق .

فهل يقبل العراق الشقيق مثل هذا الحكم العربى إنسجاما مع مبادئه وتنفيذا لروح الميثاق القومى الذى طرحه فخامة الرئيس صدام حسين ؟ .

معالى الأمين العام ...

إن المتتبع لقضية أسعار النفط يدرك وبوضوح أن تدهور الأسعار كان بفعل مشكلة عالمية تدخلت فيها أطراف عديدة من منتجين ومستهلكين ومن داخل الأوبك وخارجها .

ولقد عانت الكويت كما عانى العراق قلة الإنتاج فى نفس الفترات - الثمانينيات - فى الوقت الذى كان فى مقدور الكويت أن تقوم بالإنتاج وبطاقات كبيرة مقارنة بما لديها من مخزون نفطى هائل ولكن الكويت التزمت بتقنين الإنتاج مع ما يعنيه من تضحية محافظة منها على الثروة الطبيعية وتحقيقا لمستوى أفضل للأسعار .

وحول ما ورد فى المذكرة من أن الكويت قامت بنصب منشآت نفطية منذ عام ١٩٨٠ على الجزء الجنوبى من حقل الرميلة العراقى فإن الحقيقة هنا تتلخص بأن الكويت بدأت عمليات الاستكشاف والتنقيب داخل أراضيها منذ عام ١٩٦٣ ثم توقفت تلك العمليات لأسباب يعرفها العراق جيداً واستأنفت الكويت بعد ذلك عمليات الحفر عام ١٩٧٦ لتستكمل جميع العمليات ويبدأ الإنتاج فى أواخر السبعينات .

وفيما ادعته المذكرة العراقية بسحب الكويت للنفط من الجزء الجنوبى من حقل الرميلة العراقى فإنه لابد من التأكيد هنا بأن هذا الجزء من الحقل يقع ضمن الأراضى الكويتية ، وعليه قامت الكويت باستخراج النفط من آبار تقع ضمن أراضيها جنوب خط الجامعة العربية وعلى مسافة كافية من الحدود الدولية وفقا للمقاييس العالمية . إن عمليات الإنتاج تتم داخل الأراضى الكويتية وعلى عكس ما ورد فى المذكرة العراقية فقد تكررت محاولات العراق ولاتزال بحفر آبار داخل الأراضى الكويتية مما يلحق الضرر البالغ فى مخزون الحقل الخاص بالجزء الواقع

ضمن الأراضى الكويتية على الرغم من الإعتراضات الكويتية المتكررة ، وعلى الرغم من التجاوزات العراقية داخل الأراضى الكويتية فلم تشأ الكويت إثارة هذه المشكلة على الساحة العربية بل اكتفت بالاتصالات الثنائية بين البلدين .

معالى الأمين العام ...

إن الكويت فى الوقت الذى تبدى فيه إستعدادها لدراسة المقترح الذى ورد ضمن المذكرة العراقية والمتعلق بإقامة صندوق للمعونة والتنمية العربية فإنها ترى وبكل إخلاص أن هذا الإقتراح يمكن أن يطرح للبحث والدراسة فى نطاق الجامعة العربية . ولكن الأمر الذى تفهمه الكويت ولا نقبل به أن يأتى هذا الاقتراح مرافقا للنيل والإساءة للكويت التى كانت فى مقدمة الدول الداعية لوضع الأسس والقواعد التى من شأنها الدفع بالعمل العربى المشترك بما يحقق المصالح القومية العليا للأمة العربية .

وفى الختام فإن الكويت فى الوقت الذى تعتمد فيه الحقائق وحدها فى ردها على المذكرة العراقية التى جاءت لتمثل تطوراً سلبياً فى العلاقات الأخوية بين البلدين لتنبه إلى المخاطر التى قد تنتج عن إتباع مثل هذه الأساليب فى التعامل بين الأشقاء والتى تعيد أمتنا إلى دائرة الأنشغال عن القضايا المصيرية العربية . وإيضاحاً للموقف أرجو معالى الأمين العام توزيع هذه المذكرة على الدول العربية الشقيقة.

مع خالص التحيات والأمنيات

صباح الأحمد الجابر

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

وثيقة رقم (٤)

بيان رئاسة الجمهورية فى ٣٠ / ٧ / ١٩٩٠

ـ أصدرت رئاسة الجمهورية بيانا فى ٢٠ يوليو ١٩٩٠ فيما يلى نصه :

فى هذه المرحلة الدقيقة التى يشهد فيها العالم تطورات جذرية عميقة وتحولات أساسية تعيد صياغة كثير من المفاهيم والنظم التى ظلت سائدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تسعى كافة الامم والشعوب الى تعبئة عوامل القوة التى تتيح لها اقصى قدر من الحماية لحقوقها ومصالحها الاستراتيجية وتعينها على شق طريقها الى المستقبل بثبات وثقة .

فى هذه المرحلة بالذات تجد الامة العربية نفسها مواجهة بتحديات عاتية واختبارات مصيرية سواء فيما يختص بالذود عن الامن القومى العربى والتصدى للاخطار التى تهدد السلام والاستقرار فى ربوع الشرق الاوسط أو فيما يتعلق بتهيئة الظروف المواتية لمواصلة مسيرة التنمية والبقاء ومواجهة المتطلبات المتزايدة للنهضة العلمية والتطوير التكنولوجى . وقد قررت جمهورية مصر العربية فى مناسبات عديدة أن أهم عوامل القوة التى يجب ان تتسلح بها الامة العربية فى هذه المعركة السلمية هو الحفاظ على وحدة الصف العربى وتعميق التضامن بين جميع الاقطار العربية انطلاقا من الايمان بوحدة الهدف والمصير والتسليم بان الخلافات القائمة بين اطراف عربية لايمكن أن ترقى الى مستوى التناقضات الرئيسية التى تعوق المسيرة الواحدة أو تقيد مناخ العلاقات داخل الاسرة الواحدة .

وتهيب جمهورية مصر العربية بجميع الاشقاء العرب فى هذا المنعطف أنْ يعطوا أولوية قصوى لتعزيز التضامن العربى وتجنب اية مضاعفات يمكن أن تنال من تماسك

الجبهة العربية وصلابتها أو قدرتها على مواجهة التحديات التى تعترض طريقها وتهدد مصالحها .

وتؤكد مصر أن الاسلوب الوحيد الذى يتفق مع المصالح العليا للأمة العربية هو تسوية اية خلافات قائمة بالحوار الأخوى الهادف البعيد عن جو الاثارة والتوتر الكفيل بتمكين كافة الأطراف من الحفاظ على وضوح رؤيتهم للأهداف والغايات العربية ورسم طريقهم فى الحاضر والمستقبل بما يحيى الامل فى نفوس الجماهير العربية المتطلعة الى غد أفضل .

وثيقة رقم (٥)

• نص رسالة طارق حنا عزيز وزير خارجية العراق المؤرخة ٣١/٧/١٩٩٠ إلى السيد الشاذلى القليبى الأمين العام لجامعة الدول العربية تعقيبا على رد الكويت :

سيادة الأخ الشاذلى القليبى الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحية أخوية :

اطلعنا على مذكرة الحكومة الكويتية المؤرخة فى ٢٦/ ذى الحجة / ١٤١٠ هجرية الموافق ١٨ / تموز / ١٩٩٠ .. وفى البداية أود أن أعلق على ما ورد فى مقدمة المذكرة من تعابير الدهشة والاستغراب لما جاء فى رسالتى المؤرخة فى ١٥ / تموز / ١٩٩٠ .. وهذا التعبير فى حد ذاته يعكس حقائق مؤلمة كانت هى الدافع لكتابة رسالتنا فالمسئولون فى الحكومة الكويتية الذين عمدوا إلحاق الأذى بالعراق واتبعوا نهجا مخططا طيلة سنوات للزحف التدريجى باتجاه أرض العراق وسرقة ثروة أبنائه طيلة فترة انشغال العراق فى الحرب وهو يدافع عن سيادة الأمة العربية وكرامتها وعن ثروة دول الخليج ، يندهشون اليوم لأننا نكشف تصرفاتهم أمام الأمة العربية بعد أن فشلت كل محاولاتنا الأخويه معهم فى ثنيهم عنها .. يندهشون لأنهم اعتادوا على إستغلال سكوتنا وصبرنا طيلة سنوات وسنوات ونحن نكتم الجرح حرصا منا على الحفاظ على علاقات الأخوة التى لم يحترموها وعلى المصالح القومية العليا التى استهتروا بها عمداً .

إن رسالة الحكومة الكويتية مليئة بالمغالطات التى يسهل كشفها وهى تلتف على الحقائق المبينة بكل وضوح فى رسالتنا وتسعى لتحويل الأنظار عنها باستخدام

لغة عامة غايتها التهرب من تناول الأذى والظلم الذى ألحقته الحكومة الكويتية بالعراق وفيما يلى بعض الملاحظات على ما ورد فى رسالة الحكومة الكويتية :

١ ـ ورد فى رسالة الحكومة الكويتية .. " ومما يضاعف استغراب الكويت أن تأتى هذه المذكرة فى الوقت الذى يتواصل فيه التنسيق بين البلدين في المجالات المختلفة " وإننا لنسأل الحكومة الكويتية ما هى خطوات التنسيق التى قامت بها إزاء العراق ؟ .. إن الحقيقة التى ينبغى أن يعرفها كل العرب هى أن المسئولين الكويتيين كانوا يتهربون ويماطلون عمدا فى إجراء أى تنسيق جدى بين البلدين .

ومن الأمثلة على ذلك التأخير والمماطلة فى التجاوب مع العرض الذى قدمه العراق لحكومة الكويت بتزويد الكويت بالماء من شط العرب فى إطار الشعور الأخوى تجاه شعب الكويت الشقيق ..

وهناك مسألة الممر الجوى المباشر بين العراق والكويت ففى أثناء الحرب اضطر العراق إلى عدم استخدام الممر المذكور .

وفى شهر تشرين الثانى / نوفمبر / ١٩٨٩ فاتح العراق الحكومة الكويتية برسالة من وزير النقل والمواصلات العراقى إلى زميله الكويتى طالبا إعادة فتح هذا الممر ولكن الحكومة الكويتية تملصت من ذلك وفى شهر كانون الثانى / ١٩٩٠ أرسل وزير النقل والمواصلات العراقى رسالة أخرى إلى زميله الكويتى ولم يحصل على جواب وفى شهر شباط فبراير / ١٩٩٠ فاتحت أنا شخصيا وزير خارجية الكويت ورجوته حل الموضوع فلم نحصل على جواب ويعنى تصرف الحكومة الكويتية عدم تمكين مطار البصرة الدولى من العمل كمطار دولى .. بعد أن انتهت الحرب فى الوقت الذى استأنفت فيه الكويت تشغيل الممر الجوى بينها وبين إيران .. فهل يقع مثل هذا السلوك فى إطار الحرص على التنسيق مع الأشقاء كما تدعى

مذكرة الحكومة الكويتية ؟ ! وتؤكد الوقائع بأنه خلال الفترة الواقعة بين ايلول ١٩٨٠ وحتى هذا اليوم .. كان العراق هو المبادر الأول فى الزيارات التى قام بها للكويت لغرض التنسيق فى كل المسائل المشتركة ومنها المسائل التى تناولتها رسالتنا فى ١٥ / ٧ / ١٩٩٠ وإذا حسبنا عدد الزيارات التى قام بها المسئولون العراقيون للكويت لوجدنا أنها تزيد عن الزيارات التى قام بها المسئولون الكويتيون للعراق . وهذه حقيقة أخرى تضاف إلى الحقائق عن الطرف الذى يحرص فعلا على التنسيق .

٢ ـ لقد اصابت المذكرة الكويتية عندما قالت بأن العراق (كان) فى مقدمة الأشقاء الداعين إلى تحقيق الوفاق فى العلاقات العربية والنأى بتلك العلاقات عما يعكر صفوها ويحقق لها التوازن بما يخدم العمل العرلى المشترك .. إن العراق كان وما يزال وسيبقى دائما يتصف بهذه الصفة .. غير إن المسئولين فى حكومة الكويت هم الذين أساؤا إلى هذه المبادئ عندما تعمدوا بأسلوب مخطط ومبرمج وطيلة سنوات الحرب وبعدها إلحاق الأذى بالعراق والتجاوز على أرضه وحقوقه .

ولو أنهم احترموا هذه المبادئ وطبقوها فى علاقاتهم مع العراق الذى حفظ لهم الود وتحمل منهم الإساءات سنوات عديدة لما اضطررنا إلى ما اضطررنا إليه مكرهين !! . وقد عبر السيد صدام حسين فى خطابه يوم ١٧ / تموز ١٩٩٠ عن الألم العميق لاضطرارنا إلى كشف الأذى الذى لحق بنا عندما قال " عندما نضطر إلى هذا القول فإننا نشعر بالتمزق من داخلنا ونعايش الحزن إلى أقصى معانيه ، إذ أننا لم نكن نتمنى أن نتحدث عن حقوق مغتصبه والمغتصب فيها بعض العرب وإنما كنا نتمنى أن نركز فى حديثنا كما هو شأننا دائما على الحقوق التى اغتصبها الأجنبى فحسب ولكن أصحاب السوء هم الذين يتحملون وحدهم أمام الله وأمام

الأمة نتائج سيئاتهم التى أظهروا من مخزونها مالم نعرفه عنهم من قبل أو كنا نمنى النفس بما هو غير هذا "

٣ ـ وتشير حكومة الكويت إلى ما تحملته من إعتداءات على أراضيها ومنشآتها النفطية وناقلات نفطها ومصالحها التجارية إبان الحرب .. وهى فى ذلك تتجاهل حقائق السياسة والجغرافيا فى الصراع الذى جرى بين عام ١٩٨٠ وقبله وبين عام ١٩٨٨ . لقد قلنا فى مذكراتنا أن كل رؤساء دول الخليج ومعهم كل الأمة العربية أكدوا بأن المعركة لم تكن عراقية فحسب إنما كانت دفاعا عن الخليج وأمنه وسيادته والكويت هى أقرب الساحات إلى ميدان المعركة وكان التهديد لها من الخارج ومن الداخل مباشرا وبعض ما ذكرته المذكرة الكويتية يؤكد ذلك . وإذا كانت وقد وقفت مواقف عبرنا عن تقديرنا لها كما جاء فى رسالتنا فى ١٥/ تموز فإنها فى الواقع تصرفت فى جانب كبير من ذلك من زاوية درء الخطر عن النفس وإذا كانت الكويت قد تكبدت من الخسائر المادية فإننا سفحنا الدم الغالى .. فضلا عن تكبدنا الخسائر الهائلة ومع ذلك فقد كانت نظرتنا وماتزال إلى المسألة قومية .. ولكننا أثرنا فى رسالتنا تساؤلات لم تجب عليها المذكرة الكويتية !! ولم تتطرق إلى الزيادات فى الإنتاج التى تحققت لدول معينة فى الخليج أثناء غياب التصدير العراقى والثروات التى جمعتها إبان الحرب مع أننا قدمنا أرقاما وبراهينا على ذلك

٤ ـ أما ما ورد فى مذكرة الحكومة الكويتية من أن للعراق سجلا حافلا فى تجاوزاته على الأراضى الكويتية .. فإنه كذب وقلب للوقائع رأسا على عقب فالعراق كان منشغلا فى الحرب طيلة ثمان سنوات ولم يكن له فى المناطق المذكورة جندى أو شرطى أو حارس حدود فكلهم كانوا فى الجبهة يقاتلون دفاعا عن شرف

الأمة وسيادتها فى الوقت الذى كان فيه الشغل الشاغل للمسئولين فى حكومة الكويت هو تدبير الزحف التدريجى على أراضى العراق وبناء المخافر وإنشاء المزارع والمنشآت العسكرية والنفطية فيها ولم يلتفت العراق إلى ذلك لأنه كان يخوض معركة مصير له وللعرب جميعاً ولأن نظرته إلى الأرض العربية والعلاقات العربية معروفة .

٥ ـ تقول المذكرة أن العراق كان يرفض (ترسيم الحدود) بينه وبين الكويت وهذه مغالطة تدحضها الحقائق والوثائق والوقائع .

أولاً: إن المسألة بين العراق والكويت وكما جاء فيى رسالة نائب رئيس الوزراء الدكتور سعدون حمادى الموجهة إلى وزير خارجية الكويت بتاريخ ١٩٩٠/٤/٣٠ التى نرفق نسخه منها طيا ليست مسألة "ترسيم" كما تدعى المذكرة الكويتية إن وضع الحدود كما جاء فى الرسالة " هو فى الواقع وضع بلدين متجاورتين تجمعهما أواصر القربى الوثيقة لم يتوصلا حتى الآن إلى إتفاق حول " تحديد "حدودهما فى البر والبحر " .

وقد تجاهلت المذكرة الكويتية مبادرتنا التى أشرنا إليها فى رسالتنا فى ١٥/٧/١٩٩٠ ففى أثناء حضورنا قمة الجزائر فى آيار ١٩٨٨ أبلغت أنا شخصيا وزير خارجية الكويت برغبة السيد الرئيس صدام حسين فى حسم مسألة الحدود بين البلدين غير أن الجانب الكويتى وبعد عدد من الاتصالات التى جرت حول الموضوع تهرب من الأمر .. وأبلغنا بأن ظروفه لاتسمح ببحث هذه المسألة وطلب منا تأجيل بحثها .. كما أن مسئولين كويتيين إتصلوا بنا وأبلغونا عن رغبتهم في تحويل ملف الحدود من مسئول كويتى إلى آخر .. وأن السيد الرئيس صدام حسين هو الذى اقترح ثانية على سمو أمير الكويت أثناء زيارته إلى العراق فى شهر ايلول /

سبتمبر / ١٩٨٩ معاودة البحث فى الموضوع وحله بأسلوب أخوى أما ما ورد فى المذكرة الكويتيةمن إشارة إلى حل مشاكل حدودية معلقة مع السعودية والأردن فهى صحيحة .. والواقع أنه لم تكن بيننا وبين السعودية والأردن " مشكلة حدود " كما هو الحال مع الكويت وإنما كان هناك مشاكل حدودية معلقة وهى محدودة وقد عالجناها فى إطار نظرة قومية لاتتنازع على الاثار بين الأقطار الشقيقة وحبذا لو تصرفت حكومة الكويت فى هذه المسألة كما تصرفنا نحن وتصرف الأخوة فى الأردن والسعودية !!

٦ ـ أما عن إشارة مذكرة الحكومة الكويتية إلى الميثاق القومى الذى اقترحه السيد الرئيس صدام حسين فى شباط ١٩٨٠ وما ورد فى تلك الاشارة من ربط مصطنع بين الميثاق وإقتراح ورد فى المذكرة فنقول أن الميثاق القومى كل لا يتجزأ ولا يمكن لطرف ما أن يتناول ما يحلو له منه ثم يطعن فى الصميم المبادئ والأسس الأخرى التى جاءت فيه لأن العلاقة العربية التى اقترحها الميثاق علاقة شمولية ومترابطة ثم إذا كانت حكومة الكويت مؤمنة حقا بالميثاق القومى الذى أعلن قبل عشر سنوات فلماذا لم تقل ذلك من قبل ولماذا تملصت من توقيع الإتفاقيات التى عرضناها عليها والتى وقعنا مثلها مع حكومة المملكة العربية السعودية وغيرها من دول المنطقة .. ولماذا غضبت من مقترحات قدمناها ـ كما تشير إلى ذلك رسالة الدكتور سعدون حمادى فى ٣٠ / ٤ / ١٩٩٠ ـ تقع فى إطار المبادئ التى وردت فى الميثاق وفى ميثاق الجامعة العربية . إن المنهج الانتقائى لا يمكن أن يكون منهجاً صالحا فى العلاقات العربية .. إن المنهج المطلوب هو المنهج الشمولى الذى يستند على مبادئ قومية ثابته وعلى ضرورات ومتطلبات الأمن القومى العربى .

٧ ـ لقد مرت مذكرة الحكومة الكويتية بسرعة على ما أثرناه حول سياستها النفطية التى تعمدت الإضرار بالعراق ولم ترد على الحقائق التى جاءت فيها .. وهى حقائق

يعرفها كل الأشقاء فى المنطقة لأننا شكونا إليهم سياسة الكويت فأيدوا شكوانا وشكوا هم من جانبهم وأكدوا أنهم هم أيضا يتضررون من هذه السياسة المتعمدة التى تهدف إلى زعزعة سوق النفط وهى ثمان دول عربية عدا الكويت والإمارات . إن هذا يؤكد صحة كل ما أوردناه فى رسالتنا .

٨ ـ أما عن ادعاءات حكومة الكويت فى حقل الرميلة العراقى فإننا نؤكد أن هذا الحقل هو حقل عراقى بالاسم والأرض وأن ما سحبته حكومة الكويت منه عمدا فى ظروف إنشغال العراق فى الحرب ـ وهو مثال واحد من أمثلة تجاوزات حكومة الكويت على نفطنا التى لا تنحصر فى هذا الحقل فحسب ـ سرقة لابد لحكومة الكويت من ردها إلى شعب العراق المجاهد .

٩ ـ ومما يلفت النظر أن الحكومة الكويتية لم تكتف بالرد على رسالتنا فى مذكرة موجهة إلى الجامعة العربية وإنما أبلغت يوم الخميس ١٩ / ٧ رسالة حول الموضوع إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة .. فهل تقصد حكومة الكويت تدويل هذه المسألة فى الوقت الذى ملأت فيه مذكرتها بالكلمات الانشائية الطنانة عن الحامعة العربية وميثاقها وعن العلاقات بين العرب ! .. إن السلوك الفعلى يكشف الحقائق ولعل مما يزيد من إلقاء الضوء على المسألة ويؤكد ما أثبتناه فى خطاب السيد الرئيس صدام حسين فى ١٧ / تموز وفى رسالتنا فى ١٥ /٧ من أن السياسة التى اتبعتها حكومة الكويت إنما كانت سياسة أمريكية والتصريحات الأمريكية الأخيرة التى تقول بصراحة أن بإستطاعة حكومة الكويت أن تستظل بالقوة الأمريكية .. وهذا تشجيع لا لبس فيه لحكومة الكويت لكى تمضى فى سياستها التى تتعمد العدوان على العراق والأمة العربية .. فأين موضع العرب والعروبه والجامعة من ذلك ياحكومة الكويت !! . وحول هذه المسألة نقول لحكومة

الكويت إن الذى يتآمر على الأمة العربية ويهدد مصالحها الجوهرية فى الصميم لن يحميه الأجنبى فالشعب العربى سبق له أن تعامل مع حالات من هذا النوع وكان مصيرها معروفاً .

أرجو سيادة الأمين العام توزيع هذه الرسالة على الدول العربية .

مع أطيب التحيات والتمنيات

طارق عزيز

نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية

بغداد فى ٢٩/ذى الحجة/١٤١٠ ه الموافق ٢١/تموز/١٩٩٠

وثيقة رقم (٦)

• نص رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المؤرخة ١٩٩٠/٧/٢١ إلى السيد الشاذلى القليبى الأمين العام لجامعة الدول العربية تعقيبا على رد العراق المؤرخ ١٩٩٠/٧/٢١

معالى الأخ الشاذلى القليبى المحترم الأمين العام لجامعة الدول العربية

تحية طيبة وبعد :

أود أن أشير إلى مذكرة الحكومة العراقية المؤرخة فى ٢٩ ذى الحجة ١٤١٠ الموافق ٢١ يوليو ١٩٩٠ ميلادية والتى تضمنت الرد على مذكرتنا الموجهة لمعاليكم بتاريخ ٢٦ ذو الحجة ١٤١٠ الموافق ١٨ يوليو ١٩٩٠ . وأؤكد هنا بأن ما احتوته مذكرتنا من رد كان يجسد حرصنا على اعتماد الحقائق دون غيرها حول ما جاء فى المذكرة العراقية بعيداً عن الاتهامات والتعبيرات التى تلحق الضرر بجو العلاقات الأخوية بين البلدين .

معالى الأمين العام ... وبرغم ما ورد من حقائق فى مذكرتنا السابقة مثلت بالنسبة لنا الرد الواضح والقاطع لما ورد من ادعاءات واتهامات فى المذكرة العراقية فإننا نجد أنفسنا وبكل الأسف مرة أخرى أمام ادعاءات واتهامات جديدة لا نملك إزائها إلا أن نورد بعضا من الحقائق التى نرجو أن تضع حدا لذلك التواصل فى الادعاء والاتهام من قبل الحكومة العراقية ، كما وتضع حداً أيضا لذلك الأسلوب فى التعامل الذى لم تألفه الكويت فتشعر معه بأقصى درجات المرارة .

معالى الأمين العام ...

إن مما يدعوا إلى الأسف أن تعاود المذكرة العراقية الإشارة إلى أن الكويت عمدت إلى إلحاق الأذى بالعراق فى الوقت الذى أكدت فيه الكويت فى مذكرتها

السابقة بأن ذلك يمثل تجنيا على الواقع وتجاهلا لحقائق يعلمها الجميع حول موقف الكويت الداعم للعراق والذى جاء انطلاقا من انتماء الكويت لأمتها ووفاء لإلتزاماتها فى إطار جامعة الدول العربية ، ولست بحاجة لأن أضيف مزيداً من تلك الحقائق التى سجلها التاريخ عبر مواقف الكويت المشرفة والأصيلة حيال حرب امتدت على ما يزيد عن الثمانى سنوات .

إن الكويت فى الوقت الذى تدرك فيه حقائق السياسة والجغرافيا المتصلة بذلك النزاع فإنها تود أن تؤكد موقفها الذى أعلنته وبأكثر من مناسبة بأنها تنظر إلى ذلك النزاع بمنظورها القومي ولم تكن الكويت فى أى من تصرفاتها حيال ذلك تنطلق من زاوية درء الخطر عن النفس ، كما أنها أكدت فى مذكرتها السابقة وتؤكد هنا أيضا بأن الدم العربى المسفوح لا يقارن بعائد مادى مهما بلغت ارقامه .

معالى الأمين العام ..

لقد آثرنا فى مذكرتنا السابقة أن يكون ردنا على ما أوردته المذكرة العراقية من اتهامات بشأن سياستنا النفطية موجزا ومحددا إلا أن ذلك لم يكن ليقنع الأشقاء فى العراق ولم يكن كافيا لوضع حد لمواصلة الاتهامات الأمر الذى نضطر معه هنا إلى التطرق لمزيد من التفاصيل بسياساتنا النفطية المدعمة بالأرقام والواقائع .

إن أهداف السياسة البترولية الكويتية واضحة ومعلنة وهى تدعو إلى اتباع سياسة متوازنة بالنسبة للأسعار والإنتاج من منظور واقعى بعيد المدى يهدف لتحقيق أعلى دخل ممكن فى ظل حقائق السوق البترولية العالمية وتأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول المنتجة كافة مستفيدة من تجارب ودروس الماضى بالنسبة للأسعار المرتفعة والأضرار التى لحقت بكافة دول الأوبك وبالأخص الدول العربية ذات الاحتياطيات الكبيرة ومنها العراق ، من جراء سياسات التصلب والمجابهة من قضايا الأسعار مما حمل الدول المستهلكة إلى تنظيم ورص صفوفها وإتباع سياسات

للطاقة معادية لمصالح الأوبك .

لقد ساندت الكويت على الدوام منذ تأسيس منظمة الأوبك كافة سياسات الأوبك وقراراتها بكل قوة وإيمان ، خاصة فيما يتعلق بقضايا الأسعار والإنتاج . وحرصت كل الحرص على أن يتم إتخاذ هذه القرارات داخل الأوبك ولمصلحة كافة الدول دون تمييز بين دول وأخرى أو بين مجموعة وأخرى مهما كانت الاختلافات السياسية بينهما .

وفى سبيل ذلك قدمت الكويت تضحيات تفوق كثيرا ما قدمته أى دوله من الدول الأعضاء فى الأوبك لدعم وإسناد قرارات الأوبك . إذ انخفض إنتاج الكويت من ٥ر٢ مليون برميل فى عام ١٩٧٩ إلى أقل من ٨٠٠ ألف برميل فى اليوم فى عام ١٩٨٢ ، واستمر على مستوى يقل كثيرا عما كان عليه قبل بدء الحرب العراقية الإيرانية ، ولم تتمكن الكويت من استعادة حصتها حتى الآن ، بينما تمكن العراق وبمساندة قوية من الكويت داخل الأوبك من الحصول على حصة تزيد كثيرا عن حصته قبل الحرب وقد تعرضت علاقات الكويت مع الدول الأخرى بالضرر الشديد من جراء تأييدها لمطالب العراق ، وهذا أمر وموقف معروف لدى الأخوان العراقيين. وإذا أردنا احتساب خسارة الكويت من هذا المنطلق ، وهو أمر مبرر علميا ومحاسبيا . لكانت خسارة الكويت تفوق عشرات المليارات من الدولارات ،

لقد أدى التزام الكويت بمبدأ دعم قرارت الأوبك والحفاظ على الأسعار الرسمية للأوبك واستقرارها وضمان ثباتها على مستويات مرتفعة إلى فقدانها أكثر من ٥٥ بالمائة من معدل إنتاجها التاريخى السابق الذى كان سائداً قبل نشوب الحرب العراقية الإيرانية .

لذلك ليس من الصحيح القول بأن الكويت استفادت من ظروف الحرب العراقية الإيرانية على حساب العراق وهو ما تؤكده الأرقام والحقائق المنشورة إذ هبطت

إيرادات الكويت النفطية من حوالى ستة مليارات دينار من عام ١٩٨١ إلى ٤ر١ مليار دينار عام ١٩٨٦ .

وعلى الرغم من الزيادة فى الأعوام الأخيرة ، فإن الإيرادات النفطية لا زالت أقل من مستواها قبل الحرب .

إن التدهور الذى حصل بأسعار النفط الخام منذ عام ١٩٨٢ لم تكن الكويت مسئولة عنه ، بل على العكس ، فلقد حاولت الكويت وضحت بالكثير من إنتاجها ودخلها لوقف هذا التدهور الذى حصل فى الأسعار وخسرت حصتها فى السوق بما فى ذلك عملائها وأسواقها التقليدية بينما كسبت دول أخرى معروفة جزءاً كبيرا من حصة الكويت التى فقدتها من أجل الدفاع عن الأسعار والحفاظ على مصالح الدول المنتجة . ولقد ازدادت حصة دول معينة عن طريق كسر الأسعار وإعطاء الحسومات المباشرة وغير ذلك بواسطة صفقات المقايضة وغير ذلك من الأساليب المعروفة لدى تجار النفط .

كما أن من معروف لدى كافة الملمين بأوضاع السوق البترولية بأن تدهور أسعار النفط فى منتصف الثمانينات مرتبط بسياسات الدول المستهلكة الرامية إلى تخفيض الاعتماد على النفط وخاصة النفط المستورد من دول الخليج العربية ، كما أن سياسات الأسعار المرتفعة أسهمت سواء عن قصد أو غير قصد بإنجاح تلك السياسات للدول المستهلكة مما أدى إلى إضعاف الطلب العالمى للنفط وتضاعف الإنتاج من مصادر منافسة لإنتاج الأوبك بحيث خسرت الأوبك حوالى ٥٠ بالمائة من السوق البترولية العالمية ، إلا أن ، بعض الدول المنتجة تحملت خسارة أكثر من ذلك بينما حافظ بعضها على حصته فى السوق فى حين زاد البعض الآخر من حصته .

إن الادعاء بأن الكويت قد تسببت فى التدهور الذى طرأ على النفط هو ادعاء

باطل خاصة وأن جميع التقارير المعدة من قبل الأويك نفسها تشير إلى أن الدول التي تجاوزت حصتها قبل الاجتماع الأخير الذي عقد بشهر مايو هم تسع دول معروفة وليست دولة أو دولتان وهي جميع الدول التي تملك القدرة فعليا لتجاوز حصتها ، كما أن الكويت قد التزمت في إجتماع جدة الأخير بالتقيد بحصتها وكما هو معروف عنا بأننا ننفذ ما نتعهد به ولكن لا يجب أن ينظر إلى موضوع الحصص وموضوع الالتزام من خلال منظور ضيق أو لأجل التركيز على مسئولية عدم الالتزام على دولة واحدة أو دولتين ، إذ أن عدم الالتزام من قبل العديد من الدول وبنسب ومقادير فاقت كثيرا مما ينسب إلى الكويت من خرق لحصتها الإنتاجية كانت السمة المميزة لكافة اتفاقيات الإنتاج منذ بدء العمل بها ، إذ أن هذه الاتفاقيات سرعان ما كانت تنهار بعد فترة وجيزة من إبرامها لأن العديد من الدول كانت لاتؤمن بها بل تأخذها ذريعة للتس[illegible] [illegible] على دول أخرى كي تتحمل وحدها عبء الدفاع الأسعار .

وبرغم التزام الكويت بحصتها إلا أنها كانت دوما صريحة في موقفها بالنسبة لعدم اقتناعها بعدالة الحصة المخصصة لها وأوضحت موقفها بالنسبة لكافة اتفاقات الإنتاج وعدالة مطالبها في كل اجتماع عقدته الأويك لمناقشة الحصص الإنتاجية . ورغم الوعود المتكررة التي أعطيت للكويت بزيادة حصتها مع زيادة الطلب على نفط الأويك فإنها لم تحصل حتى الآن على حصتها العادلة . إن الكويت ترى بأنه من الأجدى للأويك وأعضائها بحث موضوع الحصص على أسس علمية ، وبأسلوب الحوار المقنع لوضع نظام يقوم على قاعدة متينة أساسها العدل والتوازن لمصالح دول الأعضاء .

معالي الأمين العام ...

حول ما ورد في المذكرة العراقية من أن زيادات في الإنتاج النفطي قد تحققت

لدول معينة فى الخليج ومنها الكويت . وما ترتب على ذلك من ثروات جمعتها تلك الدول فى غياب التصدير العراقى إبان الحرب فإن ذلك يعد تجاوزا للواقع حيث أن الحصة الإنتاجية للعراق التى غابت عن السوق قد توزعت على الدول المنتجة الأخرى فى العالم ومن ضمنها الكويت التى لم تكن فى وضع فنى يمكنها من زيادة إنتاجها فى ذلك الوقت

وحول ما تنسبته المذكرة العراقية من ادعاء للكويت فى حقل الرميلة وما نسب للكويت من اتهام بسرقة نفط ذلك الحقل فإنه يهمنا أن نوضح هنا بأن الطبقات الجيولوجية التى يتألف منها ذلك الحقل ممتد عبر الأراضى الكويتية العراقية وأنه إذا كان الجزء الذى يوجد داخل الأراضى العراقية يسمى بحقل الرميلة فإن الجزء الممتد داخل الأراضى الكويتية معروف باسم حقل الرتقة وتقوم الكويت بإنتاج النفط من هذا الحقل وفقا للمقاييس والأعراف العالمية بهذا الشأن والتى تقضى بالابتعاد مسافة كافية عن الخط الفاصل للحدود بين البلدين .

معالى الأمين العام ...

إن الكويت لا تنكر أبدا ما تبذله من جهود متواصله مع الأشقاء والعراق من بينهم حول موضوع التنسيق وتطوير العلاقات فى جميع مناحيها وتثبت ذلك الوقائع والأرقام . وإن العراق الشقيق أول من يعلم ذلك بيد أن ظروف الحرب وعلى مدى العقد المنصرم قد حالت دون تحقيق ذلك الهدف ، وإن تحول التنسيق إلى مجالات أخرى وفق متطلبات تلك المرحلة .

وإن حرصنا على استمرار تطور العلاقات الاقتصادية تمثل فى تطلعات طموحة من الجانبين لإرساء قواعد التعاون فى هذا المجال وأن هدفنا من ذلك لم يكن فى يوم من الأيام هدفا سياسيا أو إعلاميا وإنما تصميما على خلق قاعدة متينة ذات مردود إقتصادى ينعم بنتائجة وخيراته أبناء البلدين. ولعل ما يستحق الإشارة إليه

هنا كمشروعات كبرى بين البلدين موضوع إسالة المياه والربط الكهربائى فضلا عن المشاريع الأخرى المختلفة . وعلى أية حال فإنه ما كان لنا أن نشير لمثل هذه القضايا لولا ورودها فى المذكرة العراقية فضلا عن أن مثل هذه المشاريع الكبرى والهامة على طريق التنسيق بين البلدين تم إقرارها من فترة لم تتجاوز السنة أى منذ آخر زيارة لسمو ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء حفظه الله حيث تم خلالها توثيق مثل هذه المشاريع المشار إليها ...

ولاشك أن التعامل الأشمل بين مؤسسات البلدين الرسمية والخاصة يتطلب شروطا لاتخفى على الأقتصاديين ولقد وعد الأخوة فى العراق فى مناسبات عديدة بمراجعة الكثير من الانظمة والقوانين التى ربما أعاقت إنطلاقات التعاون المطلوب . وبطبيعة الحال فإن تلك القوانين والأنظمة هو شأن عراقى لادخل لنا به ولكن علينا أن نفهم أيضا بأن رأس المال الخاص يبحث دوما عن المناخ الأفضل والأيسر فى التعامل .

وفيما يخص التنسيق بين البلدين تعرضت المذكرة العراقية إلى المسار الجوى بين بغداد البصرة ـ الكويت حيث ذكرت بأن الكويت وراء تعطيل إستئناف الطيران المدنى على هذا المسار الجوى .. وللإيضاح فإن إعتبارات عديدة تتصل بقضايا متداخلة بين الجهات الفنية المتماثلة والتى تتبنى علاجها وتسويتها بروح من الرغبة الصادقة فى استئناف ذلك المسار .

ولعل من المفيد فى هذا الصدد أيضا الإشارة إلى وجود لجنة كويتية عراقية مشتركة تشمل النشاطات التجارية والجمركية والترانزيت وغيرها تضم أعضاء من وزارتى التجارة والصناعة فى البلدين تجتمع بانتظام ودورياً للتنسيق فى القضايا المتعلقة بتلك النشاطات والتى لا مجال لايرادها ضمن هذه المذكرة .

معالى الأمين العام ...

إن موضوع ترسيم الحدود القائمة بين البلدين ليست بالقضية المعقدة التى تحتاج فعلا إلى طيلة الفترة الماضية للعودة إلى نقطة البداية فهى واضحة لدينا إذ تحكمها الاتفاقات والمواثيق الموقعة بين بلدينا ويبقى بعد ذلك حسن النية فى مواجهتها والشجاعة فى حسمها .

وأنها مناسبة أن نؤكد فيها حرصنا وعزمنا الدائم على التوصل مع الأشقاء إلى قفل ملف هذا الموضوع الذي يظل تعليقه [illegible] بمثل هذه [illegible] نشهدها حاليا ولعل تواصل [illegible] الموضوع [illegible] لاهتمامنا الكبير .

معالى الأمين العام ...

تناولت المذكرة العراقية ما أطلقت [illegible] مشاريع اتفاقيات عرضت علينا وأشار [illegible] من الدول الشقيقة فى المنطقة . ومن [illegible] ما يسمى بالاتفاقيات المقترحة من الأخوة فى العراق [illegible] ولا متطابقا لتلك الاتفاقيات الموقعة مع الأشقاء فى المنطقة [illegible] عن غياب مبدأ التعاون المتكافئ فى مضمونها ... ولسنا فى حل بهذه المرحلة من نشر تلك المسودات إلتزاما بأخلاقيات العمل السياسى .

معالى الأمين العام ...

من خلال مطالعتنا للرد العراقى نلحظ تجاهل ما طرحناه فى مذكرتنا السابقة من تصور لمعالجة هذه القضية ضمن الإطار العربى فالكويت كانت وستظل واضحة فى تصميمها على أن تتعامل عربيا فى حل قضاياها مع الأشقاء باعتبار الجامعة العربية هى البيت العربى الذى نستظل جميعنا بسقفه ومن هنا فقد كنا واضحين وبصورة لا تدع مجالا للشك باعتبار الجامعة العربية هى القناه الطبيعية لاحتضان

قضيتنا وفى الوقت الذى نشير فيه إلى ذلك المقترح فإننا نعرب عن ترحيبنا بإية إفكار أو مقترحات مساندة من الأشقاء يمكن لها أن تؤمن الحل الذى يطوى وإلى الأبد هذه القضية التى مازالت تلقى بظلالها القائمة على علاقات البلدين الشقيقين . والكويت وهى تتقدم بهذه المذكرة فإنها تأمل فى تجاوب الأشقاء فى العراق الشقيق للجهود الخيرة الهادفة إلى تطويق هذا الخلاف الطارئ بين البلدين وذلك حتى يمكن لنا جميعا أن نحقق ما نصبو إليه من مراحل إيجابية متقدمة فى علاقاتنا بما يسهم فى دعم وتعزيز دورنا العربى وبما يحقق تطالعاتنا وآمال أمتنا العربية ويؤمن مصالحها القومية العليا .

وفى الختام أرجو يامعالى الأمين العام التفضل بتوزيع هذه المذكرة على الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية .

والله ولى التوفيق

صباح الأحمد

نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

وثيقة رقم (٧)

• نص رسالة الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى الأمين العام للأمم المتحدة :

سعادة الأمين العام للأمم المتحدة

خافير بيريز دى كويار .

تحية طيبة وبعد :

أود إطلاع معاليكم على أن الكويت تلقت مذكرة من الحكومة العراقية مؤرخة فى ١٥ / ٧ / ١٩٩٠ تضمنت عددا من الادعاءات والاتهامات التى لا تستند إلى أساس من الصحة وقد انحصرت تلك الادعاءات والاتهامات بالآتى :

أولاً : الادعاء بأن الكويت تقف وراء التدهور الذى طرأ على أسعار النفط فى السوق العالمية وذلك بإغراق السوق النفطية بمعدلات إنتاج عالية .

ثانيا : الإتهام بأن الكويت قامت بسرقة نفط العراق الواقع ضمن حقل الرميلة العراقى .

ثالثا : الإدعاء بأن الكويت فيما عمدت إليه آنفا ألحقت ضررا بالغا بالاقتصاد العراقى يعد بمثابة عدوان عسكرى .

رابعا : الإتهام بأن ما تقوم به الكويت إنما يتم بتدبير مسبق وباتفاق مع جهات أجنبية .

خامسا : الإدعاء بأن الكويت تتباطأ فى التجاوب مع المساعى الهادفة إلى حل مسألة الحدود وقد عمدت إلى الزحف التدريجى والمبرمج فى اتجاه أرض العراق وإقامة منشآت على أرضه .

إن ما ورد من ادعاء بأن الكويت وراء تدهور الأسعار يتنافى مع الحقيقة والواقع حيث أن المتتبع لمسألة أسعار النفط يدرك وبوضوح أن تدهور الأسعار كان بفعل مشكلة عالمية تدخل فيها أطراف عديدة منتجين ومستهلكين ومن داخل الأوبك وخارجها . أما الادعاء بأن الكويت تسرق نفطا عراقيا فإننا نود أن نؤكد هنا بأن استخراج الكويت للنفط فى تلك المنطقة إنما يتم فى آبار تقع ضمن الأراضى الكويتية جنوب خط الجامعة العربية على مسافة كافية من الحدود الدوليه وفقا للمقاييس العالمية .

وعن ادعاء العراق بأن الكويت تتباطأ فى التجاوب مع المساعى الهادفة إلى الزحف التدريجى باتجاه الأراضى العراقية وإقامة منشآت على الأراضى العراقية فإن ذلك يعد تزييفا للواقع وعرض الحقائق معكوسة فقد سعت الكويت فى شكل متواصل إلى ترسيم الحدود بين البلدين وإنهاء المشاكل المعلقة ولكن العراق كان يرفض وباستمرار وضع حد لتلك المسألة القائمة بين البلدين فى الوقت الذى سعى فيه العراق وأثناء الحرب إلى ترسيم الحدود بشكل نهائى مع الدول العربية الشقيقة الأخرى المجاورة له .

إن الكويت فى الوقت الذى ترغب فيه أن تسترعى انتباه سعادتكم إلى خطورة الادعاءات والاتهامات الواردة ضمن المذكرة العراقية فإنها تود أن تشير أيضا إلى ما ورد فى المذكرة من تهديد واضح للكويت وذلك عندما أوضحت المذكرة بأن العراق سيحتفظ بحقه بمطالبة المعنيين بإصلاح التجاوز ، وهو تجاوز تؤكد الكويت بطلان صحته .

كما تود الكويت التأكيد على أنه فى الوقت الذى يشهد فيه العالم إنفراجا واضحا وتتضاءل فيه بؤر التوتر وفى الوقت الذى عملت فيه الكويت جاهدة لوضع حد لحرب مأساوية دامت لأكثر من ثمانى سنوات وعصفت بأمن واستقرار المنطقة

فضلا عما مثله من تهديد مباشر للأمن والسلم الدوليين. في هذا الوقت تأتي هذه المذكرة العراقية لتعمل على التلويح بإعادة التوتر إلى المنطقة بما ينطوي عليه من أبعاد خطيرة . ومما يدعو إلى الأسف أن تأتي هذه المذكرة في مرحلة هامة ودقيقة وفي وقت تتسلط الأضواء والاهتمام عربيا ودوليا على استمرار مأساة الشعب الفلسطيني ومحاولة إيجاد حل متفاوض عليه لها .

سعادة الأمين العام ...

على الرغم من نوايا العراق في مواصلة التصعيد الإعلامي إلا أن الكويت تود أن تؤكد إلتزامها المبدئي في تعاملها مع جيرانها والقائم على أساس من حسن الجوار والتعايش السلمي واللجوء إلى الحوار في حل المشاكل المعلقة بين البلدين ، كما تود أن تؤكد في هذا الصدد إلتزامها التام بميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وأهدافه .

سعادة الأمين العام ...

لقد تقدمنا بهذه المذكرة لإطلاع سعادتكم على هذه الادعاءات والاتهامات الموجهة ضد الكويت العضو في منظمتكم الموقرة وسنعمل على موافاة سعادتكم بما يستجد من تطورات بهذا الشأن .

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق تقديري واحترامي ..

صباح الأحمد الجابر الصباح

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

وثيقة رقم (٨)

• كلمة حضرة صاحب السمو الأمير فى الساعات الأولى للعدوان العراقى على الكويت :

بسم الله الرحمن الرحيم

{ يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون } صدق الله العظيم .

يا أبناء شعبنا الكريم .. يا أهل الكويت . ياأبناء ذلك الرعيل الأول الذى عبر بحور المستحيل وبذل الدم والعرق رخيصا من أجل أن تكون الكويت عزيزة الجانب شامخة الهامة ... أتحدث إليكم اليوم ومشاعر الألم والحزن تعتصر قلبى ... الألم لأن كويتنا العزيزة تعرضت لعدوان غاشم استهدف أرضنا وشعبنا بعدما إجتاحت هذا البلد الصغير الآمن المسالم مئات الدبابات ، وانهال عليه عشرات الألوف من الجنود وعصفت بسمائه الصافية جموع الطائرات تنشر الرعب والدمار وما يحزننا ، أيها الاخوة ، أن مصدر هذا العدوان الغاشم لم يكن عدوا معروفا فنتقى شره أو بعيدا عنا فنرتاب فى أمره .. بل ويا للأسف الشديد ، جاء العدوان من أخ وجار قريب ... شددنا أزره فى محنته ووقفنا إلى جانبه فى ضيقه . وأصابنا من جراء ذلك ما أصابنا ... وكنا نقول : أن هذا واجب الأخوة والعروبة وحق الجوار . ولانملك إزاء هذا إلا أن نقول : حسبنا الله ونعم الوكيل ..

الاخوة والاخوات :

إذا كان هذا العدوان قد تمكن من احتلال أرضنا فإنه لن يتمكن أبدا من احتلال عزيمتنا . وإذا كان المعتدون قد استولوا على مرافقنا ومنشآتنا العامة فإنهم لن يستطيعوا أبدا الاستيلاء على إرادتنا . فعزيمتنا وإرادتنا هما عزيمة وإرادة آبائنا

وأجدادنا الذين واجهوا أعتى التحديات فلم تلن لهم قناة ولم يخضعوا لأى عدوان . وكويت اليوم هى كويت الأمس ... أرض العزة والكرامة ...بلد الرجال ومنبت الأبطال .. لم تطاطئ رأسها للغزاة ولا خفضت جبينها للمعتدين وسيشهد التاريخ أن الكويت مـر بمحن كثيرة وآلام جسيمة وتعرض لاعتداءات وغزوات متعددة على مــر الزمن . ولكن بصمود الكويتيين وعزيمتهم وإيمانهم بقيت الكويت مرفوعة الراية ، شامخة الكرامة .

وبقدر ما سجل التاريخ للكويت هذه المشرفة فى أوسع صفحاته ، سجل للمعتدى فى الوقت نفسه صفحات مظلمة من العار والخزى

الاخوة والاخوات :

سوف يسجل لكم التاريخ يا أبناء هذا الجيل ، أهل الكويت ، أنكم واجهتم أشد المحن ضراوة فلم تستكينوا ، وأنكم قاسيتم أحلك الساعات فلم تهنوا ، وأنكم وقفتم فى وجه جبروت القوة ولم تخضعوا . ولسوف يذكر لكم التاريخ أنكم وقفتم صفا واحدا فى وجه العدوان ، وأن المعتدين لم يجدوا فيكم ثغرة ينفذون منها إلى ضرب وحدتنا وتماسك شعبنا .

يا أبناء الكويت :

إن التاريخ سيسجل لكم بصفحات الفخر والعز كما سجل لابائكم وأجدادكم من قبلكم تلك الوقفة الشجاعة والتصدى الباسل الذى قمتم به وقامت به قواتكم المسلحة من جيش وحرس وطنى وشرطة لمواجهة جحافل العدوان بقلوب ثابتة مؤمنة بالله ومؤمنة بكل ذرة من تراب الوطن رواها الآباء والأجداد بالدم والعرق . واعلموا ، أيها الاخوة ، أننا لسنا وحدنا فى مواجهة العدوان فمعنا العرب والمسلمون . كما تقف معنا دول العالم التى لم تتردد لحظة فى رفع صوتها عاليا استنكاراً وإدانة للعدوان وفوق هذاكله فإننا أصحاب حق ندفع الظلم والعدوان عن

وطننا ونصون شرفنا وعرضنا ونذود عن سيادتنا واستقلالنا .

والله معنا جميعا وهو نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وثيقة رقم (٩)

• بيان مجلس وزراء الخارجية العرب فى ١٩٩٠/٨/٣ .

إن مجلس جامعة الدول العربية فى دورته غير العادية المفتتحة بتاريخ ١١ محر ١٤١١ هـ الموافق ١٩٩٠/٨/٢ م. فى القاهرة * وبناء على الطلب المقدم من دول الكويت لعقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة للنظر فى العدوان العراقى عل الكويت .

* وبناء على المادتين الخامسة والسادسة من ميثاق جامعة الدول العربية .

* وبناء على المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة .

* وبناء على المادة الثانية من ميثاق التضامن العربى الذى وافق عليه مؤتمر القمة العربى الثالث فى الدار البيضاء .

يقرر :

١ ـ إدانة العدوان العراقى على دولة الكويت ورفض أية آثار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاته .

٢ ـ إستنكار سفك الدماء وتدمير المنشآت .

٣ ـ مطالبة العراق بالإنسحاب الفورى وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل ١٠ محرم١٤١١ هـ/ الموافق ١ /٨ / ١٩٩٠

٤ ـ رفع الأمر إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو رؤساء الدول العربية للنظر فى عقد إجتماع قمة طارئ لمناقشة العدوان ولبحث سبل التوصل إلى حل تفاوضى دائم ومقبول من الطرفين المعنيين يستلهم تراث الأمة العربية وروح الأخوة والتضامن

ويسترشد بالنظام القانونى العربى القائم .

٥ ـ تأكيد تمسكه المتين بالحفاظ عل السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء وتجديد حرصه على المبادئ التى تضمنها ميثاق جامعة الدول العربية بعدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات التى قد تنشأ بين الدول الأعضاء واحترام النظم الداخلية القائمة فيها وعدم القيام بأى عمل يرمى إلى تغييرها .

٦ ـ رفض المجلس القاطع لأى تدخل أو محاولة تدخـل أجنبى فى الشئون العربية .

٧ ـ تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وإخطار المجلس بما يستجد .

٨ ـ إعتبار المجلس دورته غير العادية فى حالة إنعقاد مستمر.

وثيقة رقم (١٠)

بيان وزارة الخارجية المصرية فى ٣ / ٨ / ١٩٩٠

أصدرت وزارة الخارجية بيانا فى ٣ أغسطس ١٩٩٠ بشأن الغزو العراقى للكويت فيما يلى نصه :

بعد ان اسفرت المساعى الكثيفة التى بذلت مؤخرا لإحتواء الخلاف بين العراق والكويت عن موافقة قادة البلدين الشقيقتن على الدخول فى حوار ودى تمهيدا لتسوية الخلافات القائمة بينهما وبعد أن عقدت جلسة الحوار الاولى فى جدة وسط توقعات متزايدة وآمال تولدت لدى الجماهير العربية بانفراج الأزمة فوجئت جمهورية مصر العربية بالغزو العراقى للكويت وما ترتب عليه من مضاعفات مؤسفة من ومخالفة لأحكام القانون ومبادىء الشرعية الدولية . فانه يشكل اخلالا واضحا بتعهد جميع الاقطار العربية بعدم التدخل فى الشئون الداخلية لبعضها البعض وهو تعهد منصوص عليه صراحة فى ميثاق جامعة الدول العربيجة وأكدته المؤتمرات العربية الأخيرة التى اضطلع فيها العراق بدور بارز فى تثبيت الالتزام بهذا المبدأ وفى المطالبة بتعميق مفهوم التضامن العربى، وترى مصر فى ضوء هذه الحقائق ان الوضع يتطلب اتخاذ الخطوات التالية فورا دون أبطاء .

أولا : انسحاب القوات العراقية من الاراضى الكويتية .

ثانيا : الكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فى الكويت بالقوة وترك الشئون الداخلية للكويت للشعب الكويتى الشقيق يقررها بارادته الحرة وقراره المستقل .

ثالثا : ارتباط البلدين بأسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما عن طريق المفاوضات السلمية .

وثيقة رقم (١١)

• بيان المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية

(القاهرة فى ٥ / ٨ / ١٩٩٠) .

تلقى المؤتمر بعميق الأسف أنباء الاحداث المأساوية التى نشبت بين عضوين من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامى هما العراق والكويت والتى تصادف وقوعها خلال انعقاد هذا المؤتمر فى وقت كانت فيه الأمال معقودة فيه على قرب نجاح الاتصالات المباشرة التى كانت جهود عربية أخوية مخلصة قد نجحت فى ترتيبها لإحتواء الأزمة التى نشبت بين البلدين الشقيقين والتوصل إلى تسوية سلمية مرضية للخلاف بينهما .

ويعرب المؤتمر عن تأييده للبيان الدى أصدره الأمين العام للمنظمة فى هذا الصدد يوم الحادى عشر من محرم١٤١١هـ الموافق الثانى من أغسطس ١٩٩٠ م .

ويدين المؤتمر العدوان العراقى على الكويت ويرفض أية آثار مترتبة عليه مع عدم الاعتراف بتباعاته ويطالب بالانسحاب الفورى للقوات العراقية{ من الأراضى الكويتية والعودة إلى مواقعها قبل العاشر من محرم ١٤١١ هـ الموافق الأول من أغسطس ١٩٩٠ م والالتزام بمبادئ ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى وبصفة خاصة فيما نصت عليه من ضرورة تسوية المنازعات بين الدول الإعضاء بالوسائل السلمية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لأى دولة .

كما يطالب البلدين بمراعاة مقتضيات حسن الجوار وعدم محاولة تغيير النظام الداخلى فى أى منهما بالقوة واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضى كل دولة وامتناع الدول الأعضاء عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد وحدة وسلامة الأراضى والاستقلال السياسى لأى منهما . وإذ أحيط المؤتمر علماً بإعلان

الحكومة العراقية عزمها على سحب قواتها المسلحة من الكويت فإن المؤتمر سيتابع تنفيذ هذا التعهد دون قيد أو شرط من الجانب العراقى مؤيداً نظام الحكم الشرعى فى الكويت بقيادة صاحب السمو أمير الكويت ورئيس القمة الإسلامية الخامسة كما يؤكد تضامنه التام مع أمير الكويت وحكومتها وشعبها .

وثيقة رقم (١٢)

وقائع القمة العربية الطارئة فى القاهرة فى ١٩٩٠/٨/١٠

١ ـ كلمة الرئيس مبارك فى افتتاح القمة

بسم الله الرحمن الرحيم .. نفتتح مؤتمر القمة غير العادية الطارىء الذى يعقد للنظر فى التطورات الخطيرة التى يشهدها العالم العربى بغرض تطويق الازمة الحالية التى تهدد أمن وسلامة المنطقة ومحاولة ايجاد حل لها يستند الى الشرعية الدولية والى مبادئ وميثاق جامعة الدول العربية واستأذنكم فى القاء كلمتى فى بداية هذا المؤتمر .

اصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وامراء الاقطار العربية الشقيقة اسمحوا لى ان ارحب بكم أيها الاخوة فى بلدكم الثانى مصر .. وان اعبر لكم عن خالص الامتنان والتقدير لاستجابتكم الجماعية والتلقائية لدعوتنا لعقد هذا المؤتمر الطارئ بالقاهرة لبحث قضية هامة عاجلة تشغل اذهان شعوبنا فى الوطن العربى على امتداده وتسبب كثيرا من القلق لمعظم شعوب العالم التى تتطلع الى الامة العربية فى هذه اللحظات الحرجة فى محاولة للتعرف على حقيقة ما يدور على اراضيها والتساؤل عما ستفعله للخروج من المأزق الذى وضعت فيه بعد الاحداث الاخيرة .

ان خطبا جللا قد وقع على ارضنا فى الايام الماضية وقد حدث على نحو مفاجئ وبصورة لم تشهدها امتنا العربية فى تاريخها القديم والحديث ويخالف توقعات الجماهير العربية فى الشرق والغرب فكان طبيعيا ان تكون له انعكاساته واصداؤه المدوية الجسيمة بالنسبة لنا جميعا ومن ثم فان المسئولية تنعقد علينا فرديا وجماعيا للتصدى لهذه المخاطر .

واود ان اقر فى بداية كلمتى ان هذا المؤتمر لم يقصد به ولن يكون ساحة لاحراج القطر العراقى الشقيق وتوجيه الاتهامات له بصورة أو باخرى أو النيل من دوره واعتباره . فنحن جميعا نعتز بالعراق وشعبه ونعتز بدوره كرافد من روافد القدرة العربية عبر تاريخ امتنا الطويلة . حريصون على العراق .

اننا جميعا حريصون على العراق بكل ما يمثله الشعب الحضاره ؛ القدرة ، الدور . وليس منا من يقبل التفريط فى اى عنصر من هذه العناصر الاساسية فى البنيان العربى ويعلم الله ان هذا الحرص على العراق ومنجزاته وسيادته كان هو السبب الذى دفعنا جميعا الى التسابق من اجل احتواء الازمة التى ثارت بسبب خلافات بين العراق ودولة الكويت الشقيقين والتى تحتل فى قلوبنا جميعا مكانة لا تختلف عن مكانة الاخر . ولذا فنحن لا ننحاز لطرف على حساب الاخر لان مفهوم الامة لدينا يستلزم اننا نسلم أولاً وقبل كل شئ بان جميع الاقطار العربية تحتل نفس الموقع فى الإطار العام وانها تشكل حلقات متكافئة فى منظومة الاسرة العربية بصرف النظر عما تملكه من عناصر القوة البشرية او المادية او العسكرية لان القوة هى طرف العرب جميعا وليست قوة احد ضد اخر او قوة دولة على حساب دولة اخرى .

وبغير هذا لا ينبغى لنا ان نستخدم تعبير الامة العربية .

ايها الاخوة الاعزاء .

لسنا بحاجة للخوض فى تفاصيل الاحداث التى وقعت فى الشهر الماضى والايام التى انقضت من هذا الشهر فتلك وقائع نعرفها جميعا وندرك ابعادها ونتائجها .

كما اننا نعلم علم اليقين انها اصبحت تستأثر باهتمام العالم بشرقه وغربه وشماله وجنوبه وتفتح الباب لمضاعفات خطيرة لن تتوقف عند حدود بلد عربى معين او تفرق بين نظام واخر بل انها سوف تجرف الجميع وتعصف بأمنهم واستقرارهم فى

الحاضر والمستقبل وتحول المنجزات التى حققوها الى هدائم تزرفها الرياح وتذهب سدى . ويكفى فى هذه العجالة ان اشير الى نقاط معينه اراها ضرورية وحيوية للخروج من هذا المأزق .

اولا : ان الخيار امامنا واضح بين عمل عربى ليصون المصالح العليا للامة العربية ويحفظ لنا العراق والكويت معا على اساس المبادئ التى ارتضيناها ليصلا بين المباح والمحرم وبين الحق والباطل واما تدخل خارجى لا قول لنا فيه ولا سيطرة لنا عليه ولا يمكن ان يكون المحرك اليه هو الحفاظ على كيان العرب وحقوقهم بل انه سوف يسترشد بالضرورة باهداف القوى التى تتطلع به وتسانده .

وبعبارة اخرى فليس من البدائل المطروحة او المقبولة ان يبقى الوضع على ما هو عليه لانه وضع مختل متفجر يتفاقم كل يوم من سيئ الى اسوأ ويحمل بين ثناياه مخاطر جمة لنا جميعا .

ثانيا : إن المظلة العربية للخروج من هذا المأزق تمثل الخيار المأمون والمضمون الذى التزمنا جميعا بقبوله يوم وقعنا ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والبديل الذى كرسناه فى العمل العربى والممارسة لمتصلة قرابة نصف قرن وكانت فترة مشحونة مليئة بالمنازعات التى افرزتها عوامل متشابكة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحصول الاقطار العربية على استقلالها والاختلاف فى الرؤية فى كثير من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ثالثا : انه اذا كان هدف الوحدة العربية هدفا عزيزا غاليا علينا جيعا فأنه لا بد ان نضع له اطاره السليم وآلياته ووسائل تحقيقه بالتدريج الذى يأخذ الامر الواقع بعين الاعتبار والالتزام بتوفير عنصر التآخى لدى كافة الاطراف فلم يعد من الجائز ان تتحقق الوحدة بقوة السلاح كما كان يحدث فى الازمان الغابرة .. كما انه ليس من الجائز ان تفرض على شعب بعينه لاعتبارات تاريخية أو جغرافية او اقتصادية

معينة او تحت ضغط او اكراه .

رابعاً : ان مبدأ اللجوء الى القوة داخل الاسرة العربية هو مبدأ مرفوض بالنظر الى الخطوة التى يمثلها للنظام العربى كله فهو ينهى تماما مفهوم التضامن العربى ويضرب فى مقتل فكرة وحدة المصلحة والمصير ويدفع العربى مرغما التفكير فى اخيه العربى على اساس انه قد يشكل خطرا عليه وعلى امنه ومصالحة وتلك هواجس كفيله بنسف الاساس الذى يقوم عليه كيان الامة الواحدة ويتصل بهذا المبدأ قضية اخرى لا تقل عنه اهمية وهى ضرورة الالتزام بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية لان هذا التدخل كان من الاساليب التى تلجأ اليه القوى الكبرى عند تعاملها مع الدول الصغيرة لتعصف بسيادتها وتهيمن على شئونها .

ولهذا فقد عنى ميثاق الامم المتحدة الذى وضع فى اعقاب الحرب العالمية الثانية بابراز أهمية هذا الالتزام .

ويحضرنا فى هذا المقام ان الاخ الرئيس صدام حسين قد عنى عناية خاصة بهدف تحريم استخدام القوة بين الاقطار العربية فنراه يحرص على اصدار اعلان قومى فى الثامن من فبراير عام ١٩٨٠ نص فى مادته الثانية على ما يلى بالحرف الواحد .. تحريم اللجوء الى القوات المسلحة من قبل اية دولة عربية ضد . اى دولة عربية اخرى وفض اى منازعات يمكن ان تنشأ بين الدول العربية بالوسائل السلمية وفى ظل مبادىء العمل القومى المشترك والمصلحة العربية العليا .

وقد تكرر هذا الالتزام على لسان الاخ الرئيس فى مناسبات عديدة بصورة تثبت انه يشكل حجر الزاوية فى فكر القيادة العربية ومنهجها . خامساً : إن مبدأ الاستيلاء على الأرض بالقوة يشكل تهديداً جسيماً للأمة العربية بالفعل وإضراراً بقضاياها الأساسية وإضعافاً للحجج التى تسوقها فى المحافل الدولية وهى تسعى لحماية حقوقها ومصالحها لسنا فى حاجة إلى تحديد هذه الأضرار فهى معروفة لنا

جميعاً وبكل تفاصيلها .

سادساً : إن مفهوم الأمن القومى العربى ، وهو موضوع فى غاية الأهمية لأن الأمن هو أساس الوجود وهو الشرط الأساسى الذى لا غنى عنه للبقاء والتطور والتقدم والعنصر الذى يجعل الإنسان قادراً على الإنجاز والإبداع .

وقد بذلت محاولات عديدة للتوصل إلى رؤية مشتركة للأمن القومى العربى نتفق عليها ونتبناها ونلتزم بها .

لقد تطرقنا إلى هذا الموضوع فى كثير من مداولاتنا فى مؤتمر قمة الرباط فى العام الماضى وفى مؤتمر قمة بغداد الأخير .

ومازال هناك الكثير الذى يمكن إضافته حتى تتبلور تلك الرؤية المتكاملة مستوحاه من المواقف التى وقفناها ومن إيماننا بالعلاقة المصيرية التى تربطنا وتعريفنا للأخطار التى تواجهنا .

وعندما نتوصل إلى صياغة هذا المفهوم الواحد للأمن العربى فإنه يكون طبيعياً عندئذ أن نتفق على اقتسام المسئولية والتبعات كل فى حدود قدرته وطاقاته طالما أننا سوف نقتسم المكاسب الناتجه عن إقامة نظام منيع للأمن القومى العربى يحمى مصالحنا ويذود عن ديارنا ومقدساتنا .

سابعاً : إننا يجب أن نولى اهتمامنا خاصة بأمن جميع الأقطار العربية فى الخليج وتعزيز شعوب أبنائها بالأمان والاستقرار فمن المقطوع به أن الأحداث الأخيرة قد عصفت بإحساسهم بالأمن والطمأنينه وبدلت رؤيته للأخطار المحدقة بهم ومصادرها ولطبيعة العلاقات بين الأقطار الخليجية والبلدان المجاورة .

واحب ان نطمئن اشقاؤنا فى كل دول الخليج الى اننا ملتزمون بإيقاف الفتنة قبل ان تستفحل ويستشرى خطرها وحاسد يتشفى فى أبناء الاسرة الواحدة الذين انقلبوا

على انفسهم وتورطوا فى قتال لا يمكن ان يسفر عن غالب ومغلوب او منتصر ومهزوم فكلنا خاسرون فى مصالحنا وامننا وهيبتنا لدى سائر الامم والشعوب .

ثامناً : ان الطريق معد للتوصل الى اتفاق حول النقاط الرئيسية التى تؤدى الى الخروج من هذا المأزق فاذاخلصت النوايا وصحت العزائم فان لدينا من الصيغ ما يتيح لنا ان نضع حدا لهذه الازمة خلال ايام معدودة ولنا فى القرار الذى اصدره مجلس الجامعة العربية فى الثالث من هذا الشهر بداية نستطيع ان نبنى عليها ونضيف اليها . المهم فى كل هذا ان يكون واضحا انه لا حل للازمة ولا خروج من المأرق الا بانسحاب القوات العراقية من ارض الكويت وترك شئون الكويت الداخلية لشعبه دون معقب عليها او رقيب واحترام الوضع الشرعى للحكومة كما كان قائما قبل وقوع الغزو العراقى وكما هو معترف به من العالم أجمع وإلغاء كافة القرارات والاجراءات التى صدرت على خلاف ذلك . لقد دقت نواقيس الخطر فى مرحلة من ادق مراحل النضال العربى وتعاظمت التهديدات والتحديات التى تواجهنا ونحن نرنو بابصارنا الى فجر جديد يسوده السلام والاستقرار والتقدم هل تعجز امتنا صاحبة التراث الحاضرى الهائل والرصيد الروحى الحافل عن استعياب حقيقة التحديات والتهديدات التى تصادف طريقها . وهل تنصرف شعوبنا الى خلافات مصطنعة وعداوات مفتعله لا جذور لها فى تاريخنا وتراثنا وتبتعد عن الاهداف القومية الكبرى التى ترسخ وجودها وتعمق كيانها وتصون مصالحها . كلا لن يكون هذا لن يكون عربى القرن الحادى والعشرين هو العاجز والتائه فى ظلمات الجهل والشلل ولن تكون الامة العربية هى الرجل المريض فى هذا العصر . ولن تضيع سدى ارواح الشهداء الذين سقطوا فداء أوطانهم وامتهم فى كل شبر من الارض العربية الطيبة ولن نضل طريقنا او نخطئ اهدافنا .

اهدافنا مزيد من القوة مزيد من العزة لكل شعب عربى وسيلتنا مزيد من التضامن العربى الشامل الذى يظلل جميع افراد الاسرة الكبيرة اينما كانوا وتحت

اى ظروف وجدوا ايماننا جازم بأن كل ما يصيب شعبا عربيا من ضرر هو ضرر علينا جميعا وبنفس القدر .

مسيرتنا يرعاها الله وتصونها المبادئ وتحفظها القيم الرفيعة من الذلل والخطأ قلوبنا طاهرة مطهرة وسرائرنا نقية تدفعنا الى توحيد صفوفنا وجمع كلمتنا على طريق الحق والخير فلنمض الى العمل فى هذه اللحظات العصيبة مزودين بدعاء شعوبنا بأن يلهمنا الله الرؤية ويمنحنا القوة لتحقيق ما يتطلع اليه كل عربى أينما كان موقعه وموطنه والله يوفقنا ويهدى خطانا ويرعى عملنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

*****

٢ ـ البيان الختامى للقمة

ـ ان مؤتمر القمة العربى غير العادى ، المنعقد فى القاهرة (جمهورية مصر العربية) يومى ١٩ و ٢٠ المحرم ١٤١١ هـ، الموافقين ٩ و١٠/٨/١٩٩٠ م

ـ بعد الاطلاع على قرار مجلس جامعة الدول العربية الذى انعقد فى دورة غير عادية فى القاهرة يومى ٢ و ٣ أغسطس/ آب ١٩٩٠ .

ـ وبعد الاطلاع على البيان الصادر عن المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية الذى صدر بالقاهرة الخامس من أغسطس / آب ١٩٩٠ .

ـ وانطلاقا من احكام ميثاق الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية .

ـ وانطلاقا من ميثاق الامم المتحدة وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والمادتين ٢٥ و ٥١ .

- وادراكا للمسئولية التاريخية الجسيمة التى تمليها الظروف الصعبة الناجمة عن الاجتياح العراقى للكويت وانعكاساته الخطيرة على الوطن العربى والامن القومى العربى ومصالح الامة العربية العليا .

يقرر

١ - تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر فى ١٩٩٠/٨/٢ وبيان منظمة المؤتمر الإسلامى الصادر فى ١٩٩٠/٨/٤ .

٢ - تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الامن رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢ ورقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦ ورقم ٦٦٢ بتاريخ ٩/ ٨/ ١٩٩٠ بوصفها تعبيرا عن الشرعية الدولية .

٣ - ادانة العدوان العراقى على دولة الكويت الشقيقة وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت اليه ولا بأى نتائج اخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للاراضى الكويتية ، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فورا واعادتها الى مواقعها السابقة على تاريخ ١ /٨ / ١٩٩٠ .

٤ - تأكيد سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الاقليمية باعتباره دولة عضواً فى جامعة الدول العربية وفى الامم المتحدة والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعى الذى كان قائما فى الكويت قبل الغزو العراقى ، وتأييده فى كل ما يتخذه من اجراءات لتحرير ارضه وتحقيق سيادته

٥ - شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية وتأكيد التضامن العربى الكامل معها ومع دول الخليج العربية الآخرى وتأييد الاجراءات التى تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الاخرى اعمالا لحق الدفاع الشرعى وفقا لاحكام المادة

الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية والمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة ولقرار مجلس الامن رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦ ، على ان يتم وقف هذه الاجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت .

٦ ـ الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أى عدوان خارجى .

٧ ـ تكليف الأمين العام للجامعة العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير عنه خلال خمسة عشر يوماً إلى مجلس الجامعة لاتخاذ مايراه فى هذا الشأن .

وثيقة رقم (١٣)

• تصريح لسمو الشيخ سعد العبد الله الصباح ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء فى زيارته للإسكندرية .

يطيب لى دائماً أن أجىء إلى مصر الشقيقة ..مصر الشهامة والشرف والأصالة والمواقف المبدئية العادلة .. بطلة العبور المجيد التى تبنت قضايا العروبة وحاربت فى سبيلها عشرات السنين وتحملت أقصى الضغوط وقدمت أغلى التضحيات فلم تمن على أحد ولم تستكبر على أحد ولم تحنث بعهد أو غدرت بأخ أو صديق ولم تعتد على جار أو تطمع فى قريب أو بعيد ، فلقد كانت كريمة حتى فى شدتها معطاءه فى عسرها وظلت دائماً طاهرة القلب نظيفة اليد .. عفيفة اللسان .

جئت اليوم لأنقل إلى مصر العزيزة رئيساً وحكومة وشعباً شكر وتقدير شقيقتها الكويت أميراً وحكومة وشعباً لموقف مصر المشرف برفضها للعدوان الذى وقع على دولة الكويت وإصرارها على وجوب إنسحاب قوات الغزو من جميع الأراضى الكويتية وتمسكها بالسلطة الشرعية لدولة الكويت ودعمها لها .

كما أنقل لشعب مصر الشقيق تحيات إخوانهم أهل الكويت الذين يتعرضون الآن للقتل والبطش والإرهاب على يد قوات الغزو والعدوان والتى هى للأسى وللأسف الشديد قوات عربية لبلد عربى مجاور لنا لم نتوقع منه أبداً الغدر والعدوان .

وأتطلع إلى لقاء فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك الذى جسد بموقفه الشجاع روح مصر الأصيلة فى إدانة العدوان ومواجهة المعتدى ومساندة الحق والعدل وإلى التشاور مع فخامته حول العدوان الغاشم على الكويت وشعبها .

وثيقة رقم (١٤)

• أمر أميرى بتحديد المقر المؤقت لحكومة الكويت .

فوجىء العالم فى فجر الثانى من أغسطس الجارى بالغزو العراقى لدولة الكويت بما يمثل إعتداء شائناً على دولة عربية مسلمة .

ولقد استنكرت دول العالم أجمع شرقه وغربه هذا العدوان ورفضت جميع المنظمات العربية والإسلامية والدولية وعلى الأخص جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومؤتمر القمة العربى فى قرارات حاسمة ما ترتب على هذا الغزو من آثار ووقف المجتمع الدولى بأسره ضد أى مساس باستقلال دولة الكويت وسيادتها الكاملة على أرضها فى ظل حكومتها الشرعية وبقيادة أميرها .

وإذا كان شعب الكويت قد هب مدافعاً عن وطنه والذود عن ترابه مضحياً بالدم والمال .. ونهض جميع المواطنين لتحرير أرض الوطن واستبقاء رايته عالية خفاقة بالعزة والكرامة وذلك فى وحدة وعزم وإصرار مما يجعلنا على يقين وثقة فى عودة الأوضاع فى دولة الكويت إلى ما كانت عليه فى القريب العاجل إنشاء الله ، إلا أن الظروف الحالية قد استدعت ترتيب بعض الأمور فى شأن مقر الحكومة المؤقت وآدائها لواجباتها فى خدمة المواطنين والمقيمين .

ومن أجل ذلك وبعد الاطلاع على الدستور وعلى الأمر الأميرى الصادر فى ٢٧ شوال ١٤٠٦ هـ الموافق ٣ يولية ١٩٨٦ :

أصدرنا الأمر التالى :

(مادة أولى)

تنعقد حكومة دولة الكويت بصفة مؤقتة فى المملكمة العربية السعودية أو فى أي مكان آخر يختاره الأمير .

(مادة ثانية)

يتولى الوزراء كل فيما يخصه مباشرة الأعمال المعهودة إليه وتقديم الخدمات اللازمة للكويتيين والمقيمين على أرض دولة الكويت ومن يتواجد منهم بالخارج وذلك فى إطار الظروف القائمة والإمكانات المتاحة ويمارسون صلاحياتهم فى ذلك مع مراعاة النظم المعمول بها فى دولة المقر والقواعد والأعراف الدولية .

(مادة ثالثة)

مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة يتولى كل من وزير المالية أو وزير العدل والشئون القانونية مجتمعين أو منفردين أو من يفوضه كل منهما وفقاً للقواعد التى يقررها مجلس الوزراء إتخاذ كافة الإجراءات القانونية للمحافظة والحصول على أموال الحكومة الكويتية ومؤسساتها وهيئاتها العامه والشركات المملوكة كلها أو جزء منها للدولة سواء ما كان منها بداخل الكويت أو بالخارج وتحرير ما جمد لها من أرصدة أو حقوق أو ممتلكات وفتح حسابات لها بذلك فى البنوك التى يعتمدها مجلس الوزراء .

(مادة رابعة)

يجعل كل من وزير المالية أو وزير العدل والشئون القانونية أو من يفوضه أى منهما على حماية أموال المؤسسات والشركات الخاصة والأفراد الكويتيين المقارية والمنقولة وضمان حصولهم على مستحقاتهم وتحرير ما جمد منها بالخارج واتخاذ الإجراءات الكاملة بعدم وقوعها تحت يد أية سلطة أو جهة أخرى ويكون لهم فى ذلك صلاحيات الوكيل العام الرسمى .

(مادة خامسة)

يقع منعدماً أى تشريع أو نظام أو قرار أو إجراء يصدر عن أية سلطة أو جهة

تزعم أن لها ولاية على أرض الكويت أو ما يمس سيادتها واستقلالها ولا يتبع فى ذلك إلا ما يصدر عن الحكومة الشرعية لدولة الكويت .

كما يعتبر باطلاً بطلاناً مطلقاً وغير قابل للتنفيذ أى تصرف أو عقد أو تعامل يتم بالإكراه المادى أو المعنوى ودون الرضاء الكامل أى شخص اعتبارى أو طبيعى كويتى ويجوز إثبات ذلك بكافة الدلائل وطرق الإثبات .

(مادة سادسة)

ترتب الأوضاع المالية للدولة وفقاً للموارد المتاحة بقرارات من مجلس الوزراء .

(مادة سابعة)

يوقف العمل بأى نص يخالف أحكام هذا الأمر ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر فى الجريدة الرسمية . ويبلغ بالطرق الدبلوماسية لحكومات الدول الأخرى

جابر الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

صدر فى ١٢ محرم ١٤١١ هـ

الموافق ٣ أغسطس ١٩٩٠ م

وثيقة رقم (١٥)

نداء الرئيس مبارك إلى الرئيس العراقى

فى ١٥ / ١ / ١٩٩١

وجه الرئيس مبارك نداء أخيراً إلى الرئيس العراقى صدام حسين ناشده فيه أن يتجرد من كل اعتبارات ذاتيه لإنقاذ السلام .. وإنقاذ شعبه وأطفال العراق وأسر شهدائه من ويلات الحرب ورؤى الدمار التى يمتلك وحده أن ينقذها .. وفيما يلى نص النداء.

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة المواطنون

أعرف أنه لا حديث الآن فى كل بيت وبين كل الآباء والأمهات والأبناء إلا حديث هذه الساعات القليلة الفاصلة بين الحرب والسلام ليس حديث شعب مصر أو الشعوب العربية والإسلامية وحدها ولكنه حديث شعوب العالم أجمع عما يمكن أن تحمله الساعات القليلة القادمة من توقعات حرب مدمرة لا يرجوها أى إنسان فى أية دولة أو من أمل عريض فى سلام ينقذ الأرواح ويبعد عنا كل الرؤى المظلمة من الدمار والضحايا .

إنها ساعات قليلة ويتقرر مصير أخطر حدث فى تاريخ البشرية منذ نصف قرن من الزمان عندما كانت الحرب العالمية الثانية .. وعندما انتهت بملايين الضحايا وبخراب شامل فى عدد كبير من دول العالم مما دعا جميع شعوب الأرض أن تتجمع برأى واحد حول فكرة السلام وتجنيب البشرية ويلات الحروب وشرورها .

والموقف اليوم أخطر كثيراً على أرضنا العربية وبالنسبة لشعوبنا بعد أن تطورت آلات الحرب الشيطانية إلى ما يضاعف خسائر الأرواح ويزيد من آثار الدمار

والخراب ..

ولهذا فإن العالم أجمع يسعى بقيادته المقدرة للمسئولية إلى إنقاذ السلام ولو فى اللحظات الأخيرة .. وليس سراً أننا شاركنا فى هذا السعى ولا نزال نشارك باتصالات مستمرة مع كل القوى سواء فى عالمنا العربى أو على الصعيد الإسلامى أو فى كل العواصم شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً .

ولسنا فى خصومه مع شعب العراق ولن نكون .. ولسنا فى خصومة شخصية مع الرئيس صدام حسين حاكم العراق ..

وقد نبعت كل مواقفنا منذ ساعات الأزمة الأولى وحتى الآن عن إيمان عميق بالسلام وعن اقتناع كامل بأن شعب العراق هو جزء لا ينفصل عن أمتنا العربية وبأن رئيس العراق يملك وحده أن يتخذ القرار الذى يحمى شعب العراق وكل شعب عربى وكافة الشعوب التى أصبحت طرفاً فى الأزمة يحميها من كوارث الحرب وآثارها الرهيبة .

إن شعوب العالم دون استثناء واحد تريد السلام . هذا دعاء الاباء والأمهات وحتى الأطفال فى صلاتهم كما أن العالم كله ممثلاً فى الأمم المتحدة قد أعلن موقفه وبذل مساعيه وتوحدت جميع الجهود الدولية فى أن يستمع رئيس العراق وأن يتخذ القرار الذى يعيد الطمأنينه إلى القلوب .

وإذا كان الرئيس العراقى قد رفض نداءاتنا المتكررة فى مصر ورفض كل رسائلنا التى وجهناها إليه بضمير خالص حماية لشعب العراق وسائر الشعوب المرتبطة بالأزمة وإذا كان الرئيس العراقى قد رفض نداءات غيرنا من قيادات العالم التى لا تضمر له شراً .

وإذا كان قد صور الموقف الخطير بأنه أمر كرامة قومية وهزة وطنية فأننى لا

أتردد لحظة فى أن أوجه إليه هذا النداء مهما ضاق الوقت واقتربت ساعة الخطر .

أناديه باسم كل أب وأم وكل طفل فى مصر أن يتجرد فكره من كل المعانى الذاتية الزائلة .. وأن تصفو روحه إلى لقاء ربه بكل ما تدعو إليه كلمات الله سبحانه وتعالى من حب وسلام .

بل إننى أناديه باسم كل أسرة على أرض العراق الشقيق كان لها شهيد فى حرب إيران ولم تجف دموعها بعد ولاتزال فى حدادها وأحزانها .. أناديه باسم كل شعب رأى واجبه القومى فى إرسال أبنائه لكى يقاتلوا دفاعاً عن مبدأ السلام .

أناديه فى هذه الساعات الفاصلة التى تطول فى مشاعر الملايين وقلوبهم بأثقالها وقلقها وكأنها بلا نهاية .. أناديه أن يقول كلمة السلام .. أناديه أن يذكر أن كرامة شعبه وعزته هى فى إقرار السلام أناديه وهو الذى ناشد دول العالم من قبل ألا يحرموا أطفال العراق من الحليب .

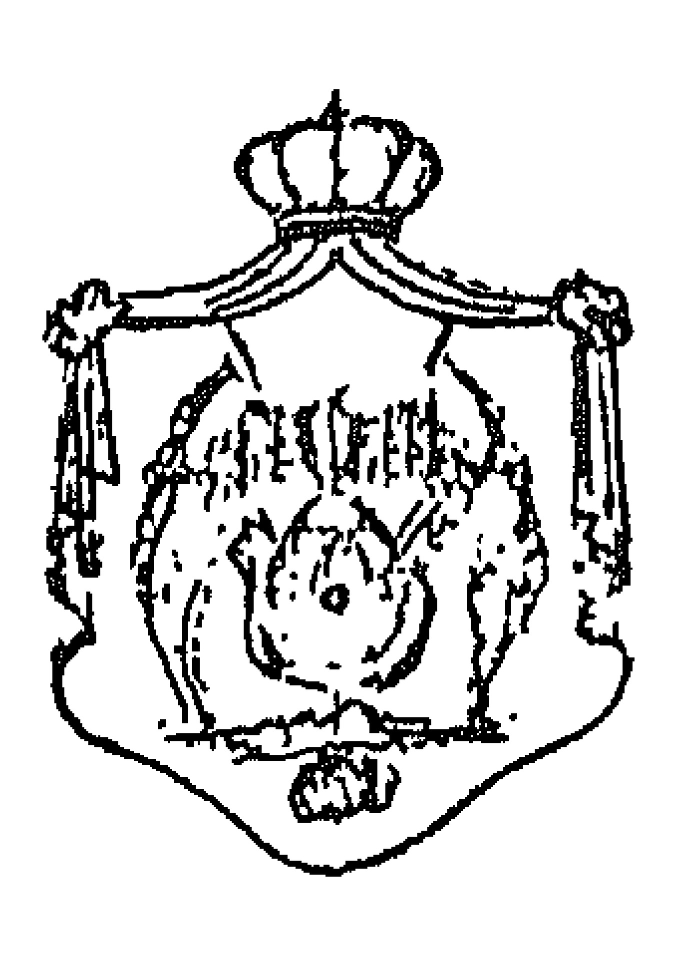
أناديه أن يحمى أطفال العراق من أشباح الموت ورؤى الدمار .. أناديه ألا يحجب عن عينيه مشاهد الآباء والأمهات فى كل مكان يتضرعون إلى السماء أن يحل السلام .. أناديه أن يتخذ القرار . كلمة واحدة تنقذ كل المصائر .. كلمة واحدة تنطلق بعدها أنشودة السلام والأمان على كل لسان .

كلمة واحدة أيها الأخوة والأخوات تنتصر الحياة وتخذل دعوة الفناء .. كلمة واحدة تعود بواقعنا إلى ماكنا عليه قبل الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ . لنتجه جميعاً إلى بناء الحاضر من أجل مستقبل سعيد كريم .. وهو من حق الإنسان على أخيه الإنسان .. أناديه ألا تتعثر كلمة السلام فى وعيه وضميره ولن يكون العالم كله على خطأ ولا يمكن أن تكون قيادات العالم بكل قواه الكبيرة والصغيرة لا يمكن أن تكون قد اجتمعت على موقف عداء منك أو من شعب العراق أو من جيش العراق ولسنا معك إلا ناصحين مخلصين .

أسأل الله جلت قدرته أن يتنعم عليك بسكينة النفس ونعمة الإيمان وأن يصل بنا جميعاِ إلى كلمة سواء .. هى السلام ولاشىء غير السلام .. ، هى النور يهدينا جميعاً فى دياجير الظلام إنه السميع المجيب .

والسلام عليك ورحمة الله وبركاته .

وثيقة رقم (١٦)



الكتاب الأبيض

الأردن وأزمة الخليج

آب ١٩٩٠ - آذار ١٩٩١

المملكة الاردنية الهاشمية

عمان - ١٩٩١

(١)

تهدف حكومة المملكة الأردنية الهاشمية من اصدارها هذا الكتاب الأبيض ، الى شرح سياساتها خلال مختلف مراحل ازمة الخليج ، بين صيف ١٩٩٠ واوائل سنة ١٩٩١ ، معززة ذلك بالوثائق المناسبة ، سواء اكانت من مصادر رسمية أو خاصة .

فقد بذلت القيادة الأردنية ، خلال سنوات عديدة ، وخاصة خلال تلك الفترة ، جهودا كبيرة لمنع تدهور العلاقات بين العراق والكويت ، وتشجيع الطرفين ، على الوصول الى حلول ودّية بينهما . ومع انفجار الوضع ، نتيجة غزو العراق الكويت ، ضاعفت الحكومة الأردنية جهودها هذه بهدف احتواء الأزمة ، ووضع حدّ لاحتلال الكويت ، ومعالجة جميع الاسباب التي ادت الى هذه الأزمة ، بالطرق السلمية ، ومن خلال الوساطة العربية .

وعندما فشلت هذه الجهود ، واصل الأردن طرح المبادرات لاقناع اعضاء الامم المتحدة مواصلة التركيز على اعتماد الوسائل الدبلوماسية لحل الأزمة ، وتحاشي القرارات التي قد تؤدي الى المواجهة العسكرية . وبالرغم من تعثر جهوده ، ظل الأردن يحاول جاهدا ، منع وقوع الاعتداءات ، التي قد تحدث اضرارا كبيرة ، ودمارا ، لا يمكن ترميمه على مختلف الصعد السياسية ، والاجتماعية والانسانية والبيئية في المنطقة .

وفي الوقت الذي يبذل الأردن الجهود لاصلاح الخلل الذي أصاب العلاقات العربية بسبب الأزمة ، ولازالة سوء التفاهم ومصادر الاحتكاك ، التي القت بظلالها على علاقاتنا الراسخة مع بعض الاصدقاء التقليديين فان المقصود من اصدار هذا الكتاب ليس فتح الجراح ، او القاء اللوم على هذه الجهة او تلك ،

لمواقف سابقة اتخذتها ، بل شرح الحقائق والدوافع وراء سياسات الاردن ، ازاء النزاع بين العراق والكويت ، وازاء التطورات الدولية التي نتجت عنه .

تؤمن القيادة الأردنية ، أن اعادة العلاقات الاخوية بين اعضاء الاسرة العربية ، وبين الأردن والمجموعة الدولية ، لن تتحقق من خلال محاولة انكار أو تناسي وجود وجهات نظر متعارضة ، وسياسات متضاربة . بل من خلال التسجيل الأمين والواقعي للاحداث والقرارات لكي يتم التعرف على الأخطاء وسوء التقدير ، وعلى أمل تحاشيها في المستقبل .

والحقيقة ان هنالك ثلاثة عوامل ، جعلت الاردن يلعب دورا نشطا في جميع مراحل أزمة الخليج وهي :

موقعه الجغرافي

علاقاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الوثيقة مع العراق والكويت والخليج ، ثم احساس الاردن العميق بانتمائه الى الاسرة العربية بالاضافة الى وحدة الهوية الثقافية ووحدة المصير

انشاء مجلس التعاون العربي الذي يجمع الاردن ومصر والعراق واليمن ، والذي ترأسه جلالة الملك الحسين سنة ١٩٩٠ ، وهي السنة الثانية لانشاء المجلس . وعليه فقد كان من الطبيعي اذن ، أن يلعب الاردن دورا قياديا ، في محاولته لتلافي الصراع بين بلدان تربطه بها علاقات مشتركة وثيقة ، وتجنيب شعوب المنطقة ، ويلات حرب رأى انها باتت وشيكة الوقوع .

لقد حافظ الاردن في جهوده تلك على موقف محايد بين جميع أطراف النزاع ، وذلك لكي يتمكن من القيام بدور الوسيط فمثل هذا الموقف ضروري لأية محاولة ناجحة لمنع تواجد

السطور الولايات المتحدة في مياه الخليج ، وقرار مجلس الشيوخ الامريكي في ٢٧ تموز / يوليو ١٩٩٠ بقطع جميع مساعدات المنتجات الغذائية ومنع نقل المعدات العسكرية والتكنولوجيا الى العراق . وفي ٢٩ تموز / يوليو ١٩٩٠ قام جلالة الملك الحسين بزيارة لبغداد ، ثم الكويت في اليوم التالي ، وحث المسؤولين في الحكومتين على ممارسة المزيد من المرونة ... وهي المحاولة التي اتضح فيما بعد انها كانت محاولة اللحظة الأخيرة لمنع حدوث الانفجار .

ولسوء الحظ فقد لوحظ أن السلطات الكويتية كانت تحمل مفهوما خاطئا لمعنى أمنها ، كما ترددت عن ادراك مستوى خطورة الموقف ، وتقدير الغضب الشديد ، الذي تملك القيادة العراقية ضد الكويت ، في وقت كانت جيوش البلدين متجمع عند الحدود . ولعل ذلك يعود الى اعتقاد الكويتيين بأن في وسعهم الاعتماد على العون الاجنبي الفوري ، في حالة تعرض الكويت لغزو خارجي .

ونتيجة ادراك العراق لخطر التدخل الخارجي وازاء التصلب في الموقف الكويتي اصبح اجتماع ممثلي الجانبين في جدة ، في الحادي والثلاثين من تموز مقضيا عليه بالفشل . وبالرغم من ذلك ، فان غزو الجيش العراقي الكويت ، في الساعات الاولى من صباح ٢ آب / اغسطس ١٩٩٠ كان مفاجأة للحكومة الاردنية . وقد ابلغ جلالة الملك الحسين بوقوع الغزو في تمام الساعة الخامسة والخمسين دقيقة صباحا ، عندما اتصل به هاتفيا خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ، ملك المملكة العربية السعودية وتمنى عليه ان يحث سيادة الرئيس صدام حسين على وقف الغزو عند حدود المنطقة المتنازع عليها ، بين العراق والكويت والى ان تتم تسوية النزاع برمته بالطرق السلمية ... وعندما سأل جلالة الملك الحسين من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عن المواقع التي وصلت اليها القوات

العراقية ، اصيب بصدمة عندما علم انها على بعد ستة كيلومترات تقريبا من مدينة الكويت ، وانها ما زالت تتقدم . وكانت حدود العراق واجوازه مطبقة ، وباءت محاولات الاتصال بالرئيس العراقي بالفشل ، حيث لم يرد الرئيس العراقي على محاولات جلالة الملك الحسين الاتصال به ، الا بعد الظهر . وقال الرئيس صدام حسين لجلالة الملك الحسين : ان الجيش العراقي ، واستجابة لطلب متزن من الدول العربية - وليس تحت التهديد او الاستفزاز او الادانة - سيكون مستعدا للانسحاب من الكويت - التي كان في ذلك الوقت قد استكمل احتلالها - وان الانسحاب سيبدأ خلال أيام ، وينتهي خلال اسابيع .

بعد تلك المكالمة الهاتفية بوقت قصير ، وفي نفس اليوم ٢ آب اغسطس ، قام جلالة الملك الحسين بزيارة الى الاسكندرية للقاء سيادة الرئيس مبارك، الذي تمنى عليه أن يزور بغداد بأسرع وقت ممكن ، وقد ايد جلالة الملك هذا التمني . ثم هاتف الزعيمان الاردني والمصري الرئيس الامريكي " جورج بوش " الذي اعتبر الغزو العراقي للكويت امرا مرفوضا، واعرب عن قلقه بخصوص مصير الاجانب في الكويت . وأبلغ جلالة الملك الحسين الرئيس الامريكي ، انه بحاجة الى (٤٨) ساعة ، يسافر خلالها الى العراق ، حيث سيحصل على التزامات محددة من سيادة الرئيس صدام حسين ، بخصوص انسحاب عراقي، يتم بموجب حل عربي، جرى بحثه في المكالمة الهاتفية بين جلالته والرئيس العراقي .

كذلك تم الاتفاق بين جلالة الحسين وسيادة الرئيس مبارك ، بان تؤجل الجامعة العربية اصدار قرار يتعلق بالغزو ، الى ما بعد نجاح او فشل مهمة جلالة الملك الحسين في بغداد . واتفق جلالة الملك الحسين وسيادة الرئيس حسني مبارك على ان

يستوضح جلالة الحسين موقف القيادة العراقية من المقترحين :
الاول :التزام عراقي بالانسحاب من الكويت بالسرعة الممكنة ،
والثاني موافقة العراق على حضور مؤتمر قمة مصغر في جدة ،
لبحث وتسوية جميع أوجه النزاع العراقي الكويتي .

ولقد أيد سيادة الرئيس حسني مبارك الاقتراحين بحماس
واضح ، وامر بوضع طائرة الرئيس الخاصة من طراز (G 4)
تحت تصرف وزير الخارجية الاردني، لنقله الى القاهرة ، للتداول
مع وزير الخارجية المصري ، خلال اجتماع وزراء خارجية الدول
العربية ، الذين سارعوا الى عقد جلسة في القاهرة ، بهدف تهدئة
وزراء خارجية دول الخليج ، الذين كانوا يلحّون على الجامعة
العربية بالاسراع في ادانة العراق

في صباح اليوم التالي : ٣ آب /اغسطس١٩٩٠ ، توجه
جلالة الملك الحسين الى بغداد ، بعد ان توقف بضع ساعات في
عمان ، حيث اجتمع بسيادة بالرئيس صدام حسين ، وحصل منه
على موافقته على حل للازمة في الاطار العربي . واتفق معه
على ان يحضر العراق القمة العربية المصغرة في جدة ، في
٥ آب / اغسطس ١٩٩٠، والتي ستضم زعماء الأردن ، ومصر ،
والسعودية واليمن . كما اتفق على الخطوط العريضة للحل ،
الذي كان جلالة الحسين قد بحثه مع سيادة الرئيس حسني
مبارك ، وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز،
والذي بموجبه ، سيبدأ العراق بالانسحاب المبكر جدا ، والذي
سيقرر مؤتمر القمة ، تاريخه وتوقيت البدء بتنفيذه ، أي
خلال ساعات . واتفق أيضا على أن يبلغ سيادة الرئيس صدام
حسين جلالة الملك الحسين ، بتفاصيل الموقف العراقي ، قبل
أن تصل طائرة جلالة الملك الحسين الى مطار عمان ، لدى
عودتها من بغداد .

على أن الرئيس العراقي اكد بوضوح تصميمه على أن
جواب العراق على المقترحات العربية سيكون ايجابيا في حال

امتناع الجامعة العربية عن ادانة العراق ، وهي الادانة التي من شانها أن تمهد الطريق لتدخل خارجي . كما أعلنت الحكومة العراقية في نفس اليوم نيتها البدء بسحب قواتها من الكويت اعتبارا من الساعة السابعة من بعد ظهر ٣ آب / اغسطس ١٩٩٠ .

ولكن ، وفي نفس الوقت الذي كان جلالة الملك الحسين يتابع خلاله جهوده بشأن المقترحات التي اتفق عليها مع سيادة الرئيس حسني مبارك ، أصدرت الحكومة المصرية بيانا يدين الغزو العراقي للكويت . وما أن وصل جلالته الى عمان ، حتى اتصل بسيادة الرئيس حسني مبارك ، وابلغه بالاتفاق الذي تم مع سيادة الرئيس صدام حسين ، كما عبر عن اسفه من البيان المصري .

وفي شرحه للموقف المصري ، قال سيادة الرئيس حسني مبارك انه يتعرض لضغوطات كبيرة ، وانه تحدث مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ، الذي كان غاضبا من الوضع . وابلغ الرئيس مبارك الملك الحسين انه الان لا يقبل بالاتفاق الذي تم بين جلالة الملك الحسين والرئيس صدام حسين ، ويصر على ضرورة الانسحاب العراقي غير المشروط من الكويت والعودة الفورية للعائلة الكويتية الحاكمة . وبذلك يكون الرئيس المصري قد اعتمد نفس الموقف الذي تبناه وزراء خارجية الجامعة العربية والذي يدين الاجتياح العراقي للكويت ، ويطالب بالانسحاب الفوري .(الوثيقة رقم ١)

اما ممثل الأردن في الجامعة العربية، وزير الخارجية السيد مروان القاسم ، فقد حذر الوزراء العرب من النتائج الخطيرة ، المترتبة على اصدار مثل ذلك القرار ، خاصة وان جلالة الملك الحسين ، وعددا آخر من القادة العرب ما يزالون يبذلون الجهود لعقد قمة عربية مصغرة واحتواء الأزمة .

وبالرغم من ذلك وفي ساعة متاخرة من ليلة ٢ آب / اغسطس ١٩٩٠، اتخذ قرار الادانة باغلبية ١٤ صوتا وامتنع ممثل الاردن عن التصويت ، وقدم تفسيرا لتصويته بالامتناع . (الوثيقة رقم ٢).

ونتيجة لقرار الادانة ، اصيبت جهود الاردن لعقد القمة المصغرة كما تصلب موقف الحكومة العراقية ، وبذلك مهدت الطريق امام الجامعة العربية للتخلي عن اية محاولة للابقاء على الأزمة داخل الاطار العربي ، وفتحت الابواب امام المطالب الدولية التي اصبحت تصر على انسحاب عراقي غير مشروط وغير قابل للتفاوض .

ومن جهة ثانية ، فان السرعة التي اصدر فيها وزراء الخارجية العرب قرار الادانة ، والتغير الذي طرأ على موقف سيادة الرئيس محمد حسني مبارك الذي كان في السابق مشاركا مؤيدا المبادرة الاردنية ، كانا بمثابة مؤشر للحكومة الاردنية ، ان الحكومتين المصرية والسعودية ودولا عربية اخرى وقعت تحت ضغوط كبيرة بالرغم من ان الحكومة السعودية ، وحتى قبل لحظات من اصدار قرار الادانة ، دابت على تشجيع الاردن ، لا بل وشاركت ، في جهوده مؤكدة على رغبتها الصادقة ، في ايجاد حل دبلوماسي للازمة.

ومما زاد في قلق الاردن حول مسيرة الاحداث ، ان عاد وزير الخارجية مروان القاسم ، في الوقت الذي كان جلالة الحسين يعقد اجتماعا مع مستشاريه ، حاملا معه نص مشروع القرار الذي اعده وزراء الخارجية العرب الى اجتماع منظمة المؤتمر الاسلامي ، المنعقد في القاهرة ، والذي ادان الاجتياح العراقي للكويت ، وكان رد الفعل المباشر لجلالته ، ان راى في القرار مقدمة لتدويل الازمة وفتح الطريق امام التدخل الاجنبي ، بدلا من الابقاء على الأزمة ضمن الاطار العربي ، ومحاولة حلها عربيا . وسرعان ما اتضح ان تشخيص جلالته كان دقيقا.

واعتبارا من هذه المرحلة ، بدأ النزاع يتصاعد ويتفاقم بخطورة متسارعة. واحبطت كل محاولة اردنية لكسر حدة اندفاع الاحداث في اتجاه الحرب . وجاءت الضربة الاخيرة ، عندما تخلت الجامعة العربية نهائيا ، عن دورها كصمام للأمن العربي في اجتماع القمة العربية الطارئة التي عقدت بدعوة من سيادة الرئيس محمد حسني مبارك في ٨ آب / اغسطس ١٩٩٠ وعقد الاجتماع في ١٠ آب / اغسطس ١٩٩٠، وحضره جلالة الملك الحسين. مرة اخرى فشلت الجهود لاحياء الوساطة العربية ووجد المجتمعون انفسهم امام مشروع قرار جاهز ، ومعد ربما ، قبل انعقاد المؤتمر . واقر مشروع القرار بسرعة .

وجاء نص القرار ليكرر الادانة للعراق ، وليعلن الموافقة على طلب السعودية ودول الخليج ارسال قوات عربية " للدفاع عن اراضيها ولضمان الاستقرار الاقليمي ضد أي اعتداء خارجي " . (الوثيقة رقم ٣).

تنص المادة السادسة من ميثاق الجامعة العربية ، على انه في حالة تعرض دولة لعدوان ، من قبل دولة اخرى ، يتم تبني القرارات بالاجماع . ويرى الأردن ان القرار الذي اتخذ على مستوى الوزراء في ٣ آب / اغسطس ١٩٩٠ والقرار الآخر ، الذي اتخذ في ١٠ آب / اغسطس ١٩٩٠ ، لا ينسجمان مع المادة السادسة فالاردن وبعض الدول العربية الاخرى ، وجدت أن القرار الاخير يشكل غطاء للتدخل الاجنبي ، وقبل أن يتاح المجال الكافي لمخرج عربي للأزمة . وعليه ، فان الاردن امتنع عن التصويت .

وقد أدرك كثيرون في المنطقة ، ان ارسال التحالف

الدولي لقوات برية وبحرية وجوية كبيرة الى الاراضي السعودية انما يشكل خطوة كبيرة نحو تنفيذ مخطط يهدف الى تدمير القدرات العراقية العسكرية والصناعية . وكانت هذه المخاوف قد بدأت تتضح معالمها ، من خلال ما تبين انه حملة منسقة في الاعلام الغربي ،امتدت عبر ما لا يقل عن سنتين ، قبل نشوب الازمة ، لخلق الانطباع بأن حكومة العراق تخطط لتصبح القوة المهيمنة في الشرق الاوسط استعدادا لمواجهة باسرائيل بشكل خاص .

وكرد فعل لما اعتبره العراق مؤامرة دولية خبيثة ضده ، فانه اعلن عن احتجاز عدد من مواطني دول اجنبية ، مضيفا بذلك بعدا جديدا للازمة ، ومخالفا ، مرة اخرى ، للقانون الدولي ، وناشرا جوا من الخوف والقلق في نفوس عدد كبير من المواطنين الاجانب في العراق والخليج . وعليه فقد تدفق على الاردن مئات الالاف من اللاجئين ، مضيفين ، بذلك ، اعباء جديدة ، الى الاعباء والمشاكل القديمة التي ينوء تحتها الاردن .

واحدث قرار مجلس الامن رقم ٦٦١ في ٦ آب / اغسطس ١٩٩٠ بفرض عقوبات على العراق ، والقرار الذي تلاه بتاريخ ٢٥ آب / اغسطس ١٩٩٠ ورقمه ٦٦٥ بفرض الحصار البحري والبري والجوي الكامل ، أحدث هذان القراران تاثيرا مدمرا على الوضع الاقتصادي والمالي للاردن .

فميناء العقبة ، وهو منفذ الاردن الوحيد الى البحر ، يحاصر بشكل تعسفي من قبل أساطيل القوات المتحالفة ، بينما لم تلاق موانيء الدول الاخرى والمتصلة بالعراق ، معاملة مماثلة . اما الحركة التجارية مع العراق - الذي يعتبر سوق الاردن الرئيسة ، ومصدر المنتجات النفطية (والتي كان العراق يدفعها تسديدا لديون اردنية) - فانها قد توقفت تماما .

وهكذا ، تعرض الأردن لعقاب اقتصادي قاس بسبب اعمال لم يكن طرفا فيها . واذا اضفنا الى هذا الوضع وجود مئات الاف من اللاجئين الجدد ، الذين تدفقوا عبر حدوده ، يمكن ان نتصور التوتر الشديد الذي حدث ، والذي كان قابلا للتفجر لو لم تتخذ الحكومة موقفا محايدا ، ولو انها لم تقاوم الضغوط الخارجية منذ بدء الأزمة .

اما قوات الاردن المسلحة التي وضعت في حالة تأهب قصوى ، فقد صدرت اليها التعليمات ، لمواجهة أي انتهاك لمجالات الاردن الجوية والبرية واحيطت جميع الأطراف علما بهذا الموقف . ووصف جلالة الملك الحسين تلك الفترة بانها كانت تنطوي على خطورة بالغة بالنسبة للاردن ، الذي ظل يتعرض لضغوطات وتهديدات كبيرة ، غير ان الشعب الأردني تجاوز الأزمة ، وحافظ على معنوياته العالية ، ووحدة صفوفه الكاملة .

ومنذ انفجار الأزمة ، اوضحت الحكومة الاردنية موقفها بجلاء كامل ، واعلنت انها ترفض مبدأ الاستيلاء على الارض بالقوة . (الوثيقة ٤) . وعلى امتداد فترة الأزمة ، سعى الاردن جاهدا ، للحفاظ على توازن دقيق بين احترامه لقرارات مجلس الأمن والحاجة لحل دبلوماسي . فالقرار ٦٦٠ تاريخ ٢ آب / اغسطس يضمن الأساس لحل سلمي ، اذ تدعو الفقرة الثالثة فيه " العراق والكويت للدخول فورا في مفاوضات مكثفة ، لحل الخلافات بينهما ، كما تدعم جميع الجهود المماثلة ، وخاصة تلك التي تبذلها الجامعة العربية " . وفسر الاردن عبارة " الانسحاب غير المشروط " الواردة في القرار بانها لا تستثني ، في لغة الدبلوماسية ، التفاهم المسبق حول ترتيبات لاحقة . (الوثيقة رقم ٥).

ولسوء الحظ ، فقد دأب أعضاء مجلس الأمن الاعضاء في التحالف الدولي ، على تجاهل الفقرة الثالثة من قرار مجلس الامن.

وبالرغم من صدور قرار القمة العربية الطارئة ، القاضي بارسال قوات عربية لتنضم الى قوات التحالف الدولي ضد العراق ، في ١٠ آب / اغسطس ١٩٩٠ والذي أعرب الأردن عن أسفه لصدوره ، فقد واصل جهوده لايجاد حل عربي ، بالاشتراك مع أعضاء الجامعة العربية الأخرين ، الذين يشاركونه الرأي في البحث عن حل سلمي . وقد وجه الاردن جهوده هذه في اتجاهين :

اولا : اقام الاردن اتصالات مع الاعضاء الرئيسيين في التحالف الدولي ، بهدف اقناعهم بأهمية الحوار ، والتخلي عن المجابهة مع العراق .

وثانيا : كثف الاردن اتصالاته مع الحكومات العربية التي تشارك الاردن في موقفه ، كما كثفها مع الحكومة العراقية ، في محاولة لايجاد التسوية التي تقنع الحكومة العراقية بازالة أي سبب يبرر تواجد القوات الاجنبية في المنطقة ، وبالتالي لاقناعها للانسحاب من الكويت .

وفي ١٣ آب / اغسطس ، وفي أعقاب القمة العربية التي عقدت في ١٠ آب/ اغسطس ١٩٩٠ ذهب جلالة الحسين الى بغداد ، وتوجه بعدها فورا الى الولايات المتحدة ، حيث التقى فخامة الرئيس " جورج بوش " في ١٦ آب أغسطس . وخلال تلك الزيارة ، تولد لدى جلالته الانطباع بأن التواجد العسكري الامريكي في السعودية

والمنطقة هو لحماية المملكة العربية السعودية ، وان هذه القوات مع غيرها من القوات الاخرى ، انما هي في وضع دفاعي فقط . وكان الموقف الامريكي القاضي بضرورة انسحاب العراق من الكويت واضحا ، ويتفق تماما ، مع الموقف الاردني . وبسبب غياب اي دليل على ان العراق يبيت للسعودية ، اية نوايا عدوانية ، شعر جلالة الحسين ، ان هناك فرصة يجب استغلالها ، لمضاعفة الجهود ، للوصول الى حل سلمي للمشكلة باكملها . وقد ارتقى هذا الهدف في نظر جلالته الى مستوى الواجب المقدس ، خدمة للسلام ولمصالح جميع المعنيين . وفي نفس اليوم ، التقى سمو الامير الحسن ولي العهد ، وفدا من " مجلس اوروبا " وشرح لاعضائه موقف الاردن الواضح (الوثيقة رقم ٦)

في الفترة بين ٢٣ - ٢٩ آب / اغسطس ١٩٩٠ ، زار جلالة الملك الحسين كلا من اليمن والسودان ، وليبيا ، وتونس والجزائر ، وموريتانيا والمغرب . كما زار جلالته اسبانيا والمملكة المتحدة والمانيا وفرنسا وايطاليا خلال الفترة من (٣٠ آب / اغسطس - ٥ ايلول / سبتمبر ١٩٩٠) . وفي كل بلد اوروبي ، اجتمع الحسين مع قادة هذه الدول ، وشرح لهم وجهة نظر الحكومة الاردنية حول جذور واسباب الازمة ، والوضع الحالي ، والوسائل الكفيلة بايجاد الحل السلمي والعادل للازمة . وفي جميع هذه الدول - باستثناء بريطانيا - لاقى جلالة الملك الحسين التشجيع لكي يواصل مهمة الوساطة . (الوثيقة رقم ٧) .

ولما لمس جلالة الملك الحسين مزيدا من الاشارات المشجعة من سيادة الرئيس صدام حسين تفيد باستعداد العراق للبحث عن حل وسط مشرف ، والقبول بتسوية تفاوضية ، وليست مفروضة ، فضلا عن

الدعم الاوروبي ، لكي يضاعف جلالة الملك الحسين جهوده لتحقيق الوساطة العربية ، فانه قرر القيام بمبادرة جديدة ، بالتعاون مع فخامة الرئيس الجزائري ، وجلالة ملك المغرب . وفي ١٩ ايلول سبتمبر ١٩٩٠ ، عقد جلالة الملك الحسن في الرباط ، اجتماعا حضره فخامة الرئيس الجزائري ، الشاذلي بن جديد، وجلالة الملك الحسين . وبتاريخ ٢٢ ايلول سبتمبر وجه جلالة الحسين، رسالة الى سيادة الرئيس صدام حسين . (الوثيقة رقم ٨). ومن بين جميع الجهود التي بذلها الاردن لتحقيق الحل العربي لأزمة الخليج تحتل رسالة جلالة الحسين الى الرئيس صدام حسين مكانا بارزا . ففيها عبر جلالة الحسين عن مخاوفه ، ومخاوف المجموعة العربية ، من أن تخبيء المشكلة بين العراق والكويت ، مخططات تستهدف الثروات والاراضي العربية، وان تصبح الازمة مصيدة نصبت للعراق ، ويكاد يقع فيها. واشارت الرسالة الى مخاطر المواجهة العسكرية،ليس فقط بالنسبة للعراق ، بل وايضا، بالنسبة للأمة العربية جمعاء . واكدت الرسالة للرئيس صدام حسين ، أن الاردن، والدول العربية ، لا يمكن ان تقبل باحتلال الارض بالقوة ، ليس فقط لان ذلك مبدأ ثابت ، بل وايضا لأن تجاهل ذلك المبدأ ، يشكل سابقة خطيرة ، يمكن لاسرائيل أن تستغلها جيدا . فالغزو العراقي ، وضم الكويت ، امران لا يمكن القبول بهما كما أن التراجع عنهما لا يعتبر هزيمة للعراق ، لا بل على العكس ، سيصبح ذلك مكسبا العراق وللعالم العربي بكامله . وفي هذه الحالة ، فان منجزات الشعب العراقي خلال عقدين من الزمن ، ستبقى سالمة ، وستتجه انظار العالم نحو الحاجة الى جسر الهوة بين الدول العربية الغنية والفقيرة (وسيظل هذا مطلبا وهدفا قوميا مشروعا). يضاف الى ذلك ، ان الانسحاب العراقي من الكويت ، قد يساعد بطريقة مشروعة على تحقيق الاهداف التي كانت المطالبة بها وراء الازمة الحالية ، وقد يرغم الاسرة الدولية على مواجهة مسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية ،

كما قد ينزع من ايدي اعداء العرب فرصة استغلال خلافاتهم .

واكدت الرسالة الملكية ، على ان هذه المكاسب يمكن ان تتحقق ، اذا تم التوصل الى حل سلمي للازمة داخل اطار عمل عربي . فمثل هذا الحل سيحترم حق الكويت في تقرير مصيره . ومن شانه ان يثبت صحة ما قال العراق يردده باستمرار ، بانه لا يجوز ابدا أن تستعمل قوة عربية ضد الاشقاء العرب وسيظهر هذا الحل ان احتلال العراق للكويت يمكن ان يندرج في اطار الدفاع عن النفس ، في مواجهة موقف متعنت وليس تعبيرا عن حب التوسع والهيمنة . وباختصار فان ذلك ، سوف يصحح الخطا ، ويحتوي الازمة ، ويمهد السبيل للحل .

وطلبت الرسالة من سيادة الرئيس صدام حسين ، ان يجيب على عدد من الاسئلة ، الامر الذي سيساعد رؤساء الدول الثلاثة على محاولة التوسط بين اطراف النزاع ومن هذه الاسئلة :

ما هي المطالب المحددة والقابلة للتنفيذ التي طلبها العراق من الكويت في ما يتعلق بالحدود المشتركة ؟ وما هي حاجة العراق لمنفذ على الخليج ؟ ومسالة التعويض عن النفط المستخرج من حقل الرميلة ؟ الى جانب مطالب اخرى . واختتمت الرسالة برجاء الى الرئيس العراقي ، للاجابة ايجابيا على جهود رؤساء الدول الثلاثة ، لكي يتمكنوا من التوسط بين العراق والكويت ، ولاعادة العلاقات مع الدول الخليجية الاخرى ، التي بدات تخشى ومنذ الان ، عواقب السقوط ، في العراق ، في خضم هذا التواجد العسكري الاجنبي الهائل .

وحمل السيد طارق عزيز وزير الخارجية العراقي ،الذي وصل عمان في ٢٩ ايلول سبتمبر ١٩٩٠ جواب الرئيس العراقي على رسالة جلالته .وبالرغم من أن الرسالة الجوابية كانت تتفق في الراي مع التحليل الاردني للازمة ، الا انها عبرت عن استغرابها لبعض الافكار المطروحة فيها ، فمثلا ، لم تقبل بالطرح الذي يتحدث عن الخيارات الموجودة امام العراق . وقالت

الرسالة : ان الاسئلة الموجهة الى سيادة الرئيس صدام حسين ، كان يجب ان توجه الى الطرف الاخر ، وتساءلت : ترى ماذا يريدون من العراق ؟ واذا كانت الحرب هي البديل لعدم الاجابة على الاسئلة الاردنية ، عندها فان العراق يقبل التحدي ولكن النتيجة ، لن تكون الكارثة للعراق كما حذر جلالة الملك الحسين في رسالته بل ان الكارثة ستحل بالولايات المتحدة وحلفائها . وقالت الرسالة ، ان الرئيس صدام حسين على استعداد للقبول بواحد من حلين محتملين للازمة : الحل العربي حيث يجلس الطرفان معا ، ويحلان خلافاتهما ، تماما كما اقترح ذلك جلالة الحسين لدى زيارته لبغداد في ٣ آب / اغسطس ١٩٩٠ . اما الحل الآخر فهو ذلك الذي اعلنه العراق في ١٢ آب / اغسطس ١٩٩٠ وينص على الدعوة الى عقد مؤتمر دولي يبحث ليس فقط موضوع الكويت بل القضية الفلسطينية والموضوع اللبناني ايضا ، على أن يتم وضع الحل على اساس من الشرعية الدولية ، وقد رفضت كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا هذا الحل فور اعلانه .

وفي اطار هذا الحل ، ابدى سيادة الرئيس صدام حسين موافقته على حضور مؤتمر القمة المصغر ، والذي كان احبط من قبل بعض الاطراف التي كانت ستحضره " حسب ما يقول الرئيس العراقي في رسالته الجوابية" واكد استعداده لايجاد حل عربي للازمة .

كذلك قبل سيادة الرئيس صدام حسين بالمبدأ الذي طرحه جلالة الملك الحسين والقائل برفض الاستيلاء على الارض عن طريق الحرب الا انه طالب بتطبيق هذا المبدأ في جميع الحالات، وليس فقط في حالة الكويت . فعندما غزا الكويت اراد الرئيس صدام أن يضع المجتمع الدولي وجها لوجه ، امام مسؤولياته ، في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وقد نجح في ذلك ، وكشف عن النوايا الحقيقية للولايات المتحدة وحليفتها اسرائيل . ويرى الرئيس العراقي ، ان لهاتين الدولتين مخططات تجاه الاقطار العربية ، وانهما كانتا تعدان لتنفيذ مخططاتهما قبل غزو

الكويت ، وستستمران في ذلك ، حتى لو لم يقع الغزو .

لقد امر الرئيس العراقي على ان الكويت تمثل اعراض الازمة وليس السبب . اما الربط بين غزو الكويت والمشكلة الفلسطينية ، فلم يتقدم به العراق ، بهدف استقطاب الدعم في اوساط الفلسطينيين وغيرهم ، للموقف العراقي ، او لحلط المسالة بغيرها . فالمسالة الفلسطينية هي المسالة الاساسية ، وكانت الموضوع الرئيسي لخطابات الرئيس صدام الخاصة والعلنية ، في الاجتماعات العربية لفترة طويلة من الوقت .

لم تنجح الوساطة الاردنية المغربية الجزائرية ، وخشيت الحكومة الاردنية من خطر تصعيد الازمة ، فركزت محاولاتها الان لتلافي لجوء التحالف الدولي الى القوة العسكرية .

وفي شهر ايلول / سبتمبر ١٩٩٠ ، وجه جلالة الحسين رسالة الى الشعب الامريكي حدد فيها بوضوح الموقف الاردني . (الوثيقة رقم ٨) . قال جلالة الحسين في رسالته تلك : ان الاردن يؤمن بمبدأ عدم جواز احتلال الارض بالحرب ، ويواصل اعترافه بدولة وحكومة الكويت . كما يعترف بحق المملكة العربية السعودية بطلب العون من الدول الصديقة ، وكذلك بحق الادارة الامريكية في الاستجابة لذلك الطلب ودعت الرسالة الى وضع حد للتواجد الامريكي والدول المتحالفة على الارض السعودية في اقصر وقت ممكن . فالازمة لم تولد من فراغ وتضرب جذورها في مجموعة معقدة من الاسباب ، ولها ثلاثة ابعاد مترابطة :

البعد الاول النزاع على الحدود بين العراق والكويت ، وهو نزاع قديم ، وكان النظام العراقي الحالي البادىء في البحث عن تسوية تفاوضية عليها ، لو

تمت ، لكانت ضمنت العراق منفذا مستقلا الى مياه الخليج ، ورسمت بشكل نهائي الحدود المتنازع عليها .

البعد الثاني ، بعد اقليمي ، حيث ان غياب التقدم في حل الصراع العربي الاسرائيلي ، والفشل في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ - وهو القرار الشبيه بالقرار ٦٦٠ تاريخ ٢ آب / اغسطس ، والذي يرفض ضم الاراضي بالقوة - عملا على تثوير الراي العام العربي ، وجعلاه يتساءل حول الدوافع وراء هذا الحماس الامريكي لتنفيذ قرار مجلس الامن ٦٦٠ تاريخ ٢ آب / اغسطس ١٩٩٠ ، وما تلاه من القرارات المتعلقة بأزمة الخليج . لقد دأبت الولايات المتحدة دائما ، على حث العرب القبول بالحل التفاوضي والتسوية ، واستجاب العرب لمطالبها هذه . بينما يرى العرب في الولايات المتحدة ، الدولة غير الراغبة حتى في تسوية متفاوض عليها بين العراق والكويت ، وانها ترفض اي حل باستثناء الانسحاب العراقي غير المشروط .

أما البعد الثالث ، فمصدره طبيعة العلاقات بين دول الشرق الاوسط وبقية العالم . فالمطلوب في حقبة النظام العالمي الجديد ، والتي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة ، عدم تهميش المنطقة . ومن الضروري تضافر الجهود والتواجد العربي ، في حل دبلوماسي للأزمة ، والا سينظر العالم الى الحل على انه مفروض من خارج المنطقة ، وستكون شرعية الحل موضع تساؤل

وبالرغم من أن موقف جلالة الملك الحسين هذا كان

موقف الداعي للسلام وليس المدافع عن العراق ، الا أن نصيحته لم تلق القبول المناسب . لذا ، نظمت حملة اعلامية ، هدفها تشويه موقف الاردن ، واظهاره كحليف ومدافع عن العراق ، وتحريض الادارة الامريكية على استبدال العقوبات التي فرضها مجلس الامن على العراق ، بعمل عسكري . وقد نجحت هذه الحملة في تعكير العلاقات بين الولايات المتحدة والاردن ، وفي احداث تغيير جوهري في توجه السياسة الامريكية . وهكذا ، فان القوات الامريكية ، التي ارسلت في الاصل الى السعودية بهدف واضح ومحدد ، وهو الدفاع عن اراضي المملكة اذا تعرضت لهجوم عراقي ، بدأت الان تتعزز بقوة اضافية هجومية لاخراج العراقيين من الكويت . فبالاضافة الى ارسال المزيد من القوات البرية والبحرية والجوية ، في اوائل تشرين / أول اكتوبر ١٩٩٠ ، شنت حملة مكثفة هدفها الضغط على اعضاء التحالف الدولي ، وعلى مجلس الامن للقبول بقرار جديد (٦٧٨) تاريخ ٢٩ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٩٠ يسمح باستخدام جميع الوسائل الضرورية لاحترام وتنفيذ جميع القرارات الصادرة عن هذا المجلس في موعد اقصاه ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٩١ أو قبل هذا التاريخ .

لقد رات الحكومة الاردنية في هذا التغيير الجذري الذي تقوده الولايات المتحدة ، المقدمة التي ستؤدي حتما الى المواجهة العسكرية ، والتي ستكون نتائجها مأساوية بالنسبة للعراق والكويت والمنطقة باسرها . وبعد أن فشلت الجهود الاردنية في الترتيب لحل عربي ، بدلت الحكومة الاردنية مساعيها للحصول على المساعدة من الدول الاوروبية والاتحاد السوفياتي ، لابعاد شبح المواجهة .

وانطلقت الجهود الاردنية في اتجاهين . في الاتجاه الاول ، واصلت القيادة الاردنية توظيف كل ما لديها من تاثير على العراق ، لضمان اطلاق سراح المواطنين الاجانب المحتجزين في العراق والكويت ، منذ

أواسط آب / أغسطس ١٩٩٠ ، وفي أعقاب زيارة جلالة الملك الحسين لبغداد في ٤ كانون أول / ديسمبر ١٩٩٠ أعلن العراق عزمه الافراج عن جميع المواطنين الاجانب .

وفي الاتجاه الثاني ، عمل الاردن على تشجيع الحكومات الاوروبية المنضمة الى التحالف ، والاتحاد السوفيياتي ، القيام بمبادرات لاقناع الحكومة العراقية ، باتخاذ الخطوات الضرورية التي من شأنها تلافي خطر اللجوء الى القوة ، الذي سمح به - حسب ما فسره البعض - مجلس الامن ، في القرار (٦٧٨) تاريخ ٢٩ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٩٠. وقد ايد الفرنسيون والسوفيات هذا المسعى الاردني الاخير . ففي الاجتماع الذي ضم فخامة الرئيس " ميتران " وجلالة الملك الحسين في باريس ، في الخامس من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٠ ، اكد الرئيس الفرنسي على تفضيله للحل الدبلوماسي للازمة ، كما عبّر عن أمله في أن يساعد سيادة الرئيس صدام حسين كلا من فرنسا والاتحاد السوفياتي ، لتبني مبادرة سلمية . وقال بأن هذه المبادرة لا يمكن لها ان تبدأ ، الا اذا اعلن سيادة الرئيس صدام حسين عن نيته في الانسحاب . ففرنسا لا تضمر نوايا عدوانية للعراق الا انها لن تتخلى عن قرارات اتخذتها مع حلفائها .

ومع اقتراب ١٥ كانون ثاني / يناير ١٩٩١ ، وهو التاريخ النهائي المحدد ، ضاعفت السلطات الاردنية جهودها لاقناع الدول الاوروبية في التحالف الدولي ، لتحاشي المواجهة العسكرية مع العراق ، وحذرت من نتائج الحرب السياسية ، والبشرية ، والبيئية .

وفي الخطاب الذي القاه جلالة الحسين في مؤتمر "القمة العالمية للبيئة "الذي عقد في جنيف ، شرح جلالته النتائج المحتملة والمدمرة للبيئة ، في حالة اشتعال آبار نفط الخليج

مشيرا الى المضاعفات الواسعة التي ستصيب الحياة البشرية والحيوانية وانتاج المواد الغذائية . وقد اثبتت الاحداث اللاحقة دقة تلك التحذيرات . (الوثيقة رقم ٩).

وفي خطاب آخر ، وجهه جلالة الملك الحسين الى خريجي كلية الاركان العسكرية في عمان ، في ٩ كانون أول/ ديسمبر ١٩٩٠ ، قال جلالة الحسين محذرا : " تقف منطقتنا العربية الان على حافة حرب مدمرة ، ستفضي ، لو وقعت ، لا قدر الله ، الى ماساة كبرى ، لا تصيب حاضرنا فقط ، بل ومستقبلنا ايضا ، فضلا عما تسببه من هزة اقتصادية عالمية ، وكارثة بيئية مدمرة ، وفتح جراحات عميقة تنزف دما واضطرابا على مساحة شاسعة في هذا العالم ، ولاجل طويل ."

وفي نفس الخطاب ، صاغ جلالته مقترحات الاردن لحل الازمات التي تعاني منها المنطقة ، على اساس ثابت ودائم . (الوثيقة رقم ١٠) .

وبين نهاية كانون اول / ديسمبر ١٩٩٠ و كانون ثاني/ يناير ١٩٩١ ، ضاعفت الحكومة الاردنية اتصالاتها مع زعماء وممثلي جميع القوى الرئيسة ، وغيرها من الدول الاعضاء في التحالف الدولي . كما شجعت الدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية للاجتماع بوزير الخارجية العراقي السيد طارق عزيز ، بالرغم من ان ذلك الاجتماع لم يحدث . ورحبت الحكومة الاردنية باعلان فخامة الرئيس جورج بوش - في اعقاب صدور القرار (٦٧٨) عن مجلس الامن ، في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٠ - بانه سوف يرسل وزير خارجية الولايات المتحدة الى بغداد وانتعشت الامال العريضة ، التي علقت على ذلك الاجتماع ، والذي عقد اخيرا في جنيف ، في التاسع من كانون الثاني ، بين الوزير " بيكر " ووزير الخارجية العراقي السيد طارق

ومع ذلك ، وبعد خمسة اشهر لم يحدث فيهما اي حوار بين العراق والولايات المتحدة ، ونظرا للقيود التي فرضت على المباحثات بموجب قرارات مجلس الامن ، لم يعد احد يتوقع من ذلك الاجتماع الا ان ينتهي الى الفشل ، خاصة وان كلا من الجانبين بدأ المحادثات بأهداف مختلفة .

في الفترة ما بين (٢ - ١٠) كانون ثاني / يناير ١٩٩١ ، زار جلالة الملك الحسين لندن وبون ولوكسمبورغ ، وروما ، حيث اجتمع مع رئيس الوزراء البريطاني والرئيس والمستشار ووزير الخارجية الالماني ، ودوق لوكسمبورغ ، ورئيس وزرائها ووزير خارجيتها ، ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، ووزير الخارجية الايطالي

وداب جلالة الملك الحسين ، في جميع هذه اللقاءات ، على التحذير من نتائج الحرب ، وطالب الجميع ببذل جهد اخير ، لتجنيب المنطقة ويلاتها ، ومنح العراق بابا للخروج من الزاوية الصعبة التي اوصله اليها موقف دول التحالف المتصلب من جهة ، وعدم تقديره الذاتي لحقيقة المخاطر التي يتعرض لها من جهة اخرى .

وقد تم تمرير هذا التحذير ذاته الى الامين العام للامم المتحدة ، اثناء مروره في عمان ، في طريقه الى بغداد ، في ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ ، لاقناع السلطات العراقية بقبول الانسحاب غير المشروط من الكويت ، كمخرج لتجنب اللجوء الى القوة ، من جانب دول التحالف ، بعد انتهاء الموعد النهائي المحدد ، وهو ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ . وفشلت هذه المحاولة ، كما فشلت محاولة الحكومة الفرنسية في ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ لكي يصدر رئيس مجلس الامن بيانا كان من شأنه ان يجنب المنطقة حربا وشيكة . وبعد

عارضت الحكومتان الامريكية والبريطانية الاقتراح الفرنسي ، التي اتضح الآن ، انهما كانتا مصممتين على تنفيذ القرار (٦٧٨) (٢٩ تشرين ثاني /نوفمبر ١٩٩٠) تنفيذا كاملا ، لانه حسب ادعائهما يمنح الدولتين الاذن باللجوء الى القوة دون حاجة الى اية قيادة عسكرية تابعة للامم المتحدة .

وعندما ادرك جلالة الملك الحسين فشل جهوده في تجنب انفجار الحرب ، وجه جلالته خطابا الى الشعب الاردني في ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٩١ . وحذر جلالته (الوثيقة رقم ١١) من أن المنطقة تقف على شفي الهاوية ، " بعد أن سدت الابواب امام الاحتكام للعقل ، واوصدت النوافذ امام التشاور بالمحبة ". لقد بذل الحسين كل جهد مستطاع ، لتحقيق تسوية سلمية للازمة وكان مرتاح الضمير ، وحذر من المخاطر والتي يتعرض لها الاردن واعرب عن ثقته بالقوات المسلحة الاردنية - الجيش العربي - الذي سيحمي ارض وسماء البلاد ، " ويصد كل من تسول له نفسه دخولها في أي اتجاه " .

ان فشل جميع المحاولات في اقناع الحكومة العراقية باتخاذ الخطوات التي تمنع تنفيذ القرار (٦٧٨) ، (٢٩ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٩٠) ، والفشل في اقناع زعماء التحالف باتخاذ موقف اكثر مرونة ، أديا بصورة حتمية ، الى بدء الاعمال العسكرية ضد العراق بهجمات جوية مدمرة ، تشمل اهدافا مدنية وعسكرية ، في مختلف ارجائه . ومع تفاقم حجم الدمار ، تصاعد تفاعل الشعب الاردني وبصورة عنيفة ، مع ما يحدث للشعب العراقي . لقد عملت مشاهد الدمار الذي حل بالمدن والقرى العراقية ، والالام المضيفة التي فرضت على الشعب العراقي نتيجة القصف الجوي الوحشي ، على زيادة تعاطف الاردنيين مع العراقيين ، كما ارتفعت حدة الغضب تجاه الدول والحكومات المتحالفة ، التي اتضح انها تخطت حدود التفويض لتحرير الكويت ، واصبح هدفها تدمير العراق . ومما زاد في غضب الاردنيين ، أن طائرات الدول المتحالفة دابت

على قصف الشاحنات التي كانت تنقل النفط العراقي والمسيري بالنسبة الاردن ، كما ادى القصف الى مقتل العديد من الاردنيين . وعبر جلالة الملك الحسين عن هذه المشاعر عندما وجه رسالة الى الامة ، في ٦ من شباط / فبراير ١٩٩١ (الوثيقة رقم ١٢) ، اكد فيها اعتقاده ، بان الجهود التي بذلها الاردن والعرب لوضع حد للازمة بالطرق السلمية قد احبطت عن قصد وتصميم ، " لان الهدف الحقيقي وراء هذه الحرب المدمرة وكما برهن على ذلك حجم الدمار هو تدمير العراق ، واعادة ترتيب المنطقة بطريقة ، تنطوي على مخاطر اكبر بكثير ، بالنسبة لحاضر ومستقبل امتنا من معاهدة سايكس - بيكو " .

وهكذا ، ولما عجز الاردن عن تلافي نشوب الحرب فانه وجه جهوده ، لوضع حد لها بالسرعة الممكنة ، ومنع بدء الهجوم البري . ومرة اخرى ، بدأ الاردن سلسلة من الاتصالات مع زعماء العالم ، بهدف اقناع النظام العراقي بالانسحاب من الكويت ، انصياعا لقرارات مجلس الامن ، وتحاشيا لوقوع الهجوم البري النهائي . ورحب جلالته باقتراح العراق ، في ١٥ شباط ١٩٩١ بالانسحاب من الكويت ، على أن يكون ذلك جزءا من تسوية شاملة للازمة الا أن هذه الاقتراحات لاقت الرفض الفوري من الرئيس الامريكي ورئيس وزراء بريطانيا اللذين اعتبراها " خدعة خبيثة " .

كما لاقت المقترحات السوفياتية لوقف العمليات الحربية والقبول بالتسوية السلمية ، نفس المصير ، ووصفها الرئيس الامريكي بانها غير كافية ولا تلبي مطالب الولايات المتحدة . وفي ٢٢ شباط / فبراير ١٩٩١ قام جلالة الملك الحسين بمحاولة يائسة لمنع بدء الهجوم البري ، فارسل رسالة الى فخامة الرئيس الفرنسي " ميتران " حثه فيها على وضع ثقل فرنسا المعنوي ودعمها الهام الى

اتضح الان ان الفرصة لايقاف آلة الحرب من تنفيذ دول التحالف لمخططها لاخراج العراق من الكويت قد فات أوانها . وانتهت الحرب ، ليس فقط بغزو الكويت ، بل بغزو الاجزاء الجنوبية من العراق . وكلف ذلك القوات العراقية ثمنا باهظا ، كما انزل المدح الاضرار بالسكان المدنيين في العراق والكويت ، وفي بيئة المنطقة باكملها . ولكن انتهاء الحرب لم يحقق بدايات السلام للمنطقة

في الاول من آذار ١٩٩١ ، وجه الحسين خطاب الامل الأخير الى الامة ، حمل اليها فيه دعواته الى المصالحة . ولخص الخطاب مختلف مراحل الازمة ، منذ بداياتها وحتى نهاية الحرب ، وموقف الحكومة الأردنية . ومما قاله جلالته :

" كانت رؤيتنا ، ومنذ بداية الفصل الاول للمأساة ، واضحة بينة اذ ادركنا ما يمكن ان تؤول اليه الامور لو استمر العراق في احتلال الكويت ولو لم نوفق في حل المشكلة بالطرق السلمية في اطار عربي . وحاولنا جهدنا لاحتواء المشكلة في بداياتها ، وفي كل المراحل التي سبقت بداية الحرب سعيا لحلها ولمنع وقوع الكارثة ، من منطلق حرصنا على المصلحة القومية العليا ، والتزامنا بالمبادىء السامية ، ولم يكتب لنا التوفيق ".

" وقد كان الأردن هو المتضرر الاكبر من الازمة بعد العراق والكويت "

" ومع ذلك فاننا لن نحمل حقدا على احد ولن نوجه لوما لاحد لاننا نعلم انه كان علينا ان ندفع غاليا مقابل التمسك بموقفنا القومي وبحرية قرارنا ، وبسبب موقعنا

وفي نظرة تحليلية للمستقبل ، اعرب جلالته عن ايمانه ." باننا في الاردن واثقون بأن الشعوب العربية اقرب الى التماسك والانسجام مما اوحت به الازمة الاخيرة وهي القادرة على الانتصار على عوامل الفرقة والشرذمة التي كنا وما زلنا نحذر من نتائجها وانعكاساتها . ان المشاركة الشعبية في اطار مؤسسات ديمقراطية هي الكفيلة بابقاء اللحمة بين الشعوب . مثلما ان الحرية المسؤولة واحترام حقوق الانسان وصون كرامته هي الضمانات التي تمنع اصحاب القرار من الانزلاق في الاخطاء . اننا نرى في شيوع تبني النهج الديمقراطي في دولنا العربية حماية للامة من السقوط في مهاوي النزاع والاقتتال ". (الوثيقة رقم ١٤).

لقد تعرض الاردن ، خلال ازمة الخليج، الى ضغوط قاسية على استقراره الاقتصادي والمالي ، الا ان استقراره السياسي والاجتماعي لم يتزعزعا ولو للحظة واحدة . كذلك فان التطابق بين اهتمامات الشعب وسياسات الحكومة ، مكن البلاد من الخروج بسلام ، من الاخطار التي واجهتها . وخطا الاردن خطوة اضافية على طريق تعميق الاجماع الوطني ، وذلك باقرار " الميثاق الوطني " في حزيران / يونيو ١٩٩١ ، والذي اعدته " لجنة ملكية " مثلت مختلف قطاعات الشعب . وفي خطابه أمام المؤتمر الوطني ، الذي أقر " الميثاق " في ٩ حزيران / يونيو ١٩٩١ ، عاد الحسين الى أزمة الخليج ، ليستمد من دروسها ، العبرة الاهم ، والتي تقول : ان الديمقراطية هي القاعدة الصلبة التي تحمي الامن الوطني ". واشار الحسين الى المكونات الاساسية الثلاثة للديمقراطية وهي : الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، الانتخابات الحرة ، والتعددية السياسية . أما اطار الحياة الوطنية في الاردن ، فهو الحرية ، التي هي اساس الحوار والحق والديمقراطية" (الوثيقة رقم ١٥)

وثيقة رقم (١٧)

(١)

مذكرة مقدمة

من حكومة جمهورية مصر العربية

بشأن

المزاعم التى وردت فى الكتاب الابيض الذى اصدرته حكومة المملكة الاردنية الهاشمية فى أول اغسطس (آب) ١٩٩١ تحت عنوان «الاردن وأزمة الخليج »

اصدرت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية كتابا "ابيض" عن « الاردن وازمة الخليج » وجاء بالصفحات الاولى للكتاب المذكور ان الهدف من اصداره هو « شرح السياسات التى اتبعتها الحكومة الاردنية خلال مختلف مراحل ازمة الخليج ، ووضع تسجيل أمين وواقعى للاحداث والقرارات التى صاحبت تلك الازمة ، لكى يتم التعرف على الاخطاء وسوء التقدير ، وعلى امل تحاشيها فى المستقبل »

وبالاطلاع على الكتاب المشار اليه ، لاحظت حكومة جمهورية مصر العربية على الفور ان السرد الذى ورد به يشكل انتهاكا للحقائق الثابته ، وتزييفا للتاريخ ، بصورة تعكس عدم استقامه القصد ، وتشكل اجتراء على الحقيقة ، وتجعل من واجب كل حكومة عربية معنيه بمستقبل هذه الامة ان تبادر الى اجلاء الحقيقة ووضع الامور فى نصابها ، وحتى تتعرف اجيالنا القادمة على حقيقة الاحداث التى قادت الامة الى ابشع كارثة نزلت بها فى التاريخ المعاصر ، وتستخلص من هذه الاحداث المفجعه الدرس والعبرة ، لكى لا يتكرر ماحدث ، ولا ينهار ما

(٢)

بقى من البنيان العربى .

ولا تجد حكومة جمهورية مصر العربية فى هذه الرحلة ضرورة لان تتعرض بالفحص أو بالتفيد لكل ما جاء بالكتاب المذكور ، وانى سوف تكتفى بتصحيح وقائع احداث معينه كانت طرفا مباشرا فيها ، وذلك على النحو التالى :-

أولا : بعد صفحات حاول فيها مؤلفو " الكتاب الابيض" تبرير الغزو العراقى للكويت ، ورد بالكتاب المشار اليه ان الرئيس العراقى صدام حسين قد اخبر جلالة الملك الحسين فى محادثة هاتفية بعد ظهر يوم الخميس ٢ اغسطس (آب) " ١٩٩٠ " ان الجيش العراقى - استجابة لطلب متزن من الدول العربية وليس تحت التهديد أو الاستفزاز أو الادانه - سيكون مستعدا للانسحاب من الكويت التى كان قد استكمل احتلالها فى ذلك الوقت ، وأن الانسحاب سيبدأ خلال ايام وينتهى خلال اسابيع " .

وتسجل حكومة جمهورية مصر العربية بهذا الخصوص ان من الغريب ان المملكة الاردنية الهاشمية لم تبلغها بحصول جلالة الملك الحسين على هذا الوعد " القاطع " من الحكومة العراقية بالانسحاب من الكويت ، ولم تتلق الحكومة المصرية من حكومة اى قطر عربى شقيق ما يفيد اخطارها بذلك من الحكومة الاردنية ، كما ان سجلات الامانه العامة لجامعة الدول العربية تشهد بانها لم تتلق اى اخطار بهذا من الاردن ، ورغم ان مجلس الجامعة

العربية انعقد فى القاهرة فى اليوم التالى لبحث الموضوع ، كما ان الوفد الذى مثل العراق فى اجتماع المجلس المذكور - وكان برأسه السيد سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط عندئذ - لم يشر الى هذا الموقف من قريب او بعيد ، بل انه اتخذا فى الجلسات العامة وفى اللقاءات الجانبية على السواء موقفا يتناقض تماما مع هذا الطرح ، ويقوم على رفض العراق لأى مساءلة لحقه فى القيام بما قام به من اجراءات ضد الكويت .

والثابت ايضا ان أيا من العراق أو المملكة الاردنية الهاشمية لم يخطر مؤتمر القمة العربى غير العادى الذى عقد فى القاهرة يوم ١٠ اغسطس (آب) ١٩٩٠ بهذا الابلاغ ، رغم ان من الواضح انه كان كفيلا باحداث تغيير جذرى فى الموقف لوكان قد وصل الى علم القادة العرب المجتمعين .

وواضح كذلك ان أيا من الحكومتين العراقية أو الاردنية لم يبلغ الامم المتحدة بهذا الاخطار على خطورته رغم ان مجلس الامن بدأ يبحث مسألة الغزو العراقى للكويت اعتبارا من يوم ٢ اغسطس (آب) ١٩٩٠ (أى فى يوم الغزو نفسه)

ثانيا : سجل " الكتاب الابيض " المشار اليه وقائع اللقاء الذى تم بين جلالة الملك الحسين والرئيس محمد حسنى مبارك بالاسكندرية مساء يوم ٢ اغسطس (آب) ١٩٩٠ (اليوم الذى وقع فيه الغزو العراقى المشئوم للكويت) بطريقة غير امينة ، وفيما يلى

(٤)

توضيح تفصيلى لذلك :

الرواية الاولى التى أوردها الكتاب الاردنى :

١ - بعد المكالمة الهاتفية (التى تمت بين جلالة الملك الحسين والرئيس العراقى صدام حسين) بوقت قصير ، قام جلالة الملك الحسين بزيارة الى الاسكندرية للقاء سيادة الرئيس مبارك ، الذى تمنى عليه ان يزور بغداد بأسرع وقت ممكن ، وقد أيد جلالة الملك فهد هذا التمنى ، وتم الاتفاق بين جلالة الحسين وسيادة الرئيس مبارك على ان تؤجل الجامعة العربية اصدار قرار يتعلق بالغزو الى ما بعد نجاح أو فشل مهمة جلالة الملك الحسين فى بغداد ، واتفق جلالة الملك مع سيادة الرئيس مبارك على ان سيتوضح جلالته موقف العراق من اقتراحين :

الاول :التزام عراقى بالانسحاب من الكويت بالسرعة الممكنة

والثانى : موافقة العراق على حضور مؤتمر قمة مصغر فى جدة ، لبحث وتسوية جميع أوجه النزاع العراقى الكويتى .

حقيقة الاحداث كما وقعت بالفعل :

وصل جلالة الملك الحسين الى الاسكندرية فى الساعة السادسة من مساء الخميس ٢ اغسطس (آب) ١٩٩٠ للتباحث مع الرئيس محمد حسينى مبارك فى الموقف ، غير انه لم يطرح اية افكار أو مقترحات

(٥)

لمواجهة الازمة ، بل كان الرئيس مبارك هو الذى يبادر بالحديث عما يمكن القيام به لتصحيح الوضع الناجم عن الغزو العراقى للكويت ، وقد اتصل الرئيس الامريكى بوش بجلالة الملك الحسين هاتفيا اثناء وجوده بالاسكندرية وتحدث اليه فى غير حضور الرئيس مبارك ، ثم تحادث مع السيد الرئيس مبارك معبرا عن قلقة من الموقف وحرص بلاده على احتوائه وتجنب المضاعفات التى لا بد ان يولدها ، وفى نهاية المكالمة ، أعرب الرئيس بوش عن امله فى ان تتمكن الدول العربية من التوصل الى مخرج من هذه الازمة . وعندما تداول الرئيس مبارك وجلالة الملك الحسين فى الامر ، اقترح السيد الرئيس ان يتوجه جلالة الملك الى بغداد لمقابلة الرئيس صدام واقناعه بقبول امرين :

الاول : الانسحاب من الكويت دون ابطاء

والثانى : عدم التعرض لعودة حكومة الكويت الشرعية.

فاذا وافقت القيادة العراقية على هاتين النقطتين من حيث المبدأ ، فانه يمكن عقد مؤتمر قمة مصغر (فى جدة) لاخراج هذا الاتفاق بأسلوب يحفظ ماء وجه العراق .

ولم يبد جلالة الملك الحسين تحمسا لهذا الاقتراح ، حيث انصب اهتمامه على تأجيل صدور اى قرار عربى بادانه العراق ، وقد علق السيد الرئيس على هذه الرغبه بانه اذا تجاوبت القيادة العراقية مع الاقتراح المذكور بشقية ، فان هذا كفيل بوقف جميع التداعيات التى يمكن ان يفرزها الموقف ، اما اذا اصرت بغداد على موقفها ، فلن يكون هناك

مفر من اتخاذ موقف حازم من الغزو ، واوضح الرئيس ان الشعب المصرى بأسره مستاء ، تماما لما حدث ويطالب باتخاذ موقف حازم ضد الغزو العراقى ، ولا تستطيع الحكومة العراقية ان تتجاهل هذا الضغط الشعبى .

وعلى هذا ، ذكر الرئيس ان مصر سوف تسعى الى تأجيل اصدار أى قرار منها او من مجلس جامعة الدول العربية باداته الغزو الى ما بعد زيارة الملك الحسين لبغداد والتعرف على موقف القيادة العراقية بدقة .

وقد قام السيد الرئيس بالاتصال هاتفيا بخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وعرض الفكرة عليه ، فلم يمانع فى عقد القمة المصغرة التى اقترحها السيد الرئيس وان يستضيفها فى جدة اذا ما وافق الرئيس صدام على النقطتين المشار اليهما ، واعرب عن امله فى ان يوفق جلالة الملك الحسين فى مهمته فى بغداد .وعندما شعر الرئيس مبارك بتردد الملك الحسين فى التوجه الى بغداد وحمل الرسالة المصرية للرئيس صدام ، قام سيادته بالاتصال بالرئيس العراقى هاتفيا واخبره بأنه طلب من جلالة الملك الحسين ان ينقل اليه رسالة هامه على وجه السرعة ، وأعرب الرئيس عن امله فى تجاوب القيادة العراقية ، حفاظا على المصالح العربيــة العليا ، وعلى المصلحة العراقية فى المقام الاول .

ومن كل هذا يتضح انه لم تكن هناك " مبادرة اردنية " طرحت على الرئيس مبارك أو خادم الحرمين الشريفين الملك فهد ، ولم يسمع احد بهذا التعبير (المبادرة الاردنية) من قبل أو من بعد ، وانما كان هناك اقتراح مصرى طرحه الرئيس مبارك على جلالة الملك الحسين الذى قبله بعد تردد

الرواية الثانية التى أوردها الكتاب الاردنى :

٢ - ان الرئيس مبارك ايد هذين الاقتراحين بحماس واضح ، وأمر بوضع طائرة مصرية تحت تصرف وزير الخارجية الاردنى لنقله الى القاهرة للتداول مع وزير الخارجية المصرى خلال اجتماع وزراء خارجية الدول العربية ، الذين سارعوا الى عقد جلسة فى القاهرة ، بهدف تُهدئه وزراء خارجية دول الخليج الذين كانوا يلحون على الجامعة العربية بالاسراع فى ادانة العراق .

حقيقة الاحداث كما وقعت بالفعل :

ولأن الرئيس مبارك هو صاحب الاقتراح ، فانه لا مجال للقول بأنه ايده " بحماس واضح " ، وانما كان همهُ منصرفا الى اقناع جلالة الملك الحسين بقبوله ودفعه الى السفر الى بغداد لحصول على قبول الرئيس صدام .

ولتهيئة المناخ اللازم لذلك ، اعرب الرئيس عن استعداد مصر للعمل على تأجيل اصدار أى قرار عربى بادانه العراق الى ما بعد توجه الملك الحسين الى بغداد وتعرفه على موقف القيادة العراقية من الاقتراح المصرى .

ومن اجل هذا اجرى الرئيس مبارك اتصالات هاتفية من الاسكندرية بعدد من وزراء الخارجية العرب ، وفى مقدمتهم نائب رئيس الوزراء

ووزير الخارجية المصرية ، وتم الاتفاق بالفعل على الانتظار بعض الوقت قبل صدور اى قرار انتظار لما تسفر عنه زيارة الملك الحسين لبغداد ، وبعد ان تمت موافقة وزراء الخارجية العرب ، على ذلك ، سافر وزير الخارجية الاردنى الى القاهرة على طائرة مصرية للمشاركة فى اجتماع مجلس الجامعة .

<u>الزاوية الثالثة كما اوردها الكتاب الاردنى :</u>

٣ - وفى صباح اليوم التالى (٣ اغسطس ١٩٩٠) توجه جلالة الملك الحسين الى بغداد ، حيث اجتمع بسيادة الرئيس صدام حسين ، وحصل منه على موافقته على حل للازمة فى الاطار العربى ، واتفق معه على ان يحضر العراق القمة العربية المصغرة فى جدة فى ٥ اغسطس (آب) ١٩٩٠ ، التى ستضم زعماء الاردن ومصر والسعودية واليمن ، كما اتفق على الخطوط العريضة للحل الذى كان جلالة الحسين قد بحثه مع سيادة الرئيس حسنى مبارك وخادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ، والذى بموجبه سيبدأ العراق بالانسحاب المبكر جدا ، والذى سيقرر مؤتمر القمة تاريخ وتوقيت البدء بتنفيذه ، أى خلال ساعات ، واتفق ايضا على ان يبلغ سيادة الرئيس صدام حسين جلالة الملك الحسين بتفاصيل الموقف العراقى ، قبل ان تصل طائرة جلالة الملك الحسين الى مطار عمان لدى عودتها من بغداد .

حقيقة الاحداث كما وقعت بالفعل :

بعد ان اجرى الرئيس مبارك اتصالات هاتفية بخادم الحرمين الشريفين الملك فهد والرئيس صدام حسين وعدد من وزراء الخارجية العرب ، تم الاتفاق على ان يتوجه الملك الحسين الى بغداد فى صباح اليوم التالى (الجمعة ٣ اغسطس) .

وليس صحيحا ما جاء فى الكتاب الاردنى من ان الملك الحسين بحث الاقتراح الذى طرحه الرئيس مبارك مع خادم الحرمين الشريفين ، بل انه لم يجر اى اتصال بين ملكى الاردن والسعودية اثناء وجود الملك الحسين فى الاسكندرية ، وانما تم الاتصال بخادم الحرمين الشريفين بواسطة الرئيس مبارك ، فوافق على الاقتراح المصرى بشقية ، وعندما ذكر له السيد الرئيس أن الملك الحسين يفكر فى المرور بالسعودية قبل سفره الى بغداد ، أبدى خادم الحرمين أسفه لتعذر تحقيق ذلك لإنشغالة بمهام أخرى .

ومن الغريب أن يذكر الكتاب الأردنى أن جلاله الملك الحسين « اتفق مع القيادة العراقية على الخطوط العريضة للحل المقترح » فلو كان هذا قد حدث لتغير الموقف برمته ، وكل ما أبلغه الملك الحسين للسيد الرئيس هو أن الرئيس صدام وافق على حضور القمة المصغرة فى جدة ، وعندما سأله الرئيس عن موقف القيادة العراقية من نقطتى الانسحاب وعدم التعرض للحكومة الشرعية الكويتية ،كان رد الملك أنه لم يبحث تلك التفاصيل فى بغداد .

الرواية الرابعة التى أوردها الكتاب الأردنى :

٤ - بينما كان جلاله الملك الحسين يتابع جهوده بشأن المقترحات التى اتفق عليها مع الرئيس حسنى مبارك ،أصدرت الحكومة المصرية بياناً يدين الغزو للكويت .

وما أن وصل جلالة الملك الى عمان ،حتى اتصل بالرئيس مبارك ، وأبلغه بالاتفاق الذى تم مع الرئيس صدام ، كما عبر عن أسفه من البيان المصرى

حقيقة الأحداث كما وقعت بالفعل :

حقيقة ما حدث هو أن الرئيس مبارك أرجأ اصدار أى بيان من جمهورية مصر العربية الى ما بعد التعرف على نتائج مباحثات الملك الحسين فى بغداد ، وبالفعل لم يصدر بيان وزارة الخارجية المصرية الا بعد اتصال جلالة الملك الحسين من عمان بالرئيس ،وابلاغه له بأنه لم يبحث مع القيادة العراقية النقطتين الخاصتين بالانسحاب وعودة الحكومة الشرعية للكويت .

ثم أن البيان المصرى اقتصر على المطالبة بما يلى :

أولا : انسحاب القوات العراقية من الأراضى الكويتية .

ثانياً : الكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فى الكويت بالقوة ،وترك الشئون الداخلية للكويت للشعب الكويتى الشقيق ،يقررها بارادته الحرة وقراره المستقل .

ثالثا : ارتباط البلدين باتباع أسلوب محدد لتسوية الخلافات القائمة بينهما بالطرق الودية والمفاوضات السلمية .

ويبدو أن جلالة الملك حسين رأى أن مطالبة العراق بالأنسحاب ، وبعدم التدخل فى الشئون الداخلية الكويتية ادانة للعراق .

الرواية الخامسة التى أوردها الكتاب الأردنى :

٥ - جاء بالكتاب الاردنى أن الرئيس مبارك -فى اطار شرحه للموقف المصرى -ذكر أنه يتعرض لضغوطات كبيرة ،وأنه تحدث مع خادم الحرمين الشريفين ،الذى كان غاضبا من الوضع ،وذكر الرئيس مبارك للملك حسين أنه لم يقبل بالاتفاق الذى تم بين جلالة الملك الحسين والرئيس صدام ،وهو يصر على ضرورة الإنسحاب العراقى غير المشروط من الكويت والعودة الفورية للعائلة الكويتية الحاكمة ،وبذلك يكون الرئيس المصرى قد اعتمد نفس الموقف الذى تبناه وزراء خارجية الجامعة العربية والذى يدين الاجتياح العراقى للكويت ويطالب بالانسحاب الفورى .

حقيقة الاحداث كما وقعت بالفعل :

الحقيقة التى تعلمها القيادة الأردنية جيداً ،فى أن الرئيس مبارك أخبر جلالة الملك الحسين -بمجرد أن الشعب المصرى يرفض الغزو العراقى

(١٢)

مهما كانت المبررات والذرائع التى يستند اليها ،ولذلك فسوف يكون من الصعب تماما على الحكومة المصرية أن تتراخى فى اصدار بيان بشأن الغزو العراقى الطائش ،وكل ما يمكن عمله فى هذا الشأن هو تأجيل اصدار البيان المصرى والعمل على تأجيل صدور البيان أو القرار العربى لمدة ٢٤ ساعة ،حتى يتاح لنا أن نتحقق من استعداد القيادة العراقية للتعهد بالانسحاب من الكويت وعدم التصدى لعودة الحكومة الشرعية ،وهو ما تم بالفعل ولم يصدر البيان المصرى والعربى الا بعد عودة الملك حسين من بغداد خالى الوفاض .

ولم يشر الرئيس من قريب أو من بعيد الى أى «ضغوطات» تمارس عليه ضغط الرأى العام ،كما أنه لم يحدث أن غير الرئيس موقفه عندما أصبح يشترط موافقة العراق على النقطتين المشار اليهما ،فقد كان هذا الشرط واضحا فى حديث السيد الرئيس مع الملك الحسين ومع جميع المسئولين العرب الذين اتصل بهم سيادته منذ الساعات الأولى لنشوب الازمة .

الرواية السادسة التى أوردها الكتاب الأردنى:

٦ - أنه نتج عن صدور قرار مجلس الجامعة العربية فى ساعة متأخرة من ليلة ٣ أغسطس (آب) بادانة الغزو العراقى أمران :

الأول : احباط جهود الأردن لعقد القمه المصغرة

الثانى : تحول الموقف العراقى الى التصلب .

حقيقة الأحداث كما وقعت بالفعل :

ثابت من وقائع اجتماع مجلس الجامعة العربية يوم ٣ أغسطس (آ ب) أن البيان الذى صدر عن المجلس متضمنا ادانة العدوان العراقى على الكويت ورفض أية آثار مترتبة علية الا بعد التحقيق من أمرين :

الأول : أن جلالة الملك الحسين لم يحصل من القيادة العراقية على التعهد الذى كان كفيلا بوقف تداعيات الموقف ،واذ لم يذكر فى حينه انه حصل على هذا التعهد .

والثانى : أن ممثل العراق فى اجتماع مجلس الجامعة قد أتخذ موقفا جامدا يقوم على أن الكويت هى جزء من العراق ،وأن العراق لا يقبل أى مساومة فيما اتخذه من إجراءات فى هذا الشأن

ومن اللغو أن يقال أن العراق قد تشدد فى موقفه بعد صدور هذا البيان العربى ،لأن شئون الدول المتعلقة بالحرب والسلام هى أمور خطيرة ،لا يمكن أن تتوقف على صدور بيان بصيغة أو بأخرى .

الرواية السابعة التى أوردها الكتاب الأردنى :

٧ - أن صدور قرار مجلس الجامعة العربية فى ٣ أغسطس (آب) مهد الطريق أمام الجامعة العربية للتخلى عن أى محاولة للابقاء على الأزمة داخل الأطار العربى ،وفتح الباب أمام المطالب الدولية التى أصبحت تصر على انسحاب عراقى غير مشروط وغير،

قابل للتفاوض .

حقيقة الأحداث كما وقعت بالفعل :

لسنا ندرى ما هو المقصود بهذا ؟ هل المقصود هو أن الجامعة العربية كانت متلهفة للتخلى عن دورها ، باحثه عن زريعة لكى تفرط فى مسئوليتها وتتنازل عن دورها ؟

وكيف يقال أن قرار مجلس الجامعة العربية الذى صدر فى ساعة متأخرة من مساء ٣ أغسطس هو الذى فتح الباب أمام المطالب الدولية ،فى حين أن الثابت هو أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أصدر قراره رقم ٦٦٠ الذى أدان العراق ودعا الى انسحابه فوراودون شروط من أرض الكويت ،وذلك فى يوم ٢ أغسطس ،أى قبل صدور قرار مجلس الجامعة العربية بيوم كامل .

الرواية الثامنه التى أوردها الكتاب الأردنى :

٨ - أن الجانب الأردنى قد فهم من السرعة التى صدر بها قرار وزراء الخارجية العرب و« التغير الذى طرأ على موقف الرئيس مبارك » أن جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ودولا عربية أخرى وقعت تحت ضغوط كبيرة .

حقيقة الأحداث كما وقعت بالفعل :

هذا ادعاء مرفوض تأبى أن يوجد الى غالبية الدول العربية التى اتخذت موقفا حازما من الغزو العراقى .

وكما أوضحنا من قبل ،فلم يحدث أى « تغير » فى موقف مصر من الأزمة ،فقد ظل هذا الموقف قائما منذ وقوع الغزو المشئوم الى اليوم الذى أصدرت فيه القيادة العراقية أوامرها لقواتها بالانسحاب الفورى من الكويت قائما على أساس أن الحل يكمن فى العناصر التالية

أولا : انسحاب العراق من الأراضى الكويتية .

ثانيا : عدم تعرض العراق لعودة حكومة الكويت الشرعية .

ثالثا : تسوية أية خلافات بين البلدين بالطرق السلمية .

الزاوية التاسعة التى أوردها الكتاب الأردنى :

٩ - أن جلالة الملك الحسين عندما آطلع على القرار المقدم من وزراء الخارجية العرب لاقرانهم فى منظمة المؤتمر الاسلامى ،أدرك أنه مقدمة لتدويل الأزمة وفتح الطريق أمام التدخل الأجنبى .

حقيقة الأحداث كما وقعت بالفعل :

أوضح أن مشروع القرار المشار اليه والقرار الذى صدر بناء عليه من المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الاسلامية يوم ٥ أغسطس ١٩٩٠ لم يضيفا الى النصوص التى تضمنها قرار مجلس الجامعة العربية سوى :

مطالبة العراق والكويت بمراعاة مقتضيات حسن الجوار ،وعدم محاولة تغيير النظام الداخلى فى أى منهما بالقوة ، واحترام سيادة واستقلال

ووحدة أراضى كل دولة ،وامتناع الدول الأعضاء عن استخدامها القوة أو التهديد باستخدام ضد وحدة وسلامة الاراضى والاستقلال السياسى لأى منهما .

فما الذى تتضمنه هذه النصوص مما أن يعتبر تمهيدا لتدويل الأزمة وفتح الطريق أمام التدخل الاجنبى وما هو المبرر لتوجيه هذا الاتهام لوزراء خارجية الدول الاسلامية على هذا النحو ؟

ثالثا : جاء بالكتاب الاردنى أن جامعة الدول العربية تخلت نهائيا عن دورها كصمام للأمن العربى فى اجتماع القمة العربية الطارئة التى عقدت بدعوة من سيادة الرئيس محمد حسنى مبارك فى ١٠ (آب) أغسطس ١٩٩٠ ،ومرة أخرى فشلت الجهود لاحياء الوساطة العربية ،ووجد المجتمعون أنفسهم أمام مشروع قرار جاهز ،ومعد ربما ،قبل انعقاد المؤتمر وأقر مشروع القرار بسرعة .ووصف مؤلفو الكتاب الاردنى القرار الذى صدر عن القمة بأنه باطل ،لأنه لا ينسجم مع نص المادة السادسة التى تنص على أنه فى حالة تعرض دولة عضو بالجامعة لعدوان من قبل دوله أخرى ،يتم تبنى القرارات بالاجماع الأخرى وجدت فى هذا القرار محاولة لتوفير الغطاء للتدخل الأجنبى قبل اتاحة مجال كاف لمخرج عربى للأزمة ،وذلك ضمن مخطط يهدف الى تدمير القدرات العراقية العسكرية والصناعية .

وبالرغم من صدور القرار المشار اليه من مؤتمر القمه ، فقد واصل الأردن جهود الايجاد حل عربى ،بالاشتراك مع أعضاء الجامعة العربية الاخرين الذين يشاركون فى البحث عن « حل سلمى » وذلك من خلال قناتين :

الأولى : اقامة اتصالات مع الاعضاء الرئيسيين فى التحالف الدولى بهدف اقناعهم بأهمية الحوار والتخلى عن المجابهة مع العراق.

والثانية : تكثيف الاتصالات مع الحكومات العربية التى تشارك الأردن

تلك هى الرواية التى أوردها الكتاب الاردنى للأحداث التى صاحبت عقد القمة العربية غير العادية فى القاهرة يوم ١٠ أغسطس (آب) ١٩٩٠.

وكنا نعتقد أن الخيال لن يجنح بواضعى الكتاب المذكور الى هذا الحد عندما يتعلق الأمر بوقائع مادية ثابته شهدتها قيادات عربية عديدة ، وسجلتها محاضر مؤتمر القمة العربى المشار اليه ، بحث لايتعذر على ، أحد أن يتحرى صحة هذه الوقائع ويضعها فى السياق السليم .

ومن جانبها ، ترى حكومة جمهورية مصر العربية من واجبها أن تسجل الوقائع التى أحاطت بعقد مؤتمر القمة وصدور قراراته وموقف الأردن اثناء انعقاد المؤتمر ، وسوف نورد الحقائق كما حدثت بدقة تامه ، دون زيادة أو نقصان :

(١٨)

١ - بعد منتصف الاسبوع التالى للغزو العراقى المشئوم ، اتصل عدد من رؤساء الاقطار العربية الشقيقة بالرئيس محمد حسنى مبارك ، واقترحوا عليه الدعوة لعقد مؤتمر قمة طارىء لبحث الوضع الخطير الناجم عن العدوان العراقى على دولتشقيقة عضو بجامعة الدول العربية ، وبعد أن تداول الرئيس مع العديد من قادة الدولة الشقيقة ، استقر رأية فى ٨ أغسطس (آب) ١٩٩٠ على توجيه الدعوة لمؤتمر يعقد بالقاهرة .

٢ - وكانت أول خطوة اتخذها السيد الرئيس بعد توجيه تلك الدعوة هى ارسال رسالة عاجلة للرئيس العراقى صدام حسين ، يحثه فيها على حضور المؤتمر ، فاذا تعذر عليه الحضور ، فان من المهم أن يمثل العراق بوفد على مستوى عال ، يكون مفوضا ومؤهلا لأن يشارك مع سائر القادة العرب فى التوصل الى حل عربى ، واعرب السيد الرئيس فى رسالته عن أمله فى أن تقدر القيادة العراقية خطورة الموقف ، وتدرك المضاعفات الخطيرة التى لابد أن تنجم عن استمراره وحتمية الموافقة على الانسحاب من الاراض الكويتية وعدم التعرض لعودة الحكومة الشرعية للكويت ، وبمجرد موافقة العراق على هذا ، فلن يتعذر على القادة العرب أن يخرجوا هذا الاتفاق فى الإطار الذى يحفظ للعراق كرامته وللكويت سيادتها ، وبذلك نتمكن من تجنبّ تدويل الأزمة ودخول قوى خارجية طرفا فيها .

وعندما وصل الوفد العراقى لمؤتمر القمة برئاسة السيد / طه يسين رمضان ، كان أول مافعله الرئيس مبارك قبيل انعقاد المؤتمر يوم ١٠ أغسطس (آب) ١٩٩٠هو استقبال الوفد بكامل هيئته ، والاستماع للرد الذى يحمله على رسالته للرئيس صدام ، وثابت من محضر هذا اللقاء بين السيد الرئيس وبين الوفد العراقى أن رد الرئيس صدام حسين على رسالة الرئيس تركز على النقاط الآتية :

أ - أن العراق يعتبر الخطوات التى قام بها تجاه الكويت نهائية لارجعة فيها ولامساومة ، بل أنه لايقبل اثارة الموضوع أصلا فى اجتماع القمة لأنه يمثل أمرا داخليا يخص العراق وحدة ، وليس لأى دولة عربية أخرى أن تناقشة فيه .

ب - ان التقدم بأى اقتراحات عربية متعلقة بانسحاب العراق من الكويت او عودة الحكومة الكويتية السابقة مرفوض من حيث المبدا .

جـ - أن العـــراق يرحب بطرح أية قضايا عربية أخرى على المؤتمر .

وقد كرر الوفد العراقى التعبير عن هذا الموقف فى الكلمة التى القاها امام المؤتمر .

٣ – ورغم هذا الموقف السلبى الجامد ، فقد كرر السيد الرئيس اعرابه عن أمله فى أن تعيد القيادة العراقية تقدير موقفها ،وتنظرللموضوع نظرة موضوعية تتفق مع المعطيات الأساسية القائمة ، ومع الأخطار التى يتعرض لها العراق والأمة العربية كلها نتيجة للغزو العراقى للكويت .

٤ – وفى الجلسة الإفتتاحية لمؤتمر القمة ، حرص الرئيس مبارك على دعوة المؤتمر بعبارات واضحة الى التمسك بالحل العربى وتجنب التدويل والتدخل الخارجى .

ان جامعة الدول العربية لم تتخل فى مؤتمر القمة المشار اليه عن دورها كصمام ، وانما جاء رفض العراق ليطعن دور الجامعة العربية ويشله عن العمل ، وليدفع الأمور نحو تدويل الأزمة .

٥ – جاء فى الكتاب الأردنى ان المجتمعين فى مؤتمر القمة وجدوا أنفسهم أمام مشروع قرار جاهز ومعد ربما قبل انعقاد المؤتمر ، وأن هذا المشروع قد أقر بسرعة .

<u>ويتناقض هذا الطرح مع الحقائق التالية :</u>

أ – أنه لم يقدم أى مشروع قرار للمؤتمر فى المراحل الأولى لانعقاده ، وانما كان التوجه منصبا فى هذه المراحل على الإستماع الى كلمات ملوك ورؤساء الدول المشاركة فى المؤتمر ، والمداولات التى أجروها داخل قاعة الإجتماع وخارجها .

ب - أنه عندما بدأت وفود بعض الدول العربية الخليجية تبلور مشروعات للعرض على المؤتمر ، تم طرح المشروع المذكور على وفود الدول الأخرى لأخذ الرأى والتشاور حول مضمونه وصيغته ، وتم بالفعل ادخال تعديلات عليه تحقيقا لرغبات هذه الدول ، ونذكر منها بالتحديد الوفد الجزائرى برئاسة فخامة الرئيس الشاذلى بن جديد .

جـ - أنه أثناء مناقشة مشروع القرار المشار اليه فى المؤتمر ، اتجه تفكير بعض الحاضرين ، ومنهم السيد / ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، الى ايفاد وفد يضم خمسة من الملوك والرؤساء العرب للسفر الى بغداد ومحاولة اقناع القيادة العراقية بقبول الإنسحاب من الكويت وتسوية المشاكل القائمة بين البلدين بالطرق الودية ، كان اسم جلالة الملك الحسين واردا ضمن الإسماء المقترحة للمشاركة فى الوفد المذكور ، وعندما أراد الرئيس مبارك التعرف على رأى أصحاب الأسماء المقترحة ، اتجه الى جلالة الملك الحسين - الذى كان يجلس الى جواره - فأبدى عدم رغبته فى المشاركة

فى أى وفد من هذا القبيل ، لما عاود الرئيس مبارك طرح الاقتراح على جلالة الملك من خلال أحد أعضاء الوفد المصرى فـــى المؤتمر ، اتخذ الملك نفس الموقف الرافض للمشاركة فى الوفد .

د - انه على خلاف ما أورده الكتاب الأردنى من أن اصدار القرار من مؤتمر القمة قد تم (بسرعة) فان من الحقائق الثابتة أنه عندما كرر رئيس منظمة التحرير الفلسطينية حديثه عن وجوب اتاحة الفرصة لاجراء اتصال أخير بالقيادة العراقية قبل اتخاذ قرار حول الموقف،نظر جلالة الملك الحسين الى الرئيس حسنى مبارك الذى كان يتولى رئاسة الجلسة ، وقال له فى حديث جانبى سمعه بعض أعضاء الوفود التى كانت جالسة قرب الوفد الأردنى :(أرى ان تقوموا بطرح مشروع القرار للتصويت ، ولاداعى للاسترسال فى هذا اللغو) وكرر الملك هذا المطلب للسيد الرئيس مرة أخرى .

هـ - ومع حرص جمهورية مصر العربية على ترك مسألة صحة وقانونية البيان الذى صدر عن مجلس الجامعة العربية يوم ٣ أغسطس (آب)والقرار الذى صدر عن مؤتمر القمة غير العادى يوم ١٠ أغسطس (آب) لجامعة الدول العربية نفسها ، الا أنها تبدى ملاحظتين بهذا الصدد :

الأولى : أن المادة السادسة من الميثاق (التى أشار اليها الكتاب الأردنى)تتطلب الإجماع فى حالة واحدة وهى تلك التى يقرر فيها المجلس اتخاذ « تدابير » معينة لدفع الاعتداء الذى تعرضت له احدى الدول الأعضاء ، وواضح من الاطلاع على القرار الذى صدر عن مؤتمر القمة لم يتص

على اتخاذ أية « تدابير » ضد العراق .

والثانية : أن الكتاب الأردنى تجاهل أن المادة السابعة من الميثاق نصت على أن « مايقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة فى الجامعة ، وما يقرره المجلس بالاكثرية يكون ملزما لمن يقبله .

كذلك فان المادة السادسة من النظام الداخلى للجامعة تنص فى فقرتها الأولى على أن « يكون انعقاد المجلس صحيحا اذا حضره مندوبو أغلبية الدول الأعضاء ، ويتخذ قراراته بموافقة أغلبية الدول الأعضاء ، مالم يرد نص على خلاف ذلك فى الميثاق وهذا النظام » .

وواضح من هذين النصين أن مؤسسى جامعة الدول العربية لم يتطلبوا اجماع الدول الأعضاء على قرارات الجامعة كشرط لصحتها الا فى حالة استثنائية نص عليها على سبيل الحصر ، وهى اتخاذ « تدابير » ضد احدى الدول الاعضاء .

ويضاف الى كل هذا أن المملكة الاردنية الهاشمية لم تشر الى هذه النقطة من قريب أو بعيد عندما أصدر مؤتمر القمة العربى التاسع المنعقد فى بغداد يوم ٥ نوفمبر (تشرين الثانى) عام ١٩٧٨ قرارات تقضى بتعليق عضوية مصر فى الجامعة العربية مؤقتا ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة الى عاصمة اخرى ، وثابت من سجلات جامعة الدول العربية ، أن القرار المشار اليه

لم يصدر بالاجماع ، نظرا لحفظ سلطنة عمان عليه ، وذلك رغم آنه يتضمن اتخاذ تدابير تجاوزت كثيرا التدابير المنصوص عليها في الميثاق ، ورغم هذا لم نسمع مسئولا أردنيا يقول ان هذا القرار صدر باطلا وغير سليم ، بل أن المملكة الأردنية الهاشمية التزمت به وطبقت أحكامة .

٦ - انه لو كان جلالة الملك الحسين مقتنعا للحظة واحدة بما جاء في الكتاب الاردني من أن مشروع القرار المقدم للمؤتمر كان مجرد محاولة لتوفير الغطاء للتدخل الأجنبي قبل اتاحة مجال كاف لمخرج عربي للأزمة ، ضمن مخطط يهدف الى تدمير القدرات العراقية العسكرية والصناعية لكان المنطقي هو ان يعترض جلالة الملك على اصدار القرار المذكور أثناء المداولات التي جرت بشأنه وأن يخطر القادة العرب المجتمعين بما يزعم الكتاب الأردني انه حدث ، وهو أن العراق يوافق على الإنسحاب من الكويت بشرط ألا يتعرض الغزو للشجب والإدانه .

رابعا : رغم أن النغمة الرئيسية التي تبرز في مختلف صفحات الكتاب المذكور هي أنه كان هناك مجال لتسوية عربية للأزمة ولكن بعض القوى العربية قد أهدرت تلك الفرصة وفتحت الباب امام التدخلات الأجنبية ، فإن الثابت من الكتاب نفسه هو ان جلالة الملك الحسين وجه رسالة الى الشعب الأمريكي ذكر فيها أن الأردن « يعترف بحق المملكة العربية السعودية في طلب

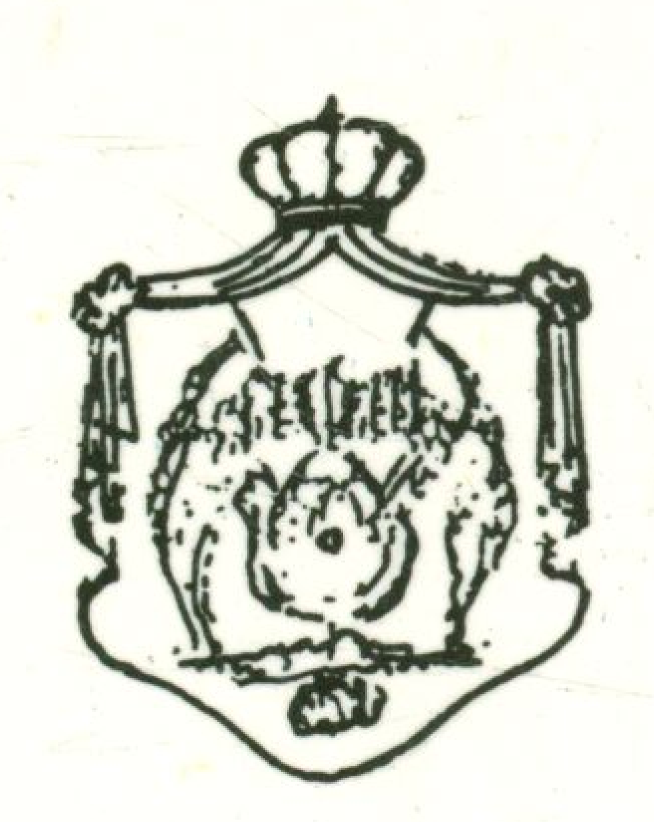
العون من الدول الصديقة وكذلك بحق الإدارة الأمريكية فى الإستجابة لذلك الطلب (الوثيقة رقم ٨ المنشورة بالكتاب الأردنى)

وختاما ، تقرر جمهورية مصر العربية أنها كانت تأمل ان يكون صدور هذا الكتاب عن الحكومة الأردنية فرصة لمراجعة النفس والقاء نظرة فاحصة على النتائج الخطيرة التى نجمت عن الغزو العراقى لدولة الكويت ، واستنباط الدروس والعبر المستفادة من هذه التجربة الأليمة التى تعتبر أسوأ ما حل بالأمة العربية فى تاريخها الحديث ، غير أن واضعى الكتاب المذكور اختاروا له - للأسف الشديد - ان يكون محاولة أخرى ليس فقط لتبرير الموقف الأردنى واعادة تشكيلة ، بل أيضا لتبرير الموقف العراقى وتأصيله ، والبحث عن الذرائع التى تفسر اتخاذه كنتيجة حتمية وطبيعية للأوضاع التى سادت الوطن العربى قبل الغزو .

الكتاب الأبيض
والرد عليه صورة طبق الأصل

رقم الإيداع
٧٩١٥ / ١٩٩١

I.S.B.D
977 - 00 - 2182 - 2



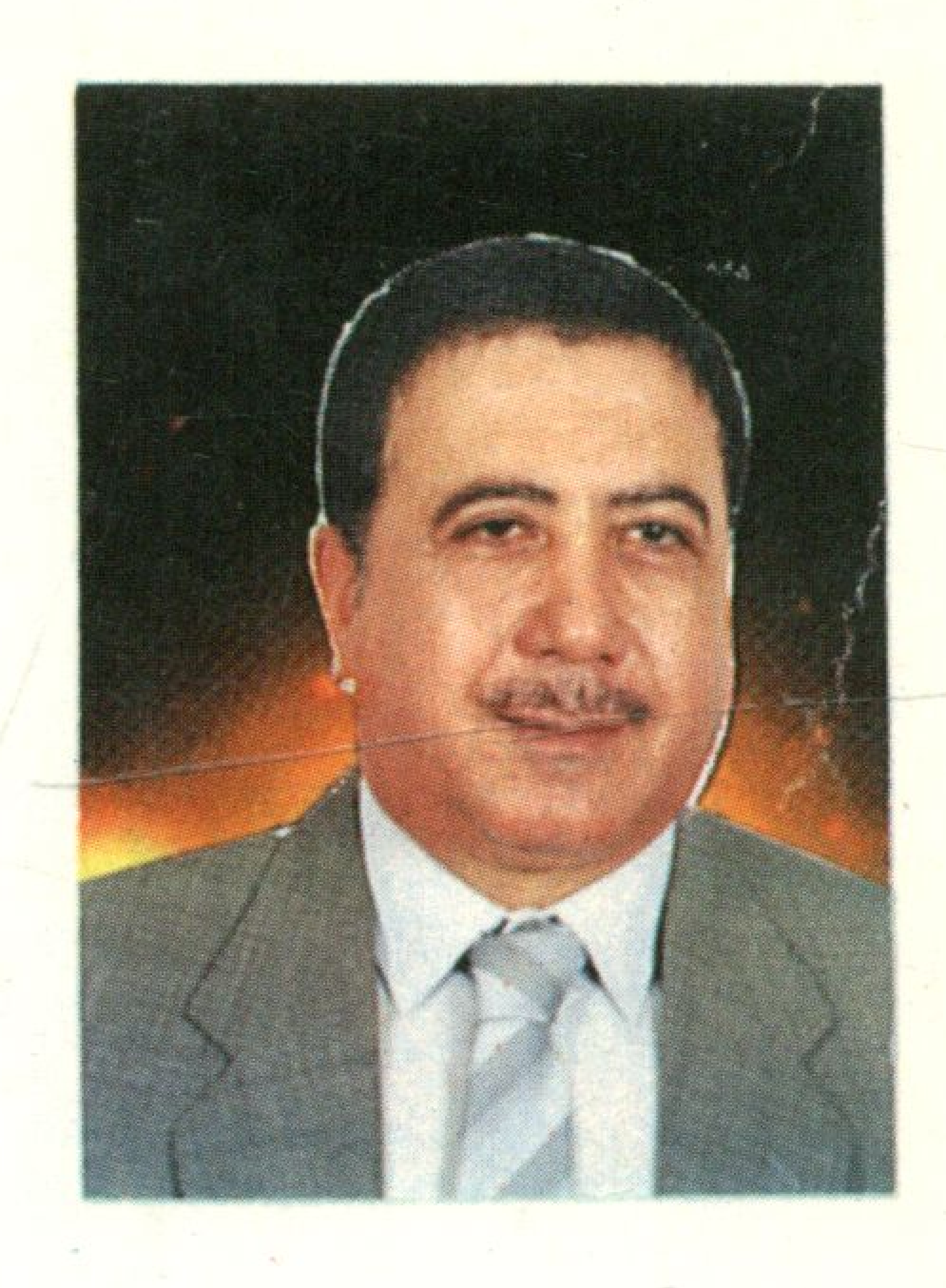
الكتاب الأبيض

الأردن وأزمة الخليج

آب ١٩٩٠ - آذار ١٩٩١

المملكة الاردنية الهاشمية

عمان - ١٩٩١



حسن شكرى

- كاتب سياسى وخبير استراتيجى مصرى .
- تخصص فى الاستراتيجية والأمن القومى .
- حصل على درجة الزمالة فى الاستراتيجية والأمن القومى من أكاديمية ناصر العسكرية العليا .
- حاصل على العديد من الشهادات فى مجال الاستراتيجية وإدارة الأزمات من المعاهد والأكاديميات العسكرية الأجنبية.
- له العديد من المؤلفات :

* حقائق للتاريخ فى أزمة الخليج العربى .
* العرب والنفط والألف مليار دولار .
* مهتم بقضايا الأمن القومى العربى .

